الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

مذكرة بعنوان:

تطـــور النظـام السياسي والإداري في موريتانيا (1960-1991م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التـاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- سلسبيل جواد
- محمد أمير عميشي
- مراد بن يحي

إشراف الأستاذ:

- د. أحمد بالعجال

نوقشت المذكرة علنا يوم: السبت 08 جوان 2024م

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. عبد القادر كركار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
د. أحمد بالعجال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
أ.د. محمد عبد الرؤوف ثامر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 / 2024م

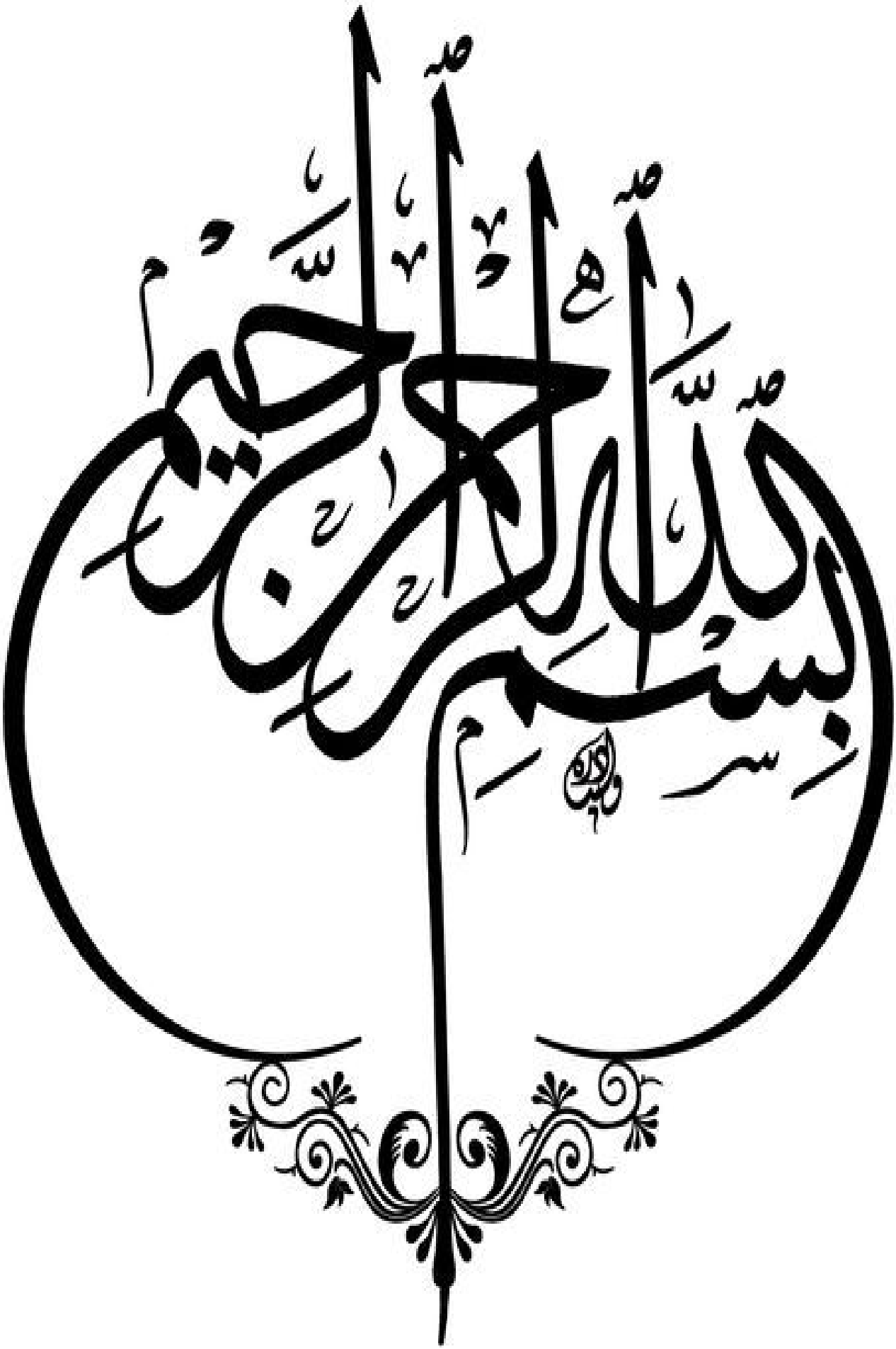
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:(و إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم و لئن كفرتم إن عذابي لشديد)

صدق الله العظيم سورة إبراهيم الآية 7

قال صلى الله عليه و سلم: << من لا يشكر الناس لا يشكر الله >>

لله العلي الأعلى المنعم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك أن أعاننا و يسر لنا السبل لإتمام هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم من غير حول منا ولا قوة.

يسرنا أن نتقدم بالشكر و الامتنان و التقدير إلى الدكتور " أحمد بالعجال " الذي تفضل علينا بقبول الإشراف على موضوع مذكرة الماستر، و وضع ثقته فينا، الذي مد لنا يد العون من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع من خلال تقديم التوجيهات و النصائح و إرشادنا في مراحل البحث.

و في هذا المقام نشكر مسبقا أعضاء لجنة المناقشة، لأنهم أساتذتنا و لهم فضل كبير في تكويننا خلال مرحلتي الليسانس و الماستر.

كما يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر و التقدير و جميل العرفان إلى جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي. و لكل من ساهم سواء من بعيد أو من قريب إلى كل هؤلاء نتوجه لهم بالشكر الجزيل عرفانا بفضلهم و خدماتهم.

الإهداء

ها هنا تنتهي مسيرتي الدراسية الشكر فالشكر لله أولا.

أهدي تخرجي إلى روح والدي الذي

ساندني طوال حياتي و الذي لم يرفض لي طلبا يوما من الأيام،

و الذي لم يشاهدني و أنا أتوج على هذه المنصة،

فكم كنت أتمنى أن تكون بجانبي في هذه اللحظة الجميلة من حياتي،

رحمك الله و أنار قبرك يا أغلى أب رحل عن الدنيا.

إلى أمي قرة عيني إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق

طموحي إلى من كانت ملجأي و يدي اليمنى في دراستي،

إلى من أبصرت بها طريق حياتي و اعتزازي بذاتي

إلى القلب الحنون إلى من كانت دعواتها تحيطني.

سلسبيل

الإهداء:

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا فلولا أن هدانا الله ما اهتدينا،

و الصلاة و السلام على أعظم خلق الله محمد صلى الله عليه و سلم،

حبيب القلب، أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى سندي في الحياة الذي كان نور طريقي نحو الصعاب

و مشاق الحياة أطال الله في عمره (والدي العزيز).

إلى من أفضلها على نفسي، و لما لا و قد ضحت من أجلي

و لم تذخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام،

إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى التي أهدتها الحياة التعب و الحرمان و أهدتني

الدفء و الحنانأطال الله في عمرها (أمي الغالية).

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات

و الصعاب حفظهم الله .

محمد أمير

الإهداء:

"بسم الله الرحمان الرحيم:"

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

. صدق الله العظيم.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين.... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى زوجتي و أبنائي، و إلى أبي و أمي و إخوتي.

وإلى كل من ساعدني وساندني في انجاز هذا العمل المتوضع .

مراد

مقدمـة

مقدمة:

لم تعرف موريتانيا الحكم المركزي ولا الوحدة السياسية قبل مجيئ الاستعمار الفرنسي، وقد عرفت الأرض الموريتانية حضارات عديدة، كما ظهر على أرضها كيانات سياسية متنوعة، و حكمتها إمبراطوريات مختلفة مثل (المرابطين و صالي و غانا و سونغاي)، كما عرفت تنظيمات سياسية وإدارية ، بحيث وصل الشعب الموريتاني إلى درجة راقية من التنظيم السياسي والإداري، وقد تجسد ذلك من خلال إقامة النظام القبلي و النظام الأميري فترة قبل قيام الدولة الوطنية، حيث ظل البحث عن الوحدة السياسية و السلطة المركزية هاجس المجموعات الموريتانية، و قد كان دور القبيلة متمثل في حماية مجالها و مصالحها من المخاطر التي تشكل تهديدا لها من طرف القبائل الأخرى، ثم تغيرت و تطورت الممارسة مع ظهور النظام الأميري الذي و صل إلى درجة كبيرة من التنظيم السياسي، ولكن التنظيمات السياسية إختفت باختفاء تلك الإمبراطوريات .

إلا أن البنية السياسية للنظام الأميري تغيرت مع دخول الاحتلال الفرنسي إلى موريتانيا نهاية القرن ال19م، حيث ستشهد موريتانيا خلال هذه الحقبة نتائج هامة على المستوى السياسي و الإداري، حيث ستعرف موريتانيا الإرهاصات الأولى للتنظيم السياسي والذي سوف يعرف تطورا ملحوظا، وهذا ما جعلنا نحكم بان تجربة الدولة الموريتانية هي تراكم فترة ما قبل الدولة الاستعمارية و الاستعمارية و الوطنية، حيث مرت بعدة مراحل و هي: مرحلة ما قبل الدولة الوطنية، و مرحلة الاحتلال الأجنبي، ثم مرحلة الاستقلال، الذي سمح للدولة أن تنشأ و تتطور و تواجه أعباء التأسيس، حيث ستشهد موريتانيا فترة مابعد الاستقلال تطورات سياسية و إدارية تمثلت بين فترة الحكم المدني و فترة الحكم العسكري.

أهمية الموضوع:

- تكمن أهمية الدراسة لهذا الموضوع في الغوص و التعرف على جانب مهم من تاريخ موريتانيا المعاصر السياسي و الإداري، الذي يشكل محطة هامة في رسم معالم الدولة الموريتانية، حيث يقدم لنا معلومات هامة تساعدنا في فهم أوضاع الدولة الموريتانية السياسية و الإدارية من سنة 1960م إلى غاية سنة 1991م، بالاضافة إلى الأهمية البالغة لهذا الموضوع كونه يختص بفترة مهمة من تاريخ

موريتانيا المعاصر و تاريخ النظم السياسية و الإدارية، كذلك تحليل التنظيم السياسي و الإداري في موريتانيا وتحليل ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب ذاتية و موضوعية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع و تتمثل في:

- دراسة موضوع التنظيم السياسي و الإداري في موريتانيا وفق زاوية تاريخية، لأن معظمها تم تناوله من منظور سياسي
- اهتمامنا بالبحث في تاريخ الأقطار المغاربية كلها
- البحث خارج الأقطار المغاربية الثلاث المتعارف عليها (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)
- رغبتنا في التعرف على الدولة الموريتانية
- خوض تجربة جديدة من خلال البحث في التنظيم السياسي والإداري لموريتانيا

حدود الدراسة:

تناولنا في الموضوع تطور النظام السياسي و الإداري في موريتانيا بداية من استقلال البلاد سنة 1960 إلى غاية 1991.

أهداف الدراسة:

إن القيمة العلمية لأي موضوع تكمن في طرح مجموعة من الأهداف هي:

- تحليل التنظيم السياسي و الإداري في موريتانيا
- تحليل ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا
- تقديم إضافة للموضوع.

الدراسات السابقة:

لا يختلف أي موضوع عن غيره، فكثرة الدراسات هي التي تشد الباحث دائما إليه، إلا أن الدراسات عن التنظيم السياسي و الإداري في موريتانيا قليلة، و هو موضوع يطرح الكثير من النقاشات، و من الدراسات السابقة للموضوع نجد:السالك ولد أحمد، الدولة الوطنية في موريتانيا من 1960 إلى 2005م، بحث آكاديمي لنيل شهادة ماستر، و تمثلت إشكالية الدراسة في: كيف كانت الأرضية التي نشأت عليها الدولة الوطنية الموريتانية وما أبرز محطات النشأة وإرساء الدعائم و ماذا عن التطورات التي رسمت ملامح هذا الكيان و تفاعلاته في الداخل و مع الخارج؟

و تم الاعتماد على منهج يراعي وحدة الزمن و يتجنب الخوض في الدراسة المقارنة. و من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الكيانات السياسية المتعاقبة في موريتانيا (سودانية و صنهاجية..)كان لها دور كبير في رسم ملامح الكيان السياسي، إلا أن المستعمر الفرنسي كان له تأثير أكثر فاعلاية في تشكل الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال، ذلك أن موريتانيا ورثت الأجهزة و المؤسسات من الاستعمار. لتمر بعدها موريتانيا بيمراحل متباينة من حيث النظام السياسي، وتم تمييزها بثلاث مراحل هي الجمهورية الأولى (1960-1978م) مرور بمرحلة الحكم العسكري (1978-1991م) ثم مرحلة الديمقراطية (1991-2005م).

بالإضافة إلى دراسة ثانية لسيدي محمد ولد محمد محفوظ، الإدارة وإشكالية التنمية في موريتانيا دراسة في مسار الإصلاح الإداري 1960-2000، بحث آكاديمي رسالة ماجستير، بإشكالية فما هي طبيعة الاستر اتيجيات الخاص بإصلاح المنظومة الإدارية في موريتانيا بعد مرور أربعة عقود من الزمن على قيام الدولة الوطنية ؟

و تم إعتماد منهج البحث في الدراسة على المنهج الوصفي. و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن ميلاد المنظومة الإدارية في موريتانيا في بيئة استعمارية قد انعكس بشكل سلبي على أداء الإدارة العمومية في فترة ما بعد الاستقلال، كما ساهم نهج الحزب الواحد في تعقيد الوضع الإداري خاصة على مستوى المناطق الداخلية، و أن الاصلاحات الإدارية التي عرفتها فترة الحكم العسكري بقدر ما ألغت نظام الحزب الواحد بقدر ما كرست قبضة اللجنة العسكريةووصايتها على كافة الأجهزة و المؤسسات.

إشكالية الموضوع:

لمعالجة هذا الموضوع حددنا الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما طبيعة نظام الحكم في موريتانيا و شكل النظام االسياسي و الإداري و تطور كل منهما خلال فترة الحكم المدني و العسكري (1960-1991م) ؟

الأسئلة الفرعية:

تتبع الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية و هي:

- ما هي أهم التنظيمات السياسية و الإدارية التي عرفتها موريتانيا قبل قيام الدولة الوطنية ؟
- ما هي أهم التطورات السياسية و الإدارية التي عرفتها موريتانيا فترة الاحتلال الفرنسي ؟
- فيما تمثل التنظيم السياسي و الإداري فترة حكم المختار ولد داداه ؟
- ما هي أسباب الانقلابات العسكرية في موريتانيا و نتائجها ؟
- ما هي التطورات السياسية و الإدارية في موريتانيا فترة الحكم العسكري ؟

المنهج المعتمد:

من أصعب المراحل التي تواجه الباحث، هي اختياره للمنهج أو المناهج التي تناسب موضوع بحثه.

و نظرا للطابع الوصفي التحليلي للموضوع، حيث سنتناول بالدراسة تطور النظام السياسي و الإداري في موريتانيا، فإننا سنعتمد على المنهج التاريخي الوصفي كطريقة من طرق التحليل المنظم، الذي لا يهدف فقط إلى وصف الواقع كمتا هو بل يتجاوز ذلك بغية الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع و تطوره.

أهم المصادر و المراجع:

لإنجاز هذا العمل اعتمدنا على بيبليوغرافيا تنوعت بين مصادر و مراجع أهمها:

مصدر المختار ولد داداه، بعنوان مذكرات المختار ولد داداه، تم الاستعانة به في حادثة الانقلاب العسكري على ولد داداه سنة 1978م. بالاضافة إلى عدة مراجع نذكر منها: محمد المختار بن سيدي محمد الهادي، الرحيل إلى الدولة "دراسة في تاريخ المجتمع و السلطة في موريتانيا"(1961-1978)، تم الاعتماد عليه في نظام الحزب الواحد.محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي بعنوان تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق-الوقائع-آفاق المستقبل، و كذلك رسالة ماجستير لجمال ولد حمزة،النظام القانوني للإدارة المحلية في موريتانيا. تم الاستعانة بها في تطر التنظيم الإداري في موريتانيا.بالاضافة إلى بوخرص غنية،الانقلابات العسكرية و تأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية 1978-2010،مذكرة ماجستير، تم الاعتماد عليها في الحقبة العسكرية لموريتانيا.

هيكل البحث:

و للإجابة عن إشكالية البحث المطروحة و بالاعتماد على المراجع المتوفرة لدينا، تم تشكيل هيكل الدراسة من مقدمة عامة و أربعة فصول و خاتمة:

مقدمة: تمثل الحكم في موريتانيا المستقلة خلال الفترة الممتدة من 1960م إلى 1991م بحقبتين هما: الحقبة المدنية (1960-1978م) التي تميزتت بهيمنة الحزب الواحد، ثم الحقبة العسكرية (1978-1991م) و التي تميزت بالاضطرابات و الانقلابات العسكرية و الصراعات.

الفصل الأول بعنوان التنظيم السياسي و الإداري لموريتانيا ما قبل الدولة الموريتانية، و يندرج ضمنه مبحثين، المبحث الأول بعنوان نشأة و تاريخ التنظيم السياسي في موريتانيا، و المبحث الثاني بعنوان نشأة و تاريخ التنظيم الإداري في موريتانيا. و الهدف منه معرفة إرهاصات تشكل النظام السياسي و الإداري فترة النظام الأميري الاستعمار الفرنسي

أما الفصل الثاني بعنوان التنظيم السياسي لموريتانيا في الحقبة المدنية 1960-1978مو يحتوي على مبحث واحد بعنوان فترة حكم المختار ولد داداه 1960-1978م. تحدثنا فيه عن دستور 1961م و كيف تم اعتماد نظام الحزب الواحد في البلاد، و الهدف منه دراسة النظام السياسي لموريتانيا خلال هاته الفترة و كيف تحول من نظام برلماني إلى نظتام رئاسي و هيمنة الحزب الواحد.

أما الفصل الثالث بعنوان النظام السياسي في موريتانيا في الحقبة العسكرية 1978-1991م، و يحتوي على مبحث واحد، بعنوان التحولات السياسية في الحقبة العسكرية 1978-1991م. بحيث نهدف منه إلى معرفة أسباب الانقلابات في موريتانيا، و كيف تطور النظام السياسي بالغاء نظام الحزب الواحد.

أما الفصل الرابع بعنوان التنظيم الإداري في موريتانيا 1960-1991م، يندرج ضمنه مبحثين، أما المبحث الأول بعنوان التنظيم الإداري في موريتانيا فترة الحكم المدني1960-1978م، أما المبحث الثاني بعنوان التنظيم الإداري في موريتانيا فترة الحكم العسكري1978-1991م.

و انتهينا البحث بخاتمة جمعنا فيها الاستنتاجات التي خرجنا بها من هذه الدراسة. كما زودنا البحث بقائمة من الملاحق رأينا أنها تسهل على القارئ فهم بعض ما جاء في هذه الدراسة.كما حاولنا تسهيل مهمة القارئ من خلال وضع فهرس عام للمحتويات.

صعوبات البحث:

لا يخلوا أي بحث علمي من الصعوبات و لعل أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا، قلة المصادر و المراجع حول الموضوع على مستوى مكتبتنا، و صعوبة الوصول إليها، و قد استطعنا التغلب على هذه الصعوبات من خلال توجيهات الأستاذ المشرف.

الفصل الأول: التنظيم السياسي و الإداري لموريتانيا ما قبل الدولة الوطنية

المبحث الأول: نشأة و تاريخ التنظيم السياسي في موريتانيا قبل ظهور الدولة الوطنية

المبحث الثاني:نشأة و تاريخ التنظيم الإداري في موريتانيا

المبحث الأول:نشأة و تاريخ التنظيم السياسي في موريتانيا قبل ظهور الدولة الوطنية

أولا– موريتانيا ما قبل الدولة الوطنية:

أ.الكيانات السياسية في موريتانيا بين القرن ال8 و ال19 ميلادي:

1.السلطة الصنهاجية:كان التطور السياسي لبلاد الملثمين* نتيجة تجارب متعددة استطاعت على إثرها صنهاجة تشكيل اتحادات قبلية كونفدرالية، حيث كانت دولا عرفت الكثير من الازدهار[1].و هي:

***الحلف الصنهاجي:** حيث أقامت القبائل الصنهاجية (مسوفة و لمتونه و اكدالة) حلفا سياسيا قاده نبلاء لمتونة الأنباط في شكل دولة بإقليم أوكار شرقي موريتانيا الحالية و عاصمتها أوداغست و قد حكمتها أسرة ورتاندغ التي ينحدر منها ترجوت الجد الجامع للمرابطين، و بدخول الإسلام أصبح الصناهجة تابعين للدولة الفهرية في عهد ترجوت قبل أن ينفصلوا إثر الاضطرابات التي عرفها الفهريون، و استمر حكمهم حتى سنة 918م عندما قتل آخر ملوكهم على يد الصناهجة[2].

و تفككت الإمارات الصنهاجية و سقوطها كان أواخر القرن ال8 ميلادي نتيجة ضربها من طرف الزناتيين،و طرد الصنهاجيين عن عاصمتهم أودغست و رحيلهم للعيش في الصحراء فتفرق شملهم قرابة 120 سنة حتى أعاد الأمير اللمتوني أبي عبد الله بن تيفاوت وحدتهم و في حربه لاستعادة ملكه قتل على يد الجيش الغاني[3].

***دولة المرابطين:** كان التأسيس الفعلي لدولة المرابطين بحجة الأمير يحي ين إبراهيم الكدالي، و إن كان البعض يحسبه لمتوني، و كان قد مر بعلماء إفريقية و المغرب في طريق عودته لطلب من يقبل مرافقته إلى قومه فيعلمهم أمور دينهم، و قد صحبه عبد الله بن ياسين.[4] و بعد وفاة الأمير يحي بن إبراهيم ضاق

---

* الملثمين، هم صنهاجة الصحراء، لقبوا بالملثمين تمييزا لهم عن بني عمومتهم من حاسري الرؤوس و القاطنين آنذاك في التخوم الشمالية للصحراء الكبرى، ولا يعرف الشيئ الكثير عن أولوية اللثام ودلالاته، أكثر من أنه صار شعارا للقوم ومواطنهم الصحراوية. حماه الله ولد السالم، تاريخ بلاد شنكيطي (موريتانيا)، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010، ص 39

[1]السالك ولد أحمد، الدولة الوطنية في موريتانيا من 1960 إلى 2005م، إشراف محمد السعيد ولد أحمدو، مذكرة ماستر، مسلك التاريخ و الحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، مخطوطة، 2018-2019، ص12

[2]نفسه، ص 13

[3]كمال أحمد هماش خليل، موريتانيا "تكوين الدولة القطرية و دور الجيش في السياسة" (1957-2005)، رسالة ماجستير في الدراسات الاقليمية، إشراف عبد الرحمن الحاج ابراهيم، تخصص الدراسات العربية، جامعة القدس، فلسطين، مخطوطة، 2009/04/26، ص ص47-48

[4]شوقي ضيف،عصر الدول و الإمارات الجزائر-المغرب الأقصى-موريتانيا-السودان، دار المعارف،القاهرة،د.ت،ص547

الناس من صرامة عبد الله بن ياسين، فخرج عنهم و معه الأمير يحي بن عمر اللمتونيالذي قام بالسيطرة على الصحراء و تحرير اودغست، و نتيجة الصراع الداخلي الذي قام بتمزيق دولة صنهاجة و انقسامها لأربعة أقسام حيث سيطرت على كل واحدة منها إحدى قبائل الشوكة المرابطية و هي:انيريزبك في الجنوب الغربيمن البلاد و الأنباط في تكانت و ايديشيلي في ادرار و ابدوكل في تيرس و الأجزاء الشمالية.[1]وهناك أسسوا دولة المرابطين السنية المالكية فاتحة المعاقل الوثنية في بلاد السودان، ثم توسعت شمالا حتى وصلت الأندلس، و مؤسسة لمدينة مراكش الحالية كعاصمة لها قبل أن تنقسم شطرين شطر مغربي بقيادة يوسف بن تاشفين و عاصمته مراكش، و شطر صحراوي بقيادة أبي بكر بن عمر و عاصمته أزوكي.[2]

2.قيام النظام الأميري للحسانيين:

يمكن تعريف النظام الأميري أنه أول شكل من أشكال الحكم المنظم و المستقر، و ليس لديه نظم محددة لاختيار الأمير، إنما يكون وراثيا، و تتألف حاشية الأمير من مستشارين من أعيان قبيلته و أبرز مقاتليها، و من خدمه الخاصين به، و كان لكل أمير طبل رسمي هو رمز سلطانه يقوم عليه خدم موكلون به، و ينقرونه بطرق معينة في المناسبات المختلفة، كالحرب و الأمن.[3]

بدأت الإمارات بالظهور تدريجيا في القرن ال17 ميلادي حين أخذ التفوق العسكري و السياسي لبعض القبائل المغفرية يتجلى بوضوح في تبلور التنظيم الأميري ما أدى إلى نشوب حرب شربة الصغرى 1671-1677 بين الزعامات المغفرية و تحالف قبائل الزوايا و انتهى الأمر بهزيمة الأخيرة و قيام الإمارات المغفرية و ادرار و تكانت

و كان هذا التنظيم الشبه مركزي يختلف عن التنظيم السياسي القبلي الداخلي لكل قبيلة أو زاوية و أشبه ما يكون بفدرالية قبلية تحافظ على خصوصيات القبائل المنضوية تحتها و انصهارها في وحدة واحدة في النزاعات الخارجية.

[1]كمال أحمد خليل هماش، المرجع السابق، ص ص 48-49

[2]نفسه، ص 49

[3]الحسين بن محنض،تاريخ موريتانيا الحديث " من دولة الإمام ناصر الدين إلى مقدم الاستعمار" (1645-1905م)، نشره المؤلف، انواكشوط، 201، ص 44

استمر تنظيم شمال البلاد و شرقها على الطريقة القبلية القديمة، و ذلك بسبب أن المنطقة لم تشهد الاستقرار الضروري لقيام تنظيم سياسي شبه مركزي كالتنظيم الأميري.[1]

لقد أدى الاستقرار السياسي في الجنوب الغربي خلال القرنين ال18 و ال19 ميلادي إلى تأسيس[2]:

***الإمارات المغفرية**:لقد عرف التاريخ الموريتاني الحديث وجود كيانات دولية شبه مركزية عبارة عن إمارات ظهرت نتيجة السيطرة الحسانية على شرق البلاد و غربها و شمالها، فبدأت في الظهور تدريجيا بدءا من القرن ال17 ميلادي حيث تبلور و تركز النظام الأميري، و هذه الإمارات هي:

***إمارة الترارزة**: حيث برزت كقوة في منطقة الجنوب الغربي لموريتانيا بعد معركة انتيتام سنة 1630م و أصبحت أقوى بانتصارها في حرب شربة الثانية 1673-1677م و في نهاية القرن ال19 ميلادي تنازع أبناء البيت الأميري الحكم تزامنا مع دخول المستعمر الفرنسي للبلاد.و كان آخر أمرائها الأمير أحمد الملقب بولد الديد.

***إمارة لبراكنة**: لقد تأسست في القرن ال17 ميلادي إثر معركة انتيتام في الجنوب الغربي للبلاد على يد امحمد بن عبد الله بن كروم بن بركني، و استمر حكمها إلى غاية دخول الاحتلال الفرنسي للمنطقة سنة 1903م و هجرة آخر أمرائها أحمدو بن سيدي اعل إلى تكانت.[3]

بالنسبة لعلاقاتهم مع إمارة الترارزة فقد تأرجحت بين السلم و الحرب و تواصل أمتداد هذه الإمارة حتى سنة 1903م و قد أضعفتها الصراعات الداخلية خلال القرن ال18 ميلادي بعد انتقال السيادة من أبناء نغماش إلى أبناء عمومتهم.[4]

***إمارة أولاد أمبارك (الحوض)**: حيث استقر أولاد أمبارك نهائيا في بلاد الحوض جنوب شرق موريتانيا، فأسسوا إمارتهم في المنطقة و ما يلاصقها من بلاد السودان (مالي) إلى أن ضايقها من الجنوب الشرقي توسع دولة عمر الفوتي و من الغرب تصاعد قوة مشظوفن و زالت مع دخول الاحتلال الفرنسي[5].

---

[1] كمال أحمد خليل هماش، المرجع السابق، ص ص 53-54

[2] كمال أحمد خليل هماش، المرجع السابق، ص 54

[3] السالك ولد أحمد، المرجع السابق، ص 14

[4] المكان نفسه

[5] المكان نفسه

***إمارة يحي بن عثمان (آدرار)**: تأسست في القرن ال18 ميلادي على يد عثمان بن الفضيل، بآدرار في الشمال الغربي، و قد توطدت الإمارة في عهد سيد أحمد بن عثمان، و بعد مقتل الأمير أحمد بن المختارة شهدت الإمارة فوضى كبيرة، و تم تنصيب الأمير أحمد بن أحمد بن سيد أحمد بن أحمد بن عيده الذي استشهد بنواحي وديان الخروب سنة 1932م[1].

***إمارة إدوعيش(تكانت)**: بعد تمكن الأمير أمحمد بن خونه من وضع الأسس الأولى لإمارة إدوعيش في إقليم تكانت في القرن ال18 ميلادي، حيث انقسمت الإمارة بعد سطوع نجمها مع الأمير أمحمد بن محمد شين بين أخيه المختار و ابنه اسويد أحمد، حيث تسمى أنصار المختار باشراتيت و تسمى أنصار أحمد بأبكاك، واستمر الصراع بين الطرفين إلى آخر عهد الأمير بكار ولد اسويد أحمد الذي استشهد أمام جنود الاحتلال الفرنسي سنة 1905م.

***إمارة مشظوف(الحوض)**: استقرت قبيلة مشظوف و هي قبيلة صنهاجية. في الحوض فترة زعامة المختار بن احميمد، و ذلك بعد مواجهات مع مجموعات تكاريرانيورو، و في سنة 1880م حسمت مشظوف الصراع مع أولاد أمبارك إلا أن حداثة عهد القوم بالإمارة جعلهم غير قادرين للصمود أمام القبائل المحاربة المجاورة، في ظل التمرد الداخلي و ظهور الاحتلال الفرنسي كسلطان جديد[2].

إلى جانب الإمارات التي استحقت بتنظيمها المحكم و تطورها السياسي صفة الإمارة، كما وجد ما عرف بنظام الرئاسات التي لم ترتقي لمستوى النظام الأميري مثل رئاسات أولاد ادليم...

و يظهر أن هذه النظم السياسية و إن اختلفت في أسمائها و مجالاتها تتحد في طابعها الإداري و مساهمتها الكبيرة في التأسيس لما بعدها من تحولات سياسية، و قد كان العامل الرئيسي على اختلاف تأثيره في كل كيان منفردا، هو دخول المحتل الفرنسي إلى البلاد الذي كان سببافي تقهقر النظام الأميري و الرئاسات و بقاء طابعها الاجتماعي بشكل خجول حتى يومنا هذا[3].

---

[1] السالك ولد أحمد، المرجع السابق، ص 14

[2] ماريتي بول، القبائل البيضانية في الحوض و الساحل الموريتاني و قصة الاحتلال الفرنسي للمنطقة، تع محمد محمود ولد ودادي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2001، ص ص 91.89

[3] السالك ولد أحمد، المرجع السابق، ص ص14-15

ثانيا: دخول الاستعمار الفرنسي و بداية التحديث السياسي:

يمكن تحديد ثلاث فترات سياسية في موريتانيا خلال فترة الاحتلال الفرنسي، و يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي: مرحلة الدخول الاحتلال الفرنسي و بداية التحديث السياسي خلال فترة 1903-1946، و مرحلتي الجمهورية الفرنسية الرابعة فترة 1946-1958، و دستور 1958 و الاستقلال الداخلي خلال فترة 1958-1960 اللتان سوف نتحدث عنهما فيما بعد.

بدأ التمهيد لاحتلال موريتانيا عند عودة xavier coppolani "كزافييه كبولاني" * من جولته الاستكشافية في أرض البيضان، و قد استطاع إقناع حكومة فرنسا باحتلال موريتانيا حيث أصدر وزير المستعمرات الفرنسية بدون إطالة مرسوما يقضي بضم موريتانيا إلى مستعمراتها سنة 1899م و تأسيسها لموريتانيا الغربية.

و في أكتوبر 1904م أصبحت موريتانيا إقليما مدنيا و كان كبولاني هو المندوب العام للحكومة الفرنسية.[1]

و قد كان التنظيم السياسي في موريتانيا خلال تلك الفترة ذا طابع اتحادي الذي يربط بالمستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية، كما بدأت سياسة الاحتلال بالعمل على الحد من نفوذ الزعامات التقليدية لكنها اصطدمت بصعوبات و عوائق لتحقيق هذا الهدف، و لعلى إثر هذا عملت حكومة الاحتلال لاحقا على التنسيق مع هذه الزعامات من خلال مهادنة النظام و احترامهم لمراكز و مؤسسات السلطة التقليدية التي فرضت نفسها كسلطات قوية لها جذورها في المجتمع، ما حتم على الاحتلال أخذها بعين الاعتبار و ضرب حساب لها عند محاولته اختراق المجتمع و تغيير بنيته[2].

*ولد كزافييه كبولاني في 01 فيفري 1866م بجزيرة كورسيكا، و تنقل إلى الجزائر و سكن بها و عين في افريل 1889 موظفا في بلدية واد ش رق بالجزائر، و في ديسمبر 1895م صار ملحقا في الحكومة العامة بالجزائر، تم تكليف كبولاني بمهمة في السودان الغربي سنتي 1898-1899، و قد تعرف خلال مهمته على قادة بعض القبائل الموريتانية الشرقية، و قد قدم كبولاني تقريرا مفصلا و دقيقا عن مجتمع البيضان و الطرق الملائمة لدخول فرنسا لبلاد البيضان، و قد قدمه في ديسمبر 1899م باسم " مشروع موريتانيا الغربية " و فقد تم تكليف كبولاني بمهمة احتلال موريتانيا، و قتل على يد سيدي ولد الزين في 12 ماي 1905. صابر نور الدين، كزافي كبولاني و التوسع الفرنسي في المغرب العربي (1866-1905م)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج12، ديسمبر 2017، ص ص 127.114

[1] سيدي محمد بن سيد أب، التطور الدستوري و السياسي في موريتاني، المجلة الجزائرية لعلوم القانونية و السياسية، م 40، ع 4، 2003/12/01، https://www.asjp.cerist.dz ص ص 18

[2] نفسه، ص 19

ثالثا– موريتانيا في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة:

عند سقوط الجمهورية الفرنسية الثالثة تم الإعلان عن دستور الجمهورية الرابعة في 27-10-1946، حيث أكد الدستور في ديباجته على ضرورة مراجعة فرنسا علاقاتها مع مستعمراتها بالشكل الذي يسمح لهذه الأخيرة بأخذ الاستقلال الذاتي: و لهذا أسس ما يعرف بالاتحاد الفرنسي الذي يضم كل من:

الجمهورية الفرنسية و مقاطعات و أقاليم ما وراء البحار، والأقاليم التي تحت الانتداب، والمحميات

و في هذا الإطار الجديد أصبحت مستعمرة موريتانيا إقليما من أقاليم ما وراء البحار حيث أصبحت ضمن مجموعة اتحاد الأقاليم التي يطلق عليها اسم إفريقيا الغربية الفرنسية.[1]

تعد مجموعة أقاليم ما وراء البحار مجموعة تخضع للقانون الفرنسي الداخلي مع الاعتراف لها أنها نوع من الحكم اللامركزي كما لها الحق في إقامة سلطة تنفيذية و سلطة تشريعية، غير أن صلاحية هاتين السلطتين محدودة جدا، حيث أن السلطة التنفيذية يمارسها مندوب الإقليم و مندوب الحكومة الفرنسية (الوالي) و بذلك فإنه يمارس كل الصلاحيات المدنية و العسكرية بالإضافة إلى رئاسته للإقليم[2].

و بخصوص السلطة التشريعية فهي عبارة عن مجلس إقليم منتخب و يمارس عدة صلاحيات محدودة، و هذه المجالس عبارة عن هيئات منتخبة من طرف الجمعيات المحلية لأقاليم الاتحاد، و يجب على كل مجلس من مجالس الأقاليم الأعضاء في إفريقيا الغربية الفرنسية تعيين مندوبين للمشاركة في المجالس الكبرى في إفريقيا الغربية الفرنسية، حيث كانت تعقد اجتماعاتها في مدينة دكار.

و قد كانت سنة 1946م بداية لاستخدام و تطبيق الآليات السياسية الحديثة للمشاركة السياسي، حيث أفرزت الانتخابات النيابية لتلك السنة قوتين سياسيتين بارزتين هما: الإدارة الاستعمارية متمثلة في

[1] سيدي محمد بن آب، المرجع السابق، ص 19
[2] نفسه، ص ص 19-20

مرشحها " فون رازاك " و الإدارة الوطنية التي يمثلها " أحمد ولد حرمه " من أجل التنافس على مقعد نائب الإقليم الموريتاني في الجمعية الوطنية الفرنسية[1].

لقد تطور الوضع في موريتانيا بعد التصويت على قانون الإطار من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في 23-07-1956 و قد نص هذا القانون على إنشاء مجلس للحكومة منتخب من طرف الجمعية الوطنية(المجلس الإقليمي) غير أن رئاسة هذا المجلس يكون برئاسة الوالي، و بهذا ستشهد موريتانيا نوع من الاستقلال المحلي، حيث نظم هذا القانون علاقات فرنسا بمستعمراتها التي يشملها الاتحاد الفرنسي.

انتخب كذلك أول مجلس للحكومة من طرف الجمعية الإقليمية تولى رئاسته الوالي الفرنسي و نائبه كان " المختار ولد داداه "*، و لهذا المجلس صلاحية في التصرف في الشؤون المحلية غير أن اختصاصات الجمعية الإقليمية الوطنية كانت ذات طابع تشريعي و مالي فقط أي أنها لا تختص في الجانب السياسي[2].

رابعا–الاستقلال الداخلي و دستور 1959:

تعتبر سنة 1958م سنة التكوين الأولى و ميلاد الجمهورية الإسلامية الموريتانية،

خلال سبتمبر 1958 دعيت موريتانيا إلى استفتاء لإبداء رأيها حول إذا كانت ترغب في أن تصبح دولة ذات حكم ذاتي مع استمرارها في عضوية المجموعة الفرنسية و إمكانية السماح لها بوضع دستور لها و إقامة مؤسسات دستورية، أو إذا كانت تفضل حصولها على الاستقلال التام الكلي، وفي هذا الأمر صوت أغلب الموريتانيين لصالح البقاء ضمن المجموعة الفرنسية و الحصول على الاستقلال المحلي الذاتي و كان عدد أصواتهم 3020000 صوت مقابل 19000 صوت لصالح الاستقلال التام. و تم في 20-11-1958 إعلان قيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية، كدولة تتمتع بالحكم الذاتي و تم تعيين لجنة

[1] نفسه، ص 20

*ولد المختار ولد داداه عام 1920م و يقول أيضا عام 1924م، والده محمد و أمه خديجة، تربى في وسط فقير، بعد وفات والدته تربى في كنف أخواله حتى دخوله للمدرسة في سن الثالثة عشرة، درس ولد داداه في الابتدائية في موريتانيا و بعدها أكمل دراسته في فرنسا في معاهد ثانوية خاصة ثم تابع دراسته في المحاماة حتى تحصل==على شهادة المحاماة و بعد عودته لموريتانيا عين رئيس المجلسالتنفيذي في حزب الاتحاد التقدمي و في 1959 أسس حزبا عرف باسم حزب التجمع الوطني، كما تم تعيينه رئيسا للوزراء في حكومة تحت الاحتلال و بعد استقلال موريتانيا عين رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية 1960م، و في سنة 1978م تم الانقلاب عليه و الإطاحة بحكمه، و تم زجه في السجن لمدة 14 شهرا، و بعد إطلاق سراحه كانت صحته متدهورة لينقل على إثرها إلى فرنسا للعلاج،، و عاد من منفاه الفرنسي إلى موريتانيا في 2001/07/17، لكنه توفي بعد فترة وجيزة في مستشفى عسكري بعد صراع طويل مع المرض في باريس في 2003/10/14 لينقل بعدها جثمانه إلى موريتانيا.و يعد ولد داداه مؤسس موريتانيا و أحد أبرز الوجوه السياسية الحديثة. ماهر حسن، "انقلاب يطيح بالمختار ولد داداه رئيس موريتانيا"، https://www.almasryalyoum.com. نشر يوم الخميس 10-04-2014، تم الاطلاع عليه في 20-04-2024 على الساعة 00:20

[2] سيدي محمد بن سيد أب،المرجع السابق، ص ص 21-22

تأسيسية من قبل الحكومة وضع تحت تصرفها مهمة وضع أول دستور للدولة الجديدة و بعد التصويت عليه تم إصداره من طرف الحكومة الموريتانية برئاسة " المختار ولد داداه " بتاريخ 22-03-1959[1].

و كان هذا الدستور متأثرا بالدساتير الفرنسية السابقة كدستور 1946م و دستور 1958م، حيث تم الجمع بين خصائص هذين الدستورين و أقام نظاما برلمانيا يمتاز بالخصائص التالية:

- سلطة تشريعية منتخبة بالاقتراع العام المباشر على أساس تعددي
- حكومة يترأسها وزير أول منتخب من طرف الجمعية الوطنية.[2]

[1] نفسه، ص ص 23-24

[2] سيدي محمد بن سيد أب،المرجع السابق، ص 24

المبحث الثاني:نشأة و تاريخ التنظيم الإداري في موريتانيا

لم يكن لموريتانيا أو بلاد شنقيط كما كان يطلق عليها، تنظيما إداريا قبل الاستعمار، و بعد الاستقلال، بل كان لديها تنظيمات تقليدية دعت إليها الحاجة تنظم بها أمور الإمارة و تسيير أمور القبيلة، و على العموم تشكل تنظيم هرمي على الشكل التالي:

أولا– التنظيم الإداري في موريتانيا ما قبل الاستعمار:

أ. التنظيم القبلي:لقد كان لكل قبيلة من هذه القبائل (القبائل المحاربة، القبائل الزاوية، القبائل التابعة) حيزها الجغرافي حيث تمارس عليه سيادتها الكاملة، بالرغم من طابع التنقل المستمر بحثا عن أماكن تواجد المياه، و هذا ما سندرسه حول هذه القبائل.

1.القبائل المحاربة (الحسانية):هي تلك القبائل المحاربة التي احتكرت حمل السلاح و فرضت نفوذها العسكري و السياسي بفضل قوتها العسكرية و قدرتها القتالية.

2.القبائل الزاوية:هي مجموعة تهتم بالعلم و التعلم، و تتسم بالتدين، و هي فئة مسالمة لا تهتم إلا بتعليم القرآن و تفسيره، و هي معزولة عن كل القضايا السياسية و العسكرية.

3.المجموعات التابعة:و هي الفئات المسترقة من الحراطين و العبيد، مستسلمة و ذلك لعدم قدرتها على التعلم و الحرب و الدفاع عن نفسها، و لهذا تدخل تحت حماية القبائل المحاربة أو الزاوية مقابل ضرائب يتم دفعها إليهم[1].

ب.الهيئات الإدارية للتنظيم القبلي و وظائفها:

1.شيخ القبيلة:و يتم اختيار شيخ القبيلة حسب تقاليد و أعراف كل قبيلة، و يكون اختيار شيخ القبيلة من الفئة المحاربة حسب معايير نذكر منها:أن ينحدر من الأب المؤسس للقبيلة، وأن يكون فارسا شجاعا، وأن يتم اختياره من قبل الجماعة التي تمثل مختلف فروع القبيلة.

[1]زيدان ولد سيداتي، التنظيم الإداري و تطبيقاته في موريتانيا"دراسة حالة وزارة التهذيب الوطني"(1978-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،إشراف ضيف الله عقيلة، فرع التنظيم السياسي و الإداري، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، مخطوطة،2007-2008، ص ص 54-52

أما بالنسبة من يتزعم الزوايا، فيجب أن يكون أكثرهم علما و ورعا باعتباره إمام و قاضي يجمع بين السلطات الدنيوية و القضائية، و لا تتجاوز سلطته السياسية إبداء الرأي في الأمور العامة.

2.مجلس القبيلة:حيث يعهد إلى مجلس القبيلة بإدارة الشؤون العامة للقبيلة بوصفه سلطة تنظيمية، تشرف على توفير الموارد و صيانتها، و فض النزاعات و تجهيز المحاربين تحسبا لمواجهة أي طارئ يهدد القبيلة، بالإضافة على تنظيم العلاقة مع الأتباع و الحلفاء. و يختلف تكوين مجلس القبيلة في القبائل المحاربة عن مجلس القبيلة في القبائل الزاوية، حيث يستدعي زعيم القبيلة المحاربة قادة كل مجموعة في اجتماع ينعقد داخل خيمة الزعيم و ذلك من أجل دراسة الأمور المصيرية للقبيلة، في حين يجتمع مجلس الجماعة الذي يتكون من القادة العسكريين لكل مجموعة في خيمة. و بخصوص اختيار مجلس القبيلة للقبائل الزاوية، فإنه يشترط أن تراعى فيه الحكمة و المعرفة، و يعهد إليه بمهمة الإصلاح و الوساطة بين المتخاصمين داخل القبيلة و تزكية الفرد و كذلك تسيير المال المتعلق بالزكاة و الحبس و بناء المساجد و تعليم القرآن[1].

3.قضاة القبيلة و مفتيها:و يتم اختيار القاضي و مفتي القبيلة حسب شروط يجب أن تتوفر فيه من بينها:الفقه و الورع، و التمسك بالمذهب المالكي و بما جاء فيه، و بما أن الجميع سواء أمام شرع الله، فإنه وجب على كل الناس أن يطبقوا أحكام القاضي و توجيهاته.

أ.التنظيم الأميري:لقد كان لهذا التنظيم ميزته الخاصة التي تجمع بين القبائل المحاربة و القبائل الزاوية و القبائل التابعة تحت سلطة أمير واحد، مما جعل التنظيم الإداري في البلاد يختلف عن التنظيم القبلي شكلا و مضمونا.[2]

1.طبيعة النظام الأميري:كان لظهور هذه الإمارات بمثابة حل الاختلاف القائم بين القبائل المحاربة و القبائل الزاوية، و هذا التنظيم هو مجرد شكل من أشكال التنظيم البدائي الذي لا يتوفر على أدنى مقومات سياسية أو تنظيمية تميزه عن التنظيم القبلي، و يرى بعض المؤرخين أن التنظيم الأميري شكل من أشكال الدويلات ذات المؤسسات الصغيرة.[3]

[1] زيدان ولد سيداتي، المرجع السابق، ص ص 54-55
[2] نفسه، ص 55
[3] نفسه، ص 56

2.الهيئات الإدارية للتنظيم الإداري الأميري:

***الأمير**:هو السلطة الأولى في الإمارة و القائد الأعلى للقبائل التي تحت سلطته و نفوذه.

و بالرغم من غياب إطار دستوري يحدد صلاحيات الأمير و كيفية اختياره و اختيار الهيئات الإدارية و السياسية داخل الإمارة، غير أن اختياره و هيئاته يتم وفق التقاليد و الأعراف السائدة عندهم، حيث يتم اختيار الأمير بشكل وراثي من الأب إلى الابن أو الإخوة، و إذا حصل خلاف حول من يتولى الإمارة داخل الأسرة الأميرية فإن مجلس أعيان القبيلة يتدخل و يقرر من يتولى إمارة القبيلة.

***مجلس الإمارة**:يتكون مجلس الإدارة من ممثلين عن كل قبيلة، بالإضافة إلى ممثل عن كل الفئات المستضعفة، ويتم اختيار مجلس الإمارة من الوجهاء و الأعيان المكونين للإمارة[1].

***الهيئة القضائية**:حيث عرف التنظيم الأميري قاضي الإمارة أو قاضي الجماعة نسبة إلى الجماعة التي تشارك الأمير في تنصيبه، حيث لا يجوز في نظر بعض الفقهاء تفرد الأمير وحده بذلك،و قد أجازه البعض. و بالرغم من هذا الخلاف فإن تنصيب القضاة تأكيد لسيطرة الأمراء و سيادتهم بما لا يؤثر على استقلالهم الذي هو نتيجة طبيعية للفصل بين السلطات التشريعية و السياسية التابعة من التقسيم الوظيفي بين قبائل الزوايا و قبائل المحاربين، لذلك كان هناك دائما قضاة يلجأ إليهم المتخاصمون لحل مشاكلهم، إضافة لوجود قضاة الجماعة المختصين في الأموال و الحدود[2].

ثانيا– تشكيل الجهاز الإداري لموريتانيا خلال الفترة الاستعمارية:

لقد تبلورت الأجهزة الإدارية المكلفة بإدارة البلاد تدريجيا حسب المسار التصاعدي للتنظيم الذي أخذ شكله النهائي، و يتشكل الجهاز الإداري كالتالي:

أ.الإدارة المركزية:و تتمثل في إدارتين فرنسيتين هما:

1.الوالي العام لإفريقيا الغربية الفرنسية: حيث يمثل الوالي العام لإفريقيا الغربية الفرنسية قمة الهرم الإداري و تعد وظيفته الأساسية هي الوساطة بين الحكومة الفرنسية و الإدارة في المستعمرات و الأقاليم

[1] زيدان ولد سيداتي، المرجع السابق، ص ، ص ص 56-57
[2] نفسه، ص ص57-58

المدنية في إفريقيا الغربية الفرنسية، و يقوم بإرسال الأوامر التي يتلقاها إلى المستعمرات في نفس الوقت الذي يقوم فيه بإعطاء معلومات حول تلك المستعمرات إلى الحكومة الفرنسية، كما تعد كل القرارات الخاصة بالتنظيم الإداري للمستعمرة من اختصاصه، ولا يتم اتخاذ أي إجراء محليا إلا بعد موافقته[1].

2.الوالي الموريتاني:يقيم والي موريتانيا بمدينة ساتلويس السنغالية التي كانت عاصمة للمستعمرة حتى سنة 1960م و يخضع لسلطة الوالي العام لإفريقيا الغربية و يقوم بإبلاغ أوامره إلى حكام الدوائر، و كان على إطلاع بما يجري في موريتانيا سواء بتنقله إليها أو عن طريق التقارير المرسلة إليه من طرف حكام الدوائر، و كان له معاونين في إدارة الإقليم و هم: كاتب خاص، و مجلس الإدارة و مجلس مكلف بالقضايا الإدارية.[2]

ب.صغار الإداريين:

***حكام الدوائر**:يدير الحاكم منطقة إدارية حيث تكون كل الأراضي تخضع لإدارته، فهو يعمل جاهدا من أجل حسن تنظيم سياسي و إداري للمنطقة و يسهر على توفير الأمن فيها، و يخضع الحاكم إلى والي المستعمرة الذي يتلقى منه التعليمات.

و يتولى حاكم الدائرة مهمة إنشاء حصة الضريبة و يقترحها لمصادقة والي المستعمرة، كما يساهم في تعيين الرؤساء المحليين و تشكيل الجماعات.

***رؤساء المقاطعات**: تتكون كل دائرة من مقاطعات التي تدار من قبل رؤسائها الذين يتبعون سلطة الدوائر، و تعطى لهم مهمة دراسة الأوضاع الاقتصادية لمقاطعاتهم.

أ.الجهاز الإداري المحلي:و يتكون الجهاز الإداري المحلي الأهلي من أمراء تابعين لحكومة الاحتلال و من رؤساء قبائل مكلفين بدور الأمن الداخلي، كل ذلك تحت قيادة المقيم الفرنسي، و تمثلت نشاطات هذه

[1]جمال ولد حمزة، النظام القانوني للإدارة المحلية في موريتانيا، إش أ.د يحي الجمل، رسالةماجستير، قسم البحوث و الدراسات القانونية، معهد البحوث و الدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، مخطوطة، 2000، ص10

[2]نفسه، ص 11

الأجهزة في تبليغ أوامر السلطات الفرنسية ز الحرص على تنفيذها بالإضافة إلى تحصيل الضرائب. و من أهم الشخصيات في هذا الجهاز الإداري المحلي هما: رئيس القبيلة و رئيس الفخذ.[1]

1.رئيس القبيلة:و يتم اختيار رئيس القبيلة من طرف والي موريتانيا بناء على اقتراحات من طرف حكام الدوائر، و يتم اختيارهم من بين جماعة الوجهاء، و ينحصر دورهم في تحصيل الضرائب، و سيتقلص نفوذهم فيما بعد لصالح رؤساء الأفخاذ.

2.رئيس الفخذ:بعد الفخذ وحدة إدارية أولية في نظر إدارة الاحتلال، و يتم اختيار الفخذ وفق معايير و ذلك تحت إشراف الإدارة الفرنسية و بعد موافقة حاكمالدائرة الذي لديه صلاحيات تعيين رئيس الفخذ، و قد اعتمدت إدارة الاحتلال على رؤساء الأفخاذ لكونهم وكلاء للإدارة و ذلك في مجال تحصيل الضرائب و مهمة توفير الأمن و الحفاظ عليه[2].

ثالثا– نظام الدوائر:

قام الاحتلال بتقسيم موريتانيا سنة 1912م بموجب القرار رقم 17289 الذي صدر بتاريخ 23-11-1912 إلى نظام الدوائر[3].و على كل رأس دائرة ضابط إداري فرنسي يجمع بين السلطات التشريعية، التنفيذية، و القضائية، و كان يرأس رؤساء الدوائر مقيم عام يساعده في ذلك مجلس إداري محلي، مهمته مراجعة الميزانية و النظر في كل المسائل الإدارية و الاقتصادية و تقرير الضرائب.

عرفت موريتانيا أولى الدوائر و هي:آدرار، الترارزة، لبراكنة، كوركزل، تكانت، كيدي ماغا[4].

و يمكن تقسيم الدوائر في موريتانيا فترة الاحتلال إلى قسمين هما:

أ.الدوائر المدنية:حيث يتم إدارتها من طرف موظفين مدنيين يمثلون السلطة الفرنسية مباشرة و يقومون بمهمة:

[1]جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص ص10-12

[2]نفسه، ص 12

[3]سيدي محمد ولد محفوظ،الإدارة و إشكالية التنمية في موريتانيا دراسة في مسار الإصلاح الإداري 1960-2000، إشراف عمار بوحوش، رسالة ماجستير،التنظيمات السياسية و الإدارية،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة الجزائر، مخطوطة،2001-2002،ص36

[4]جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص ص12-13

1.نشر الأمن:و الذي يعد هدف أساسي للاحتلال الفرنسي في ظل تخوفه من رجوع المقاومة بقوة أكبر من سابقتها.

2.القضاء على المقاومة المسلحة:و ذلك من خلال توفير كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك، و خاصة عن طريق الإغواء و التحالف مع الزعامات التقليدية،

و محاولة إقناع الموريتانيين بأن الاحتلال كان أمرا لابد منه من أجل حل الحروب القبلية التي كانت قائمة بين الإمارات الحسانية.

3.تحصيل الضرائب:لقد كانت حكومة الاحتلال تعول كثيرا عليها خاصة و أنها كانت تعيش أغلب أوقاتها في حروب عالمية.

كانت الدوائر المدنية في البداية متمثلة في دائرة الترارزة، دائرة لبراكنة، دائرة كور كول، و دائرة كيدي ماغا، و بعد أن شعرت إدارة الاحتلال في عدم توفيقها في إدارتها للبلاد توجهت للاستعانة بالزعامات التقليدية مقابل إغراءات، و قد لجأت في بعض الأحيان إلى خلع بعض الزعامات و استبدالها بغيرها ممن يخدمونها[1].

فقد بين القرار رقم 469 و 470سبل الاستعانة بالزعامات التقليدية لدى العرب و ذلك من خلال الهيئات التالية:

- أمير الإمارة و يساعده جماعته
- رئيس عام تحالف القبائل و تساعده جماعته
- رئيس القبيلة و تساعده جماعته
- رئيس الفخذ و تساعده جماعته.[2]

[1]جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص ص13-14

[2] نفسه، ص 14

حيث يتم تعيين هذه الزعامات من طرف الحاكم العام و ذلك باقتراح من رؤساء الدوائر و رؤساء المقاطعات و رؤساء المراكز، و تتجلى مهماتهم في: المهام الإدارية، و وظائف الضبط الإداري، و الوظائف المالية.[1]

توسع نظام الدوائر بشكل كبير حتى عم كافة أرجاء موريتانيا و أصبح التقسيم الإداري المعتمد في البلاد[2].

ب.الدوائر العسكرية: و التي تعد في الأساس هي دوائر مدنية، أقامها الاحتلال فبعد القضاء على المقاومة تحولت هذه الدوائر العسكرية إلى دوائر مدنية، و كان يرأس الدوائر العسكرية إداريون عسكريون و كانت تمتد سلطتهم إلى المقاطعات و المراكز التابعة للدائرة، و تمثلت هذه الدوائر في: دائرة لعصابة، دائرة بابي دو ليفير، إلى جانب دوائر آدرار و تكانت و اكجوجت، و كانت الدوائر العسكرية توجد جنبا لجنب مع الدوائر المدنية التي تكمل كل منهما الأخرى، و قد لعبت هذه الدوائر دورا كبيرا في بسط نفوذ إدارة الاحتلال لإرادته و تنظيماته[3].

رابعا– نظام المحطات:

بدأ سريان نظام المحطات سنة 1947 كأول محاولة لقيام إدارة محلية على أرض موريتانيا، و قد قامت المحطة كوحدة إقليمية و تشبه في تنظيمها لنظام البلديات، بحيث يشكل السكان مجلس محلي يسمى مجلس المحطة و قد أقيمت هذه المحطات في المراكز الحضرية في بوكي و روصو و كيهيدي في جنوب البلادبموجب القرار الصادر بتاريخ 16-04-1947، و امتدت لتشمل أخيرا نواكشوط بموجب القرار الصادر بتاريخ 28-05-1951[4].

و كان اختصاص هذه المحطات يتمثل في المساعدة المباشرة لإدارة الاحتلال، حيث كانت تتولى جباية الضرائب و إحصاء المواشي بالإضافة إلى إعداد برامج التجهيز و التنمية الاقتصادية، و تحدد ميزانية المحطة من طرف الحاكم الفرنسي[5].

---

[1] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 15

[2] سيدي محمد ولد محفوظ، المرجع السابق، ص37

[3] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص ص16.14

[4] سيدي محمد ولد محفوظ، المرجع السابق، ص41

[5] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص17

لقد أثرت هذه المحطات في الواقع المعاش للمواطنين الذين عاشوها عن قرب، ما أدى إلى خلق فعاليات سياسية تصاعدت وتيرتها فترة الخمسينات لتكون نوعا من المقاومة المثقفة بعد انتهاء المقاومة المسلحة سنة 1934م.

غير أن نظام المحطات لم يدم طويلا لأنها كانت مجرد انعكاس لواقع معين، فتم تحويلها إلى بلديات و ذلك سنة 1953 كتقرير لمسار الإدارة المحلية[1].

خامسا– نظام البلديات:

على إثر قيام تجربة المحطات تأكد لدى سلطات الاحتلال إمكانية قيام نظام البلديات حيث أجاز القرار 563 الصادر بتاريخ 26-01-1953 بإقامة ثلاث بلديات و هي: بلدية كيهيدي، بلدية روصو، بلدية أطار و ذلك سنة 1953، ثم بلدية بوكي بموجب القرار رقم 3775 الصادر بتاريخ 16-05- 1955، و هكذا تم تحويل جميع المحطات إلى بلديات ما عدا محطة نواكشوط[2].

و لقد تم تصنيف جهازها الإداري على النحو التالي:

- **العمدة:**و هو إداري معين بمرسوم من قبل رئيس المجموعة الترابية
- **جمعية البلدية:**و التي تتكون من 12 عضوا معينين بمرسوم من قبل رئيس المجموعة الترابية، في لائحة معدة من طرف رئيس الدائرة.

تم تغيير البلديات المختلطة التي كانت محل المحطات سابقا إلى بلديات حضرية و نموذجية و حضرية[3].

أ.البلديات الحضرية:البلديات الحضرية هي مجموعة عمومية لا مركزية تتمتع بالشخصية المعنوية، يتم إنشاؤها بقانون صادر عن مجلس الوزراء كما يمكن للمجلس أيضا إلغاؤها، حيث جاء في المادة الأولى من القانون 016-60 الصادر بتاريخ 16-01-1960 أن كل تجمع حضري يمكن أن يحول إلى بلدية و ذلك بواسطة تقرير من طرف الوزير الأول.

[1]جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص18-19
[2]سيدي محمد ولد محفوظ، المرجع السابق، ص42
[3]جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص ص20-21

و هي البلديات المختلطة التي عرفتها موريتانيا عندما تحويل المحطات إلى بلديات من الدرجة الأولى و هي: كيهيدي، روصو، أطار، بوكي، و نواكشوط.

و تتكون البلدية الحضرية من العمدة و مساعديه و المجلس البلدي، و يتم انتخابهم من طرف الناخبين الذين يتجاوز سنهم 20 سنة و يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية و السياسية، و أن يكونوا مسجلين على اللائحة الانتخابية من الموريتانيين، ثم يقوم المجلس البلدي بانتخاب العمدة و مساعديه و ذلك في اقتراع سري[1].

لقد أخذ الدستور الموريتاني الأول الصادر في 23-03-1959 على أنها تمثل المجموعات الإقليمية في الدولة.

و من أهم القوانين التي نظمت البلديات الحضرية قانون رقم 016-60 الصادر بتاريخ 16-01-1960 و إن كان لا يختلف عن القوانين المنشأة و المنظمة للبلديات المختلطة سنة 1953.

يختص المجلس البلدي بصفة عامة بإعطاء رأيه كلما كانت القوانين و الأحكام تلزم ذلك، كما يجوز للمجلس الإعراب عن رغباته بالأهداف التي تكون ذات مصلحة محلية باستثناء الرغبات السياسية، أما اختصاصاته بصفة خاصة أنه يصوت على الميزانية التي يتم إرسالها إلى وزير المالية و الداخلية للمصادقة عليها، كما يتم تنفيذ العمل الإداري في البلدية من خلال دورتين عاديتين في الأشهر الثلاثة الأولى و الأخيرة من السنة بحيث لا تتجاوز الدورة العادية عشرون يوما[2].

ب.البلديات الريفية: صدر مرسوم في 04-04-1957 القاضي بإنشاء بلديات ريفية و ذلك بعد توفر الشروط (استقرار التجمعات الرعوية).

لقد أكدت المواد 26-45 من القانون 35-60 أن الانتخابات في المجالس البلدية الريفية لا تختلف في شيء عن البلديات الحضرية، و يحدد أعضاء المجلس وفقا لعدد سكان البلدية بحيث لا يزيد عن ثلاثون عضو ولا يقل عن ثمانية أعضاء.

[1] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 20
[2] نفسه ص 21

و من أهم صلاحيات المجلس البلدي الريفي نجد:انتخاب نائب للعمدة أو رئيس الدائرة، بالإضافة إلى التصويت على الميزانية و حسابات التسيير.

يمكن القول أنها نفس الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس البلدي الحضري.

يعين العمدة بموجب مرسوم وزاري باقتراح من وزير الداخلية، و رئيس البلدية الريفية هو حاكم المقاطعة[1].

ج.البلديات النموذجية:أسست بقانون رقم 017-63 الصادر في 18-01-1960، حيث تتمتع البلدية النموذجية بالشخصية المعنوية، و تمارس وظائف الرئاسة في هذه البلديات من قبل عمدة منتدب عن سلطة الحماية ولا يمكن أن يتجاوز عدد المساعدين المنتخبين من طرف المجلس البلدي ثلاثة مساعدين[2].

[1]جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 23
[2]نفسه، ص ص 22-23

خلاصة الفصل:

لقد شهدت البلاد الموريتانية قيام عدة ممالك و إمارات، إلا أنها لم تعرف قيام دولة مركزية واحدة و يعود ذلك إلى عدة أسباب منها عدم تجانس المجموعات السكانية القديمة، و لهذا تجسد النظام القبلي أولا ثم النظام الأميري ثانيا.

غير أن النظام الأميري تغير بمجرد دخول الاحتلال الفرنسي إلى موريتانيا سنة 1902م، و هو الأمر الذي ترتب عنه نتائج هامة على المستوى السياسي و الإداري، حيث عرفت موريتانيا الإرهاصات الأولى للتنظيم السياسي و الإداري، و لهذا يمكن القول أن موريتانيا كوحدة سياسية تخضع لسلطة مركزية لم توجد إلا بعد دخول الاحتلال إليها.

و لم تعرف موريتانيا التنظيم الإداري إلا بقدوم الاحتلال الفرنسي، و قد كان تنظيما قاصرا على أهداف الاحتلال و طموحاته متجاهلا غير ذلك، و قد عرفت موريتانيا قيام ثلاثة أنظمة إدارية فترة الاحتلال تمثلت في نظام الدوائر ثم نظام المحطات، و أخيرا نظام البلديات.

و بعد الأحداث الدولية و العربية و الوطنية التي عجلت بالحكومة الفرنسية في إعطاء موريتانيا استقلالها، حيث أصبحت موريتانيا في 28 نوفمبر 1960 جمهورية مستقلة، و بدأت تطورات جديدة في العامل السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة.

الفصل الثاني: التنظيم السياسي لموريتانيا

في الحقبة المدنية 1960-1978

المبحث الأول:فترة حكم المختار ولد داداه

1960-1978م

المبحث الأول: فترة حكم المختار ولد داداه 1960–1978

أولا–النظم السياسية في موريتانيا 1960–1979:

1.دستور 20 ماي 1961:

يعتبر الرئيس المختار ولد داداه المهندس الرئيسي لكل المراحل التي طبعت مرحلة تأسيس الجمهورية الأولى، فقد اقتنع منذ البداية بضرورة تحقيق الوحدة الوطنية و وضع نظام سياسي و مؤسساتي يتماشى مع الحقائق الوطنية و المحلية، و لهذا عمل ولد الداداه على وضع دستور جديد، دستور 20 ماي 1961[1]. و يعتبر دستور 1961 أول دستور مستقل للبلاد حيث تخلت موريتانيا بمقتضاه عن النظام البرلماني و حل محله النظام الرئاسي[2]. و مثل هذا الدستور مرحلة جديدة في إضفاء الصبغة الموريتانية على المؤسسات السياسية للبلاد، حيث أكد هذا الدستور في ديباجته على تعلق موريتانيا بالمبادئ الديمقراطية كما هو منصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان سنة 1789 و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 فيفري 1948. كما أكد هذا الدستور كذلك على تعلق موريتانيا بمبادئ الإسلام، إلا أنه لم يشر إلى ميثاق الجامعة العربية ولا إلى مبادئ حركة عدم الانحياز و لم يتم إعلان معاداة دولة موريتانيا للاستعمار بكل أشكاله. كما لم يتم التطرق إلى النهج الاقتصادي الذي ستحتذي به دولة موريتانيا الناشئة[3].

احتوى هذا الدستور على ديباجة و سبعة أبواب يضم 61 مادة تنظم مختلف الأحكام اللازمة لإقامة مؤسسات دستورية للدولة الموريتانية الحديثة.

لقد أقام دستور 20 ماي 1961 نظاما رئاسيا يتكيف مع ظروف البلاد على غرار ما فعلته أغلب الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلالها، و الإقتداء كثيرا بالمؤسسات السياسية الغربية و خاصة الدول التي احتلتها، و لذلك عملت الدولة الإفريقية دساتير شبيها لدستور فرنسا 1958 و الدستور الأمريكي 1787 الذي يتميز بفصل السلطات عن بعضها، حيث يقوم البرلمان بإعداد القوانين و بتم

---

[1] سيدي محمد بن سيد أب، المرجع السابق، ص 25

[2] موريتانيا أ رض الثقافة و الثروات، مجلة إفريقيا قارتنا، https://sis.gov.eg ع 21، ماي 2016، ص 1

[3] سيدي محمد بن سيد أب، المرجع السابق، ص ص25-26

المصادقة عليها و السلطة التنفيذية تقوم بتنفيذها فيما تختص السلطة القضائية بالفصل بين النزاعات. لكن هذا النوع يؤدي إلى حرمان الحكومة من حق حل البرلمان و منع الأخير من إسقاط الحكومة، و هذا ما يتميز به الدستور الموريتاني حيث لا يمكن لرئيس الجمهورية بأن يحل الجمعية و لا يمكن لهذه الأخيرة أن تقيل الرئيس لأنه ليس مسؤول أمامها.[1]

و زاد من حد الطابع الرئاسي لهذا النظام بعد اعتماد المشرع الدستوري لنظام الحزب الواحد* بعد أن كان يحمي في البداية حرية تكوين الأحزاب و الجمعيات السياسية طالما تمارس نشاطها دون المساس باحترام مبادئ الديمقراطية و السيادة الوطنية و وحدة الجمهورية.إلا أن نظام الحاكم اعتمد نظام الحزب الواحد الذي سوف نتحدث عليه لاحقا، و يمكن القول أن دستور 20 ماي 1961 أسس نظاما رئاسيا مركزا حيث أن السلطة التنفيذية فيه موضوعة في يد الرئيس الذي جمع بين رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة و الأمين العام للحزب الواحد[2].

ثانيا–النظام السياسي ومؤسسات الدولة:

لا يختلف النظام السياسي الموريتاني عن غيره من الأنظمة السياسية في إفريقيا، إلا فيما يتعلق ببعض الخصوصيات، حيث ورثت موريتانيا عن الاستعمار جل نظمها السياسية، وبعد إجراؤها التعديل الدستوري في عام 1961م و الذي حول نظام الحكم في موريتانيا من نظام بؤرلماني إلى نظام رئاسي تميل السلطة فيه لصالح مؤسسة رئيس الجمهورية.[3] و يتكون النظام السياسي في موريتانيا من ثلاث سلطات هي:

أ.السلطة التشريعية: هي السلطة المفوضة بإقرار القوانين و تتكون من غرفتين هما:

[1] سيدي محمد بن سيد أب، المرجع السابق، ص ص 27.26

*هو نظام سياسي يكون فيه حزب سياسي واحد في الدولة، يحتكر النشاط السياسي فيها من الناحية القانونية، و يحظر بقية الأحزاب الأخرى، و يعتبر انفراد الحزب الواحد بالعمل السياسي و الإداري في الدولة من أهم سمات نظام الحزب الواحد. "نظام الحزب الواحد تعريف و نشأة"، https://elearning.univ-msila.dz ، تم الإطلاع عليه في 23 أفريل 2024 على الساعة 23:15

[2] سيدي محمد بن سيد أب، المرجع السابق، ص 28

[3] "تطور الحياة البرلمانية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، نشرة إلكترونية صادرة عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، https://www.mfnca.gov.ae، نشر في 2016/09/30، تم الاطلاع عليه في 2024/06/01

1.مجلس الشيوخ:و يتكون من 56 مقعد و يترشح منهم 17 للانتخابات كل سنتين و يتم انتخاب الأعضاء من قبل زعماء البلديات لمدة ستة سنوات، و يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه السياسية و المدنية ولا يقل عمره عن 35 سنة أن يرشح نفسه لعضوية الشيوخ، و لا يتم توقيفهم إلا بإذن من غرفة المجلس.

2.الجمعية الوطنية: تتكون من 81 مقعدا و يتم انتخاب الأعضاء بالاقتراع الشعبي المباشر لمدة خمس سنوات، و شروط الترشح ذاتها لمجلس الشيوخ، ما عدا أن لا يقل عمر المترشح عن 25 سنة[1].

ب.السلطة التنفيذية:و تتكون من:

1.رئاسة الجمهورية: و هي أعلى مؤسسة في الدولة، حيث ينتخب الرئيس فيها لمدة ستة أعوام عن طريق الاقتراع المباشر، و يعد أعلى سلطة في البلاد و الضامن لاستقلالها و حماية أراضيها، و من اختصاصات رئيس الجمهورية ترأس مجلس الوزراء، و تحديد السياسة الخارجية للبلاد، و إصدار القوانين، بالإضافة أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة.و يمنح للرئيس حق حل الجمعية إذا تسبب البرلمان بتغيير حكومتين خلال فترة أقل من ثلاثة سنوات، كما يمتلك الرئيس حق حل البرلمان،وبالرغم من أن تعيين الحكومة و رئيس الوزراء يتم من طرف رئيس الجمهورية، إلا أن هذه الحكومة تتساءل أمام البرلمان الذي قد ينزع ثقته منها و يقيلها، و هنا نلاحظ وجود خلط بين النظامين الرئاسي و البرلماني و بما يتيح للرئيس ممارسة الحكم المطلق.[2]

2.الوزارة الأولى:و يقودها الوزير الأول حيث تتكون من أمانة عامة و ديوان الوزير الأول و تقتصر مهامه في أن يحدد سياسة الحكومة، و ترأس الاجتماعات الوزارية، و في الحقيقة أن من يقود الحكومة مباشرة و يرأس اجتماعات مجلس الوزراء الرسمية هو رئيس الجمهورية.

3.الوزارات:و من مهامهم التي نص عليها الدستور، تكلفة الوزراء على سبيل التفويض بتسيير المصالح العمومية الموضوعة تحت سلطتهم، كما يعطي الدستور للوزراء دراسة و إعداد مشاريع الأوامر القانونية ذات العلاقة بعملهم على أن تمر هذه المشاريع على الجهات الرقابية الشرعية[3].

[1]كمال أحمد خليل هماش، المرجع السابق، ص 101
[2]نفسه، ص 99
[3]نفسه، ص ص 99-101

ج.**السلطة القضائية**:تتشكل السلطة القضائية من المجلس الأعلى للقضاء، و المحكمة العليا، و المفتشية العامة للقضاء و السجون.

1.المجلس الأعلى للقضاء: يعتبر المجلس الأعلى للقضاء، الجهاز المساعد لرئيس الدولة لدوره كضامن لاستقلالية القضاء، و يحدد النظام الأساسي عملية سيره و تشكيلته و اختصاصاته.

2.المحكمة العليا:و هي الجهاز الأعلى في قمة الهرم القضائي الذي يفترض أن يساهم في استقلالية السلطة القضائية و حسن سيرها، غير أنها تقربت من السلطة التنفيذية و ذلك نظرا لطريقة تعيين رئيسها و السلطات الواسعة الممنوحة له.[1]

3.المفتشية العامة للقضاء و السجون: تعد جهاز الرقابة الرئيسي لحسن سير الإدارة القضائية و استقامة القضاء و هي منظمة بموجب المرسوم 79 الصادر في سبتمبر 1979، ولا يتضمن المرسوم أي توضيح لدور المفتشين كما أنه لا يوضح كيفية استغلال تقارير المفتشية، و هذا ما أدى إلى عدم التوازن بين الاختصاصات الواسعة للمفتشية التي تتداخل مع اختصاصات بعض الإدارات المركزي و الوسائل المحدودة المتوفرة لها[2].

3.اختيار نظام الحزب الواحدو ميلاد حزب الشعب 1961م:

لقد بدأت بوادر الحزب الواحد في الظهور في قارة إفريقيا بدءا من سنة 1961م و تم طرح هذا الأسلوب باعتباره الحل المناسب للبناء الوطني بجميع أبعاده حينما أدرك قادة هذه الدول الحديثة الاستقلال أن ما خلفه الاحتلال من بنى اقتصادية و اجتماعية هشة و تقليدية تقف عائقا في وجه التنمية، حيث حل محل التعددية الحزبية الحزب الواحد بعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها السياسي، مبررين ذلك بأن إفريقيا ليست أوروبا و أن نظام الأحادية الحزبية ملائم أكثر لمتطلبات التنمية السياسية و الاقتصادية التي تسعى لها هذه البلدان إلى تحقيقها من بينها دولة موريتانيا الناشئة.

[1]هاجر رزقي، تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا1967-2008، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، إشراف فؤاد جدو، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية-القطب شتمة-، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخطوطة، 2014-2015، ص ص 49

[2]نفسه، ص 50

و مع إعلان تأسيس حزب الشعب الموريتاني في 30 ديسمبر 1961 غير أن التشكيلة النهائية للمكتب السياسي الوطني لم تظهر إلا في 31 جانفي 1962 حينما تضمنها المحضر التأسيس الذي تم إيداعه عند وزارة الداخلية[1]. و بهذا يمكن حصر أسباب توجه موريتانيا نحو الأحادية الحزبية في:

أ.خلق الوحدة الوطنية: ظلت موريتانيا حتى سنة 1961م تعكس التعددية السياسية القائمة على أسس قبلية وجهوية و حتى عنصرية، حيث أنشئت أحزاب عربية و أحزاب زنجية إلى جانبهما أحزاب أخرى جهوية، كل هذه الأحزاب أغلبها كانت ضعيفة البنية التنظيمية و قليلة القاعدة الانتحابية ما أثر في أدائها السياسي وجعل وجودها مرتبط بمواسم انتخابية أو بمؤتمرات فقط، ولم تكن هذه التعددية في الأساس تنبع عن تعدد في البرامج والرؤى السياسية الهادفة إلى البناء الوطني بقدر ما كانت تعبيرا عن توجهات ذاتية أو طائفية.[2]

ب.بلوغ التنمية: خلال الفترة الاستعمارية لم تكن مشكلة التخلف الاقتصادي مطروحة على الدول الإفريقية، وكانت المصالح المتناقضة في الأقاليم تقف مواجهة مطالب مشتركة للتنمية الاقتصادية، وفي هذا الوقت كان الاحتلال يعمل على ترسيخ فكرة دور المستعمرات كسوق استهلاكي لما ينتجه من خدمات وسلع والتي غالبا ما تكون موادها الأساسية أخذت من الدول المستعمرة.

وللخروج من هذه الوضعية تم وضع مخططات تنموية اقتصادية كبرى لتكمل الاقتصاد السياسي الذي حصلت عليه هذه البلدان باستقلال اقتصادي، ولهذا قدم هنا اقتراح الحزب الواحد كوسيلة مناسبة تضمن نفس الوقت التعبئة الجماهيرية المطلوبة للخروج من التخلف الاقتصادي، كما تحقق نفس الوقت الديمقراطية السياسية.[3]

[1] محمد المختار بن سيدي محمد الهادي، الرحيل إلى الدولة "دراسة في تاريخ المجتمع و السلطة في موريتانيا"(1961-1978)،وزارة الثقافة و الصناعة التقليدية و العلاقات مع البرلمان،د.ب 2020،ص 105

[2] محمد محمود ولد محمد،ظاهرة التعددية السياسية في موريتانيا، إشراف عمار عوايدي، رسالة ماجستير، فرع الدولة و المؤسسات، قسم القانون، كلية الحقوق، بن عكنون ، الجزائر، 2006-2007، ص ص 36

[3] نفسه ص ص 36-37

و يتجلى الأمر في دولة موريتانيا بصورة أكثر وضوحا خاصة أن أول اجتماع لمجلس الوزراء تم تحت خيمة، و هكذا وجد ولد داداه مبرر إقامة الحزب الواحد نتيجة للوضع الاقتصادي و التي كرستها ديباجة حزب الشعب الموريتاني التي نصت على أن الحزب الواحد هو عامل ناجح من اجل التنمية[1].

من أجل تحقيق قيام الحزب الواحد قام الرئيس ولد داداه بمنع بعض الشخصيات المعارضة لنظامه من إقامة حزب سياسي قبل أن يتم تكريس الأحادية السياسية حيث علق على هذا الأمر "ما تزال هناك أولويات أساسية اقتصادية أكثر أهمية من ممارسة الحريات التقليدية"

ج.بلورة للتحليل الطبقي: يمكن القول أن من مبررات قيام الحزب الواحد لدى بعض القادة الأفارقة يعود إلى عدم وجود طبقات اجتماعية داخل المجتمع الإفريقي آنذاك، و أن التعدد الحزبي يؤدي إلى وجود طبقات داخل المجتمع غير طبقي في الأصل.

إن كل هذه الأهداف التي يسعى إليها الحزب الواحد لتحقيقها و التي تتضمن أهم المبادئ التي تنادي بها أحزاب المعارضة، بالإضافة إلى إفساح المجال أمام هذه الأحزاب من أجل المشاركة في البناء الوطني ز ذلك من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كل الأطراف الفاعلة بدون قيود أو شروط حسب ما أعلنه الرئيس ولد داداه. و أمام هذه الوضعية و جدت الأحزاب السياسية نفسها مرغمة على الاستجابة لمطالب ولد داداه الوحدوية، و تم اجتماع الأحزاب على طاولة مستديرة و تم تشكيل مكتب دائم كلف بمهمة التنسيق بين الحكومة و الأحزاب، كما كون هذا المكتب لجنة تنسيق مشتركة حيث كلفت بمهمة الإسراع في إنجاز الوحدة السياسية.[2]

و كمبادرة حسن النية من طرف الأحزاب السياسية المجتمعة قدم السيد الرئيس المختار ولد داداه كمرشح وحيدا للرئاسات القادمة، والتأم مؤتمر الوحدة ما بين 25-30 ديسمبر 1961 و أسفر عن ميلاد حزب الشعب الموريتاني باعتباره الحزب السياسي الوحيد في موريتانيا.[3]

وبهذا يكون الرئيس مختار ولد داداه قام بمسلسل من الانقلابات المدنية على التعددية السياسية و النقابية و تكريس سلطته الشخصية بالسيطرة على كل المؤسسات السياسية دستوريا و قانونيا.[1]

---

[1] محمد محمود ولد محمد، المرجع السابق، ص 37

[2] حماه الله ولد السالم، جمهورية الرمال حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014، ص 79

[3] المكان نفسه

و بعد حصول الرئيس ولد داداه على الإجماع السياسي على إقامة الحزب الواحد تبقى الخطوة الثانية التي يجب على ولد داداه تحقيقها و هي تكريس هذه الأحادية في النصوص القانونية:

ت.التكريس القانوني للحزب الواحد: لقد عرفت موريتانيا الأحادية الحزبية بعد الاستقلال في ظل الدولة الوطنية، حيث حيث ظلت النصوص القانونية السابقة تنص على مبدأ التعددية الحزبية، فقد نص دستور 1959م في المادة التاسعة على أن الأحزاب و التجمعات السياسية تساهم في التعبير عن الاقتراع و تمارس نشاطها بحرية، شرط احترام المبادئ الديمقراطية و عدم المساس بالسيادة الوطنية و وحدة الجمهورية. هذه المادة من دستور 1959م و التي أعلنت بكل وضوح حرية تكوين و إنشاء الأحزاب السياسية و حرية نشاطها ما لم تمس بالوحدة الوطنية. و قد تم إعادة التأكيد على حرية تكوين الأحزاب السياسية في دستور 20 ماي 1961 و في المادة التاسعة منه أيضا تسمح للتعددية السياسية[2].

أما الإجراءات القانونية المكرسة للأحادية الحزبية حيث مرت أولا بإلغاء دستور 1959م ذا الطابع النيابي الذي يعطي صلاحيات كبيرة للبرلمان و ذلك على حساب الحكومة و ذلك من أجل تحطيم البرلمان و إضعاف الزعامات التقليدية بسحب الصلاحيات من يدها، و إقرار دستور 1961م الرئاسي الذي ألغى منصب الوزير الأول و أصبح بذلك رئيس الجمهورية هو من يتولى رئاسة الحكومة، و انتهت التعديلات الدستورية المتكررة التي ترتب الإجراءات القانونية المكرسة للأحادية الحزبية و الزعامات التقليدية لرئيس الجمهورية وحده.

و قد تم تعديل المادة التاسعة من دستور 1961م و ذلك بموجب التعديل الدستوري الصادر سنة 1965م، حيث أصبحت تنص على أن التعبير يتم عن الإرادة العامة بواسطة حزب الدولة المنظم تنظيما ديمقراطيا، إن حزب العب الموريتاني المنبثق عن دمج الأحزاب السياسية الوطنية الموجودة في ديسمبر 1961م يعتبر الحزب الوحيد في الدولة[3].

كما تم مراجعة الدستور في 12 جانفي 1965 حيث أصبحت المادة التاسعة منه تنص على أن " الإرادة الشعبية يترجمها حزب الدولة المنظم ديمقراطيا، فحزب الشعب الموريتاني المتولد عن اندماج

[1] حماه الله ولد السالم، المرجع السابق، ص 79

[2] محمد محمود ولد محمد، المرجع السابق، ص ص 39-42

[3] نفسه، ص 42

الأحزاب الوطنية الموجودة في 25-12-1961 هو الحزب الوحيد للدولة المعترف به، بينما تنص المادة السابعة و الثلاثون من النظام الداخلي للحزب على أن المعيار الأول للوصول إلى أية مسؤولية في الإدارة، و أجهزة الدولة المختلفة هو الالتزام اللامشروط إزاء الحزب"[1].

و في المؤتمر العادي الثاني للحزب الذي انعقد في مدينة العيون في 24-06-1966 حيث تكرست هيمنة الحزب على كل مرافق الدولة بل إن أحد القرارات التي صدرت تضمنت التأكيد على أن الحزب هو الدولة و الدولة هي الحزب، فهو يوجه عمل الحكومة و البرلمان و يتخذ القرارات السياسية الهامة و يرشح النواب في الجمعية الوطنية. و لهذا لم يعد بإمكان أي شخص مهما كانت مؤهلاته أن يتقدم لأي استحقاق وطني إلا بمباركة حزب الشعب، وبهذا استطاع حزب الشعب الموريتاني أن يفرض نفوذه على شرائح واسعة من المجتمع أصبحت تتسمى باسمه و ترفع شعاراته.[2]

ج.الصيغة التنظيمية للحزب: فالبنية أو الصيغة الحزبية هي القوالب التي تجاوزتها الجهات العليا في البلاد لتستوعب الجماهير الشعبية على شكل بنية سياسية محددة المسميات، و مرسومة الصلاحيات. و في موريتانيا بالذات حيث ترسخت و تجذرت النزعة القبائلية في مجال غير محكوم بأي سلطة مركزية لعدة قرون، و الحديث عن الصيغة التنظيمية للحزب أكثر إلحاحا لاسيما حين لم يكتف قادة حزب الشعب الموريتاني بجعله حزبا موحدا، و أكثر من ذلك أرادوا له أن يكون حزبا وحيدا يتمتع بالأولوية على مختلف أجهزة الدولة، حيث أصبح انتخاب النواب بمقتضى هذا التحول بالاقتراع على لائحة واحدة يرشحها المكتب السياسي للحزب.

يتأسس حزب الشعب الموريتاني على مبدأ الديمقراطية المركزية، و يتكون من تنظيمين بحيث يتمثل الأول في الأجهزة الوطنية، و يتمثل الثاني في الأجهزة المحلية[3].

أ.الأجهزة الوطنية للحزب:

1.المؤتمر الوطني:و هو الهيئة العليا في الحزب و الدولة، و له صلاحيات واسعة لا حصر لها، و منها تحديد السياسة العامة للدولة داخليا و خارجيا، و انتخاب الأمين العام للحزب الذي هو المرشح الوحيد

[1] محمد المختار بن سيدي محمد الهادي، المرجع السابق، ص 114
[2] المكان نفسه
[3] نفسه، ص 115

للرئاسات الجمهورية، و كذلك إقرار تعديل مواثيق الحزب، كما يتم انتخاب أعضاء المجلس الوطني للحزب و يتولى الرقابة على نشاطهم.

و يتألف المؤتمر الوطني من :

-أعضاء المجلس الوطني

-أعضاء الجمعية العامة

-أعضاء المكاتب السياسية و الاتحادات

-ممثلي الأقسام، و الأمناء العامين لأقسام الشباب

-الأمينات العامات لأقسام النساء

-مندوبين محليين عن اتحاد العمال

-سفراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية المعتمدين في الخارج.[1]

لقد عقد المؤتمر الوطني منذ تأسيس الحزب 1961م و إلى غاية الإطاحة به في انقلاب 1978م ثماني مؤتمرات ما بين عادي و طارئ، لمناقشة المشاكل و الأزمات و رسم الخيارات العامة للدولة[2].

2.المجلس الوطني:و هو ثاني أكبر سلطة في الحزب و يرأسه الأمين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية، و يضم:

-أعضاء منتخبين بعدد 120 عضوا

-أعضاء شرف، و هم أعضاء المكتب السياسي الوطني، أعضاء مجلس الوزراء، أعضاء الجمعية العامة، أعضاء مكتب الفريق البرلماني، الأمناء الاتحاديون في الحزب، الأمناء الاتحاديون للشباب، الأمينات الاتحاديات للنساء، و ممثلو إتحاد العمال على مستوى الولايات، الأمناء العامون للأقسام، مراقبوا الدولة، الأمين العام لرئاسة الجمهورية، الهيئات القيادية لحركتي الشباب و النساء، الهيئة القيادية لإتحاد العمال،

[1]محمد المختار بن سيدي محمد الهادي، المرجع السابق، ص 116

[2]المكان نفسه

الهيئة القيادية لإتحاد المقاولين و الحرفيين، رئيس المحكمة العليا، و كذلك ممثلين القوات المسلحة و قوى الأمن.

ينتخب المجلس الوطني لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لدى انعقاد كل مؤتمر وطني عادي، و بصفة استثنائية عند المؤتمرات الطارئة، و هو الذي يقوم بتوجيه و مراقبة نشط المكتب السياسي الوطني بين المؤتمر و آخر.

و الجدير بالذكر أن المجلس الوطني لم يكن منتظما في اجتماعاته، فخلال المدة ما بين 1961 و 1975م اجتمع مرة واحدة فقط، بينما اجتمع خمس مرات خلال المدة من 1976 إلى 1978. و يعود ذلك للظروف الخطيرة التي كانت تمر بها البلاد و المتمثلة في حرب الصحراء الغربية[1].

3.المكتب السياسي الوطني: هو هيئة مصغرة حيث تعد من أهم هيئات الحزب و الدولة نظرا لصلاحياتها الواسعة، ذلك لأنها تسيطر على كل السلطات بشكل كامل، و يسير الحزب من قبل هذه الهيئة المتمثلة في المكتب السياسي الوطني.

و يتألف المكتب السياسي الوطني من ثمانية أعضاء و تاسعهم الأمين العام، و ينتخب الأعضاء الثمانية لمدة أربع سنوات من قبل المجلس الوطني، و الأمين العام للحزب (رئيس الجمهورية) هو الذي يقترح مرشحي المكتب و يحق له استبدال أي منهم حتى بعد انتخابه، و هو الذي يقسم المهمات و المسؤوليات على أعضاء المكتب و قد يسند إليهم مناصب وزارية لها صلة بمسؤولياتهم داخل المكتب السياسي[2].

و قد تم تحديد مهام المكتب السياسي على النحو التالي: تطبيق قرارات المجلس الوطني، و تعيين الأمناء الاتحاديين في الولايات، و الأمناء الاتحاديين للشباب، و الأمينات الاتحاديات للنساء، و الأمناء العامين للأقسام.[3]

كما يشرف المكتب السياسي الوطني على هيئات أخرى و هي:

[1] محمد المختار بن سيدي محمد الهادي، المرجع السابق، ص 117

[2] نفسه ، ص ص 118-119

[3] نفسه، ص 119

***الأمانة الإدارية للحزب**:و تكمن مهامها في التوجيه السياسي، و عقد الندوات و الحلقات الدراسية، و تنسيق العمل الحزبي، و ربط الصلات مع حركات التحرر العربية و الإفريقية

***المفوضية السياسية**: تعد بمثابة مدرسة للإعداد الحزبي و هناك لجان دائمة يشرف على كل واحدة منها عضو في المكتب السياسي حيث تتابع عمل الدوائر الحكومية

و قد عقد المجلس الوطني لحزب الشعب منذ تأسيس الحزب إلى غاية سقوطه سنة 1978م ستة اجتماعات، خمسة منها في نواكشوط و واحد في تجكجة[1].

الأجهزة المحلية للحزب:

1- المؤتمر الاتحادي: يقع مقره في عاصمة الولاية، و يتكون من أعضاء مكاتب الأقسام وأعضاء المكتب السياسي الاتحادي و المندوبين الرئيسيين للفروع.

2- المكتب السياسي الاتحادي: يتكون من أمين اتحادي يعينه المكتب السياسي الوطني و عشرة أعضاء منتخبين من بينهم ممثل للشباب و ممثلة للنساء، و تتفرع عن هذا المكتب لجنة دائمة تضم سبعة أعضاء منهم الوالي، تجتمع بصفة دورية خلال كل أسبوع من أجل السهر على سير المؤسسات الجهوية و إعداد الدراسات و التقارير الإدارية و رفعها للجهات العليا.

3- القسم: و هو الهيأة الحزبية على مستوى كل مقاطعة، و تتبعه أقسام فرعية تغطي الحدود الجغرافية لعموم المقاطعة، و يتألف من جمعية عامة مكونة من مندوبي الأقسام الفرعية و اللجان، و يترأس الجمعية العامة مسؤول مكلف بالكتابة الإدارية، و من مهامها الرئيسية انتخاب مكتب القسم كما تقوم بتعيين مرشحي المقاطعة لانتخابات الشيوخ و النواب[2].

4- مكتب القسم: حيث يتألف من أمين عام معين من طرف المكتب السياسي الوطني و عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة للقسم، بشرط أن يكون من بينهم ممثلين عن الشباب و النساء، بالإضافة إلى حاكم المقاطعة. و يدار هذا المكتب من قبل لجنة تضم الأمين العام و الحاكم و خمسة أعضاء

[1] محمد المختار بن سيدي محمد الهادي، المرجع السابق ، ص ص 120-121
[2] نفسه، ص ص 121-122

آخرين، و تجتمع هذه اللجنة بصفة دورية مرة كل أسبوع، و من مهام المكتب تقويم العمل الحزبي و السهر على تطبيق التعليمات الصادرة من الهيئات العليا للحزب.[1]

5- القسم الفرعي:و يوجد على مستوى كل دائرة، و يتكون من سبعة أعضاء من ضمهم ممثلين عن فئة الشباب و النساء، فضلا عن الأعضاء الاستحقاقيين و هم رئيس المركز الإداري، و مسؤولة القسم الفرعي للنساء، و مسؤول القسم الفرعي للشباب، و ممثل عن العمال. و من مهام القسم تأطير و تنشيط القاعدة الحزبية و التنسيق بين مختلف اللجان.[2]

6- اللجنة القاعدية:و هي أصغر وحدة حزبية تعد حلقة اتصال مباشر بالشعب، و ذلك من خلال لجان يجري انتخابها على مستوى الوحدات البشرية الصغيرة و هناك نوعان من اللجان و هما:

***لجان الفروع المدنية**:و يعتمد تشكيلها على أساس مهني في القطاع الإنتاجي كالمصانع و الشركات... و من مهامها انتخاب الهيئات القاعدية للحزب و شرح أهداف الحزب المحددة في ميثاقه و تعليماته، و السهر على تنفيذ البرامج المقترحة للهيئات العليا في الحزب، ويتولى إدارتها مكتب تستند رئاسته إلى مواطن يشترط فيه أن يعرف القراءة و الكتابة، و يساعده في ذلك همسة أعضاء منهم ممثلين عن فئة الشباب و النساء.[3]

***لجنة الفروع الريفية**: حيث تنشأ في المناطق الريفية، و تترك حرية اختيار أماكنها للمكتب السياسي الوطني، و بالنسبة للبدو فإنهم ينتسبون إلى أقرب فرع ريفي لمنطقة ترحالهم الاعتيادية، و لا يوجد اختلاف بين لجان الفروع الريفية و لجان الفروع المدنية من ناحية سير عملهما[4].

و إذا كان حزب الشعب الموريتاني قد شكل إطارا للعمل السياسي الشرعي الوحيد، فإن هناك ممارسة سياسية ظهرت خلال هذه الفترة خارج إطار الحزب الواحد، و بالتالي فهي تمارس سياسة خارجة عن إطار الشرعية القانونية، إلا أنها كانت مسنودة بدعم شعبي كبير، فقد خلفت هذه الحركات السياسية

[1] محمد المختار بن سيدي محمد الهادي، المرجع السابق ، ص 123
[2] المكان نفسه
[3] نفسه، ص 124
[4] المكان نفسه

آثارا بادية على النسق و المسار الذي سلكته البلاد، و هذا على الرغم من عدم شرعيتها القانونية، و هذه القوى السياسية هي التيار القومي العربي، التيار الماركسي، و الحركة الإسلامية، و حركة الحر.

ثالثا– الإصلاحات السياسية 1972–1975:

استغل النظام السياسي المناخ الوطني و الدولي السابق الذكر للبدء في إصلاحات سياسية و اقتصادية فعلية تعزز الاستقلال الوطني على هذين الجانبين، و قد تمثلت هذه الإصلاحات في إلغاء الاتفاقيات و المعاهدات ذات الصبغة الاستعمارية الموقعة مع فرنسا سنة 1961م بدءا من ديسمبر 1972م، و الانسحاب من منطقة الفرنك و إنشاء عملة وطنية (الأوقية)* بالإضافة لتأميم شركة مناجم الحديد "ميرفا".

لقد كانت البداية بإلغاء كل الاتفاقيات و المعاهدات الموقعة مع فرنسا سنة 1961م، و الدخول في مفاوضات صعبة مع الحكومة الفرنسية انتهت بتوقيع اتفاقيات جديدة في فيفري 1973م يطبعها التوازن و التعاقد الفعلي بين شريكين مستقلين خلافا لسابقاتها.

و بعد مراجعة موريتانيا اتفاقيات التعاون مع فرنسا و خروجها من منطقة الفرنك، كان على السلطات الموريتانية العمل على إصدار عملة وطنية، غير أن ذلك واجهته عدة مشاكل مالية و فنية و العملية التي لابد من تذليلها قبل الإقدام على عملية فنية دقيقة من هذا النوع، و قد كان التعاون الفني و السياسي مع الجزائر خير معين، كما وجدت الدعم المالي من ليبيا، و بفضل هذا التعاون المغاربي تم طباعة عملة الأوقية و صدورها للتداول ابتداء من 29-06-1973.

كان لإصدار العملة الوطنية تصديا لشركة الحديد " مفيرما " التركة الاستعمارية الثقيلة، التي كانت كدولة داخل دولة تتصرف كما تشاء خارج نطاق أي مرجعية وطنية، و لهذا كان تأميمها ضرورة سياسية و اقتصادية، فأعلن بذلك عن تأميمها في 28-11-1974[1].

*الأوقية هي الوحدة الأساسية لعملة موريتانيا، صدرت سنة 1973م، و تتكون الأوقية من خمس عملات معدنية و خمس أوراق نقدية صادرة عن البنك المركزي الموريتاني، العملة مقيدة بحيث لا يسمح بإدخالها أو إخراجها من البلد و يتم تبديل العملة في المصارف، و يجب إبراز إيصالات التصريف الرسمي لدى مغادرة موريتانيا. "أوقية موريتانية"، https://ar.m.wikipedia.org، تم الإطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 23:00

[1] ولد السعد محمد المختار و عبد الحي محمد، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق–الوقائع–آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية، ع 149، ط 2، 2009،ص ص 24-25

لقد أثارت تلك الإصلاحات نقاشات سياسية واسعة على مستوى حركة الكادحين، و التي انتهى الأمر بالسواد الأعظم منها إلى تثمين النهج الإصلاحي الوطني للنظام، و قاموا باتخاذ قرار الاندماج في حزب الشعب الموريتاني تزامنا مع مؤتمره الرابع، و عرف ذلك الجناح باسم " الميثاقيون "، و رفض التيار اليساري الاندماج و تمسك بمواصلة نهجه النضالي تحت اسم " الحركة الوطنية الديمقراطية ".

و بعد ذلك الاندماج قام بتعزيز صفوف الجناح الإصلاحي في النظام، فواصل إصلاحاته على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، و سعى أكثر من قبل لتعزيز سلطة الدولة و ذلك على حساب القبيلة[1].

رابعا– السياسة الخارجية لموريتانيا فترة حكم ولد داداه:

1–سياسة محاربة الاستعمار:إن السياسات العربية لموريتانيا عندما تبلورت من خلال تلك المواقف المعروفة بمناهضة المخططات الامبريالية و الصهيونية المعادية للعرب، حيث كانت موريتانيا تعاني من عزلة عربية شديدة بعد تضامن دول الجامعة العربية مع المغرب، و في حرب 1967م قطعت علاقاتها الدبلوماسية بالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا تعبيرا منها عن احتجاجها و رفضها لدعم البلدين للاحتلال الصهيوني على فلسطين. و تم فتح مكتب تمثيلي لحركة فتح الفلسطينية على أراضيها، أما من ناحية النشاط الدبلوماسي فقد استخدم الرئيس ولد داداه كل نفوذه لدى الزعماء الأفارقة لصالح القضية الفلسطينية، و تم لأول مرة في منظمة الوحدة الإفريقية النظر في قرار يتعلق بالقضية الفلسطينية مقدم من طرف وفد موريتاني و ذلك في سبتمبر 1967، و بهذا تقرر قطع الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل[2].

و قد لعبت موريتانيا دورا كبيرا في منظمة الوحدة الإفريقية لصالح القضية الفلسطينية و خاصة خلال فترة رئاستها الدورية للمنظمة خلال سنتي1971–1972، و كانت موريتانية الوحيدة من بلدان إفريقيا الغربية التي رفضت التعاون و قطع علاقاتها مع إسرائيل، و كانت الوحيدة أيضا التي طرحت قضية اللاجئين الفلسطينيين لدى هيئة الأمم المتحدة.

[1] ولد السعد محمد المختار و عبد الحي محمد، ص ص 25–26

[2] غنية بوخرص،الانقلابات العسكرية و تأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية 1978–2010، إش لشهب أحمد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص دراسات مغاربية،قسم الدراسات الدولية،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر –3–،السنة الجامعية، مخطوطة، 2013–2014،ص 73

أما على الصعيد الإفريقي فقد دعمت موريتانيا الشعوب الإفريقية المستعمرة، حيث قطعت سنة 1964م علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب قضية روديسيا.

لقد كان لموريتانيا مواقف في محاربة الاستعمار بجميع أشكاله، بالإضافة لمناهضة الإمبريالية، كما أيدت جميع شعوب المعمورة الكفاح من أجل حريتهم[1].

2-سياسة عدم الانحياز: لقد كان من أهم أهداف القيادة الموريتانية بعد الاستقلال فرض الاعتراف المغربي و ذلك من خلال التقارب مع الدول المغربية سياسيا من الرباط، و ذلك حتى لا تبقى في تحالف مطلق ضدها.

لقد تأكدت دبلوماسية الحياد في السياسة الخارجية الموريتانية عندما تعددت الاتصالات بمختلف أشكالها مع الدول العربية خاصة الجزائر، ليبيا، مصر، و بشكل أقل مع الدول الشيوعية بينما تراجعت علاقاتها مع فرنسا حتى وصلت لحد التأزم بينهما، فسعي موريتانيا لتأكيد هويتها العربية كان يصاحبه نفس الوقت سياسة تأكيد الحياد في علاقاتها الدولية و عبرت عن ذلك بانسحابها من المنظمة المشتركة لإفريقيا و الملغاش و الاعتراف الدبلوماسي بكل من الصين الشعبية و كوريا الشمالية و ألبانيا.[2]

و اعتبر انسحاب موريتانيا من المنظمة المشتركة لإفريقيا و الملغاش و ذلك على الصعيد الإفريقي بمثابة منعرج يساري واضح في سياستها الخارجية، حيث حرص الرئيس ولد داداه على تجنب التصدع بين إفريقيا المعتدلة و إفريقيا التقدمية، و قد كافح بشدة عملية تسييس الاتحاد الإفريقي الملغاشي الذي تحول فيما بعد إلى الاتحاد الملغاشي للتعاون الاقتصادي و انتخب رئيسا له المختار ولد داداه،و بعد تطور علاقات موريتانيا مع جيرانها بما فيها الجزائر و مالي بتكوين علاقات صداقة معهما، و ذلك من أجل الحد من التهديد المغربي عليها، و قد قرر حزب الشعب إرسال 20 شابا للمشاركة في المهرجان العالمي للشباب المقام بالجزائر سنة 1965م، و كان من أهن الأهداف السياسية الخارجية في هذه الفترة: تأكيد الهوية الوطنية، و كسب الاعتراف على أوسع النطاق[3].

[1] غنية بوخرص ، المرجع السابق، ص ص 74-75

[2] نفسه، ص 76

[3] نفسه، ص ص 75-76

3-سياسة الوحدة الإفريقية:لطالما ترددت عبارة موريتانيا جسر للتواصل بين العالم العربي و إفريقيا في سياستها الخارجية منذ استقلالها، حيث يمثل هذا المبدأ أحد الثوابت الهامة في السياسة الخارجية الموريتانية،

لقد قامت موريتانيا بهذا الدور(حلقة الوصل) عندما حصلت على عضويتها في جامعة الدول العربية سنة 1973م، بالإضافة إلى عضويتها في المنظمة الإفريقية و التي تعتبر أحد مؤسسيها. لقد بدأت هذه السياسة بمرحلة الاعتراف الصعب ثم مرحلة التقارب، و قد أخذ التعاون العربي الإفريقي شكلا جديدا في بدية السبعينات إذ شهدت هذه الفترة توقيع عدة اتفاقيات ثقافية بين عدة دول ما بين عربية و إفريقية[1].

4-سياسة إقرار السلام العالمي: لقد كان الجيش الموريتاني معزولا حيث كان للبلاد أولويات أخرى، حيث كانت موريتانيا بسياستها هذه من البلدان النادرة التي انتهجتها، و كانت مكانة موريتانيتا الدولية ترجع إلى صورتها السلمية و التصالحية.

و من أهم الأسباب التي أدت بموريتانيا دعم حركة عدم الانحياز هو أنها لعبت دورا عالميا مهما لتخفيف حدة التوتر و إبعاد شبح الحرب، حيث حرص وزير الخارجية السابق السيد حمدي ولد مكناس على تأكيد أن عدم الانحياز يترجم اهتمام البلد بانتهاج موريتانيا سياسة مستقلة عن الكتل و التحالفات، و أنها مبنية على مبدأ التعايش السلمي مع جميع البلدان مها كانت توجهاتها و إيديولوجياتها، و قد تم التعبير عن هذه النظرة للتعايش السلمي مبكرا عند استقلال موريتانيا و تحديدا في الخطاب الذي ألقاه الرئيس ولد داداه بمناسبة ميلاد الجمهورية الإسلامية الموريتانية حيث أشار أن بلاده لن تدخر أي جهد لصيانة جو الوئام و التعاون فهي تتمنى نهاية الصراعات الدموية في أرض إفريقيا و خاصة في الجزائر، حيث يحق للسكان أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير لوضع حد لسنوات من الآلام[2].

خامسا-انقلاب 10 جويلية 1979:

بعد انتهاج المختار ولد داداه سياسة الحزب الواحد، إذ ألغى التعددية الحزبيةو حارب النقابات والجمعيات التي كان ينضوي تحتها العديد من الموريتانيين، حيث ساهمت هذه السياسة في ظهور حالة من

[1]غنية بوخرص،المرجع السابق، ص ص 78.76
[2]نفسه، ص ص 78-79

الاستياء الشعبي، وبالتالي أدت دورها في تعاظم معارضة داخلية لحكمه بسبب الانسداد السياسي التي وصلت إليها موريتانيا تلك الفترة.

بدأ التخطيط للانقلاب في موريتانيا منذ سنة 1976م،و كان من أبرز الداعين إلى تغيير نظام حكم الرئيس المختار ولد داداه العقيد مصطفى ولد محمد السالك القائد العام للقوات المسلحة و المقدم أحمد ولد عبد الله و المقدم خونا ولد هيدالة، و الرائد جدو ولد السالك. لقد كان قادة الانقلاب يدركون حجم الخطر الذي يهدد بخطتهم، ألا و هو التدخل المغربي و ذلك بسبب تحالف حكومة الرئيس ولد داداه مع المغرب الأقصى و لا سيما أن القوات المغربية لازالت موجودة داخل التراب الموريتاني بسبب حرب الصحراء*، كما اتضح أن الملك المغربي لم يكن راغبا في مقابلة مبعوث الانقلابيين الموريتانيين و ذلك من أجل أن لا يثير غضب حليفه الرئيس ولد داداه[1].

و يقول ولد داداه في مذكراته أنه أثناء لقاءه بالملك الحسن الثاني في مراكش خلال شهر نوفمبر أو ديسمبر 1977م، أخبره بمعلومات تفيد بحدوث انقلاب يتم التحضير له بموريتانيا على نظام الرئيس ولد داداه، و مصدر تلك المعلومات شاب موريتاني يدعى ولد الوافي، كما أبلغه الرئيس موبوتو في فيفري 1978م، أن معلومات ملتقطة من أوساط المعارضة الزائيرية في بلجيكا تفيد بأن الجيش الموريتاني يعد انقلابا للإطاحة به، و بالرغم من معرفة ولد داداه بالمؤامرة لم يخبر أحد بذلك و ذلك لسببين، الأول أن يكون الخبر مجرد إنذار كاذب و في هذه الحالة الوقت غير مناسب لتثبيط عزيمة القوات المقاتلة بإظهار أي نوع من الريبة، أما الثاني أن تكون المعلومات صحيحة و بالتالي عليه التأني و التفكير مليا في أنجع السبل لمواجهة هذا الوضع[2].

كان من أهداف الانقلاب أساسا في إيقاف نزيف الحربأولا ثم تقييم الوضع الاقتصادي للبلاد في سبيل اقتراح خطة مستعجلة لإنعاشه، ثم المباشرة في تنظيم انتخابات سياسية شفافة لانتخاب رئيس

*حرب الصحراء: صراع مسلح بين جبهة البوليساريو و المغرب ، بدأ النزاع فعليا سنة 1975م، عندما وقعت اسبانيا قبل مغادرتها من الصحراء الغربية اتفاقية مدريد مع كل من المغرب و موريتانيا حيث تم بموجبها اقتسام الصحراء الغربية بينهما، لكن الصحراويين المسلحين الذين أسسوا جبهة البوليساريو رفضوا الاتفاقية، و تعتبر أزمة الصحراء واحدة من أطول الصراعات السياسية في العالم. الصحراء الغربية:"حقائق عن أحد أطول النزاعات في القارة الأفريقية"https://www.bbc.com نشر في 17-11-2020، و تم الاطلاع عليه يوم الأربعاء 26 أفريل 2024 على الساعة 21:24

[1]عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي،أثر الانقلابات العسكرية على الأوضاع الداخلية في موريتانيا 1978-1986،مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، ع السادس،2021،ص 215

[2]المختار ولد داداه، مذكرات المختار ولد داداه، د.م.ن، ص 11
http://www.almashhed.com/vb/shwthead.php?t=15864،

جديد، و لتسهيل تنفيذ الانقلاب أجرى العقيد المصطفى ولد محمد السالك قائد أركان الجيش تحويلات في قيادات الجيش حيث شملت: تعيين الرائد جدو ولد السالك قائدا لمنطقة الصحراء، و الرائد مولاي ولد بو اخريص قائدا لمنطقة آدرار، و الرائد محمد خونا ولد هيداله قائدا لمنطقة تيرس زمور و الرائد أحمدو ولد عبد الله قائدا لمنطقة انواكشوط[1].

في صبيحة 10 جويلية 1978 وقع الانقلاب العسكري، حيث قامت بعض القوات العسكرية بالزحف ليلا إلى العاصمة نواكشوط و السيطرة على أهم المواقع فيها، و قد تم الانقلاب بطريقة سلمية و سريعة عبر زحف الرائد جدو ولد السالك بقواته العسكرية ليلا و وصل العاصمة نواكشوط من أجل السيطرة على الموقف العسكري في العاصمة.

و يروي ولد داداه أنه بينما كان نائما في ليلة الاثنين 10 جويلية 1978، استيقظ في الرابعة صباحا على صوت عدد من محركات السيارات و قد استنتج أن هذا الحضور الغريب يتعلق بغاصبين، و ما هي إلا لحظات حتى دق باب غرفته و عندما فتح الباب وجد الملازم الأول المختار ولد السالك و قد خاطبه:

" السيد الرئيس، لقد سحب منكم الجيش ثقته فلتتفضلوا بمرافقتنا ".

و في تلك اللحظة انتابت ولد داداه رغبة للشروع في نقاشات قانونية للتوضيح بأن الجيش لا يستطيع انتزاع ما لا يملك، و أن عليه الالتزام بحدود الشرعية القانونية، و لكنه تراجع عن الفكرة، و سار معهم بكل هدوء[2].

و بعد أن تم الانقلاب بنجاح تولى العقيد مصطفى ولد محمد السالك القائد العام الأركان للقوات المسلحة رئاسة البلاد و رئاسة اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني و التي تشكلت بعد الانقلاب، و التي ضمت سبعة عشر ضابطا من الجيش و ضابط آخر من الشرطة، كما تم تمثيل الزنوج في هذه اللجنة بخمسة ضباط، و تم إعلان اللجنة عن حلها للجمعية الوطنية الموريتانية و حل حزب الشعب و كافة

[1] امد ولد أحمد، "انقلاب 10 يوليو 1978 الإصلاح المعاق". https://ichidou.net ، نشر يوم الجمعة 13 جويلية 2018 على الساعة 07:46، و تم الاطلاع عليه يوم الاثنين 22 أفريل 2024 على الساعة 23:34

[2] المختار ولد داداه، المصدر السابق، ص 14

الهيئات التابعة له، كما تعهدت بتحقيق عدة أهداف من بينها إخراج موريتانيا من حرب الصحراء و العمل على بناء مؤسسات ديمقراطية، و إصلاح الحالة الاقتصادية المتردية[1].

و بعد أن تم الانقلاب بنجاح حتى انطلقت مظاهرات شعبية عارمة مساندة في العاصمة و المدن الكبرى بالبلاد، و قد بدا الانقلاب مفاجئا للجميع و خاصة الدول الحليفة لنظام ولد داداه[2].

و قد تضافرت عدة أسباب التي أدت بالجيش للتدخل و شن الانقلاب العسكري على الرئيس ولد داداه و هي:

أ.سياسيا: لقد كان نظام الرئيس ولد داداه متأثرا بمحيطه الإفريقي و العربي من خلال العمل بنظام الحزب الواحد الذي يقوم على إلغاء التعددية الحزبية و بالرغم أن هذا النظام من أكثر الأنظمة استقرارا و أطول ندة من بين الدول الإفريقية، إلا أن التناقضات الداخلية في حزب الشعب و تراجع دوره مما انعكس ذلك على الساحة الداخلية و الأزمات التي مر بها الحزب منذ تأسيسه، كما أن الظروف الداخلية كان لها دور في سقوط نظام الحكم في موريتانيا.

كما كان لأحداث الأقليات العرقية التي حصلت في موريتانيا سنة 1966م بين العرب و الزنوج و ما رافقها من ملابسات غامض ما أدى لتذمر قادة الجيش الذين كانت نظرتهم للرئيس ولد داداه الذي تعامل بنوع من السخط و الشك إزاء قضية التعريب و الهوية اللتان كانتا من أهم القضايا الحساسة في البلاد، و بعد هذه الأحداث دفعت بالأمين العام للحزب و معاونيه إلى العمل على دمج الجيش في تنظيمات الحزب الحاكم، مما أدى إلى نقل ثقل القوات المسلحة من جيش نظامي إلى مليشيات حزبية[3].

و بعد دخول موريتانيا في حرب الصحراء ضد قوات البوليساريو* المدعومة من طرف الجزائر، ما دفع بالحكومة الموريتانية إل تطوير و تسليح الجيش الذي أدى إلى حصول تنافس بين قيادات الجيش و

[1]عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي،المرجعالسابق،ص 215

[2]امد ولد أحمد، المرجع السابق

[3]عبد محمد شلاش،أثر الأوضاع الداخلية و الخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا،مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، المجلد -5-، العدد -15-، 2013،ص 371

*جبهة البوليساريو هي جبهة شعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب تعرف اختصارا بالاسبانية " البوليساريو " و هي حركة سعت منذ أواسط السبعينات لاستقلال الصحراء الغربية و تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، تأسست في 10 ماي 1973، لقيت دعما من طرف نظام الرئيس معمر القذافي، و احتضنتها الجزائر حيث سمحت لها بإقامة مخيماتها في ولاية تندوف في الجنوب الجزائري، اختلفت الروايات حول أسباب نشأتها فهناك من أرجعها إلى قمع سلطات

قيادات حزب الشعب، و هذا التنافس و الصراع الداخلي على السلطة أدى في الأخير إلى قيام سلسلة الانقلابات العسكرية في موريتانيا[1].

بعد اجتماع شبيبة حزب الشعب في العاصمة نواكشوط 14-08-1977 حيث أظهروا فيه تعاطفهم مع الصحراويين، ما ساهم في تفكيك النظام الداخلي للحزب، و مع حلول سنة 1978م فقد الحزب السيطرة على الأوضاع الداخلية، و يتضح ذلك بعد اجتماع الحزب في جانفي 1978 من خلال عدم قدرة الحزب على وضع حد لحالة التشاؤم و عدم الارتياح لنتائج الحرب و انعكاسها على الأوضاع الداخلية للحزب، بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لموريتانيا، ما سبب تذمر كبير أوساط الشعب و الجيش[2].

و بعد امتناع القوى السياسية ن استمرار الحرب و انهيار الجبهة الداخلية في البلاد بسبب تردي الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، فالخزينة أفلست و الصراع الاجتماعي بدأ يتفاقم أكثر و أصبحت البلاد على أبواب حرب أهلية، فضلا عن الهزائم المتكررة للجيش التي أثرت في معنوياته و استنزاف مخازنه لدرجة أنه لم يعد بالإمكان تسديد مستحقات الجنود ما أدى بالتطلع لإنهاء الحرب بأي وسيلة.[3]

و بالرغم من أن الرئيس ولد داداه كانت له ردة فعل اتجاه هذه الأوضاع المتردية، حيث حاول رفع المعنويات و شحذ الهمم و زيادة الحماس لدى الشعب و محاولته إعادة السيطرة على الأوضاع الداخلية في البلاد، حيث قام بحملة واسعة ضد الفساد طالت كبار المسئولين و الوزراء و قادة الجيش، إلا أنها باءت بالفشل و كانت لها نتائج عكسية من خلال المؤتمر الذي دعا إليه ولد داداه في 03 جويلية 1978 الذي جمع فيه قادة الجيش و استمر ثلاثة أيام لتدارس الوضع العسكري و ما يواجهه من

الاحتلال الاسباني ، و هناك من أرجعها إلى اللحظة التي قمعت فيها السلطات المغربية بقسوة مظاهرة مجموعة من الطلبة في أزقة طنطان."جبهة البوليساريو"https://www.aljazeera.net. نشر في 21-09-2014، و تم الاطلاع عليه في 20-04-2024، على الساعة 00:14

[1]مصعب عطية ذنونالزبيدي،دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى 1990،المجلة الدولية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية،ع،19، مارس 2021،ص 393

[2]عبد محمد شلاش، المرجع السابق، ص 371

[3]المختار ولد داداه، المصدر السابق، ص 13

مشاكل التي تمثلت في نقص الوسائل البشرية و اللوجيستية، و في نهاية المؤتمر ركز ولد داداه على مسألتين هما مواصلة الحرب و محاربة و إدانة الرشوة و الفساد مشددا على ذلك في خطابه[1].

كما لا يمكن إغفال دور الأحزاب السياسية التي سعت للوصول إلى السلطة خاصة التيار القومي بشقيه " التنظيم البعثي " و " التنظيم الناصري " اللذان أسهما في تغيير السلطة في موريتانيا، بعد تمكنهم من التأثير على ضباط الجيش لغرض تحقيق أهداف وطنية و قومية نبيلة، ما دفعت بهذه التنظيمات للتحالف مع الانقلاب العسكري. بالإضافة لوجود التيار اليساري الذي ساهم هو الآخر في عملية الانقلاب، و على الرغم من الدور الذي لعبته تلك التنظيمات في الإعداد لعملية الانقلاب و تأطيره سياسيا غير أنها لم تكن لديها القدرة الفعلية على التحكم في مسار الأحداث اللاحقة و توجهاتها، حيث تعرضت لعملية الإقصاء و المطاردة فيما بعد[2].

كما أن تلك الأحزاب احتضنت عددا من الضباط و بذلك أصبح الجيش أحد قنوات الأداء السياسي، كما أن أغلب الأحزاب السياسية قامت بتشجيع الموالين لها بالانخراط في الجيش لغرض الوصول إلى السلطة.

و من أهم الأحزاب التي شاركت بقوة في الانقلاب على ولد داداه هي:

***حزب البعث الموريتاني:** يعد من أبرز الأحزاب المعارضة و الذي تمكن من استقطاب عدد كبير من المثقفين و اختراقه للمؤسسة العسكرية و استمالة عدد من الضباط إليه، بالإضافة إلى موقفهم المعارض لحرب الصحراء، و لهذا شاركوا في الانقلاب العسكري و إطاحة نظام ولد داداه، و اسندوا مهمة تنفيذ الانقلاب غلى الرائد " جدو ولد السالك " قائد قوات قطاع اوسرد في الصحراء الغربية[3].

***الحركة الناصرية:** حيث تميزت بالنزعة الثورية و مقاومة الاستعمار و الرجعية، و كانت لهم أيادي داخل المؤسسة العسكرية التي ساهمت في عملية الانقلاب و ذلك من خلال بعض عناصرها القيادية[4].

---

[1] المكان نفسه

[2] عبد محمد شلاش،المرجعالسابق،ص 377

[3] نفسه، ص 378

[4] مصعب عطية ذنون الزبيدي، المرجع السابق، ص 396

***الحركة الوطنية الديمقراطية**:و قد انفصلت عن حزب الكادحين ذا التوجه اليساري بعد انضمامه لحزب الشعب الموريتاني سنة 1975، و قد عارضت الحركة حكومة ولد داداه كما عارضت حرب الصحراء، و قد كانت مشاركتها في الانقلاب العسكري محدودة[1].

و الجدير بالذكر أن دور الأحزاب السياسية في عملية الانقلاب كان بعد تأثرها الكبير بالانقلابات العسكرية في المشرق العربي، ولا سيما حزب البعث الموريتاني الذي كان حاضرا و بقوة في التحضير للعملية الانقلابية، و حزب البعث يحمل إيديولوجية التغيير عن طريق الانقلاب ضد الأنظمة الرجعية و المتعاونة مع الاستعمار[2].

ب.اقتصاديا: لقد كان الجانب الاقتصادي من الأسباب الرئيسية و الجوهرية في الانقلابات العسكرية في موريتانيا، حيث تميزت موريتانيا بضعف و هشاشة اقتصادها الوطني الذي اعتمد بداية استقلالها على الزراعة و الرعي التقليدي بعدها بدأ القطاع المعدني يساهم في الدخل الوطني و عمليات التصدير للخارج.

و قد تعرض الاقتصاد الموريتاني لثلاثة أزمات، إذ بدأ التدهور الاقتصادي منتصف السبعينات، فتعرض القطاع الريفي للجفاف الذي أنهكه، بالإضافة للقطاع المعدني الذي تأثر بالأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار الحديد لقلة الطلب عليه ما أدى إلى انهيار الصادرات، كما أثرت حرب الصحراء على الجانب الزراعي و توقف المشاريع الزراعية. و أصبح بذلك الاقتصاد الموريتاني منتصف سنة 1978م في انحطاط و تدهور كبير، نتيجة حرب الصحراء التي بلغت ديون موريتانيا بسببها قرابة 700 مليون دولار[3].

ت.اجتماعيا: تعد البنية الاجتماعية المختلطة التي استطاعت موريتانيا خلقها بعد الاستقلال و التي كانت قائمة على تعدد العنصر و تنوعه، بالرغم من تحقيقها بعض ملامح الشرعية في الوعي الجماعي، و قامت بتهديد دوائر السلطة في المجتمع التقليدي، حيث تمكنت من دمج هامش الرفض التي افرزها النهج التحديثي للدولة، و بالرغم من ذلك إلا أنها ظلت عاجزة عن تقديم مشروع مجتمع فعلي يجسد فيه

[1] عبد محمد شلاش،نفسه،ص 379
[2] مصعب عطية ذنون الزبيدي، المرجع السابق، ص 397
[3] نفسه، ص ص 394-395

بوضوح أحكام التوجه التحديثي الذي قامت به الدولة، غير أنه لم يستطع أن يتجاوز خطط التنمية العشوائية و أسلوب الترقيعات و التذبذب الجلي في التعامل مع النخب التقليدية ، و و قد رافقت هذه الإشكالات مع ظروف حرب الصحراء ظهور نزعة القبائل الشمالية المتاخمة للصحراء و الروابط القبلية مع القبائل الصحراوية، و رغم مكافحة حزب الشعب للقبلية إلا أنه بصورة عملية نظام القبلي نفسه، إذ روعي فيه مبدأ التوازن القبلي لكسب ولائها و دورها في حرب الصحراء، و بعد تهديد الحرب لموريتانيا حتى في وجودها، ما زاد في تعميق الأزمة و التمهيد بذلك إلى الانقلاب و الحكم العسكري[1].

و رغم استبداد نظام الحزب الواحد و أخطائه التاريخية من تصفية الحركة الوطنية، وإلغاء التعددية الحزبية و النقابية، و الحرب...، إلا أنه حافظ على بنية الإدارة الاستعمارية بسيئاتها و بكثير من الديمومة و الكفاءة التقنية، كما لم تلحظ في عهد الرئيس ولد داداه حالات ظاهرة لنهب المال العام أو العبث بممتلكات الدولة و قوانين الدولة، و لذلك كانت حكومات الفترة المدنية تحظى ببعض الاحترام و التقدير، و بوصول النخبة العسكرية إلى السلطة فتح الباب على مصراعيه لحالة الانقلابات و الانقلابات المضادة.[2]

كان من نتائج هذا الانقلاب، أنه تم إيقاف العمل بأحكام دستور 1961م بعد حل المؤسسات الدستورية، كما تم وقف العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش الموريتاني في الصحراء، و بذلك تكن قد انتهت مرحلة هامة و حاسمة من التاريخ السياسي للدولة الموريتانية الحديثة و بدأت بذلك مرحلة أهم تتمثل في تسلم القوات العسكرية الموريتانية مقاليد الحكم.

[1] عبد محمد شلاش، المرجع السابق، ص 376

[2] حماه الله ولد السالم، المرجع السابق، ص 102

خلاصة الفصل:

يعتبر المختار ولد داداه أول رئيس لموريتانيا بعد الاستقلال حيث أقام نظاما سياسيا ذا طبيعة رئاسية بعد وضعه أول دستور مستقل لبلاده سنة 1961م، و قد زاد من حد الطابع الرئاسي لهذا النظام اعتماد ولد داداه لنظام الحزب الواحد.

لقد أخذت موريتانيا منذ حصولها على استقلالها تعرف وضعا جديدا و مؤسسات سياسية جديدة تختلف عن التي عرفتها خلال فترة الاحتلال، حيث يتكون النظام السياسي في موريتانيا من ثلاث سلطات هي السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية.

و لتعزيز الاستقلال الوطني عملت موريتانيا على القيام بإصلاحات سياسية تمثلت في إلغاء الاتفاقيات و المعاهدات الموقعة مع فرنسا.

كما تمثلت السياسة الخارجية لموريتانيا فترة الحكم المدني على سياسة محاربة الاستعمار و عدم الانحياز و إقرار الأمن و السلام العالمي.

غير أن نظام ولد داداه تعرض لأزمة حادة لعدة أسباب منها اعتماده نظام الحزب الواحد، و كانت القطرة التي أفاضت الكأس هي مشاركة موريتانيا في حرب الصحراء، و بسبب عدم الاستقرار السياسي أدى إلى انقلاب عسكري على نظام المختار ولد داداه الذي أنشأه و قاده حوالي 18 سنة و إزاحته عن الحكم، و سيطرة العسكر على مقاليد الحكم في البلاد لتدخل موريتانيا بعدها فترة الحكم العسكري و سلسلة الانقلابات العسكرية.

الفصل الثالث : النظام السياسي في

موريتانيا في الحقبة العسكرية

1978 – 1991م

المبحث الأول: التحولات السياسية في الحقبة العسكرية

1978-1991م

المبحث الأول: التحولات السياسية في الحقبة العسكرية 1991 _1978

أولا– السياق التاريخي للمرحلة العسكرية وخصائص المرحلة:

عرفت موريتانيا أزمات عديدة في عهد الرئيس المختار ولد داداه، والتي كانت سببا في توالي الأسباب المختلفة لظهور الإنقلابات العسكرية* وتدخل الجيش في السلطة وفي كل المبيادين الأخرى التي تخص الدولة، ومن هذه الأسباب؛ الأسباب التاريخية و الأسباب السياسية و الأسباب الاجتماعية و الإقتصادية

1–الأسباب التاريخية:

إن الملاحظ للدولة الحديثة في موريتانيا بعد الاستقلال هو أنها من صنع الاستعمار الفرنسي , وهو ما رفضته العديد من التيارات السياسية خاصة التيار الوطني المناضل ضد الاستعمار الفرنسي .

والأمر نفسه نراه في أغلب الدول الإفريقية , حيث أن الدولة وليدة الاستعمار الذي سيطر على الإدارة ومؤسساتها , والنظام الذي يحكمها هو عسكري يتولى القيادة عسكري ذو خبرة حتى يستطيع قمع أي ثورة داخلية وهو ما حصل في موريتانيا[1] .

إن طبيعة النظام القبلي في موريتانيا أنتج فئات سياسية تعتمد في الأساس على الانتماء القبلي الذي يعتمد على (القداسة ـ القرابة ـ البداوة) , حتى تشكلت أنماط مختلفة , فظهرت سلطة إمارة بني حسان , وسلطة الزاوية وغيرها , وتقوم الإمارة على إدارة العنف , وبسط السيطرة من خلال التحالفات العصبية[2].

إلا أن السيطرة لم تكن مطلقة ودائمة فكانت مسرحا للحروب والاضطرابات الدموية , ورفضت الزاوية إعطاء الشرعية للإمارة رغم انهزامهم , بل أسسوا نظاما تشريعيا دينيا خاصا وخرقوا النظام العام ,

*الانقلابات العسكرية: هي تغيير نظام الحكم عبر وسائل وهو ما يسمى بالانقلاب الأبيض , أو بوسائل غير سلمية يقوم به العسكريون ضد بعضهم البعض , وبعد كل انقلاب يصدر الانقلابيين ما يعرف بالبيان عبر وسائل الإعلام الرسمية , ويشرحون فيه أسباب الانقلاب العسكري. غنية بوخرص، المرجع السابق، ص 21

[1]رزقي هاجر، تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا1967–2008، إشراف فؤاد جدو، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية–القطب شتمة–، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخطوطة، 2014–2015، ص 54

[2]نفسه, ص ص 54–55

مما أنتج توترا دائما بين الزاوية والإمارات، ثم ظهر الاستعمار الذي سيطر على الشواطئ الموريتانية فواجه مقاومات منها المسلحة و الثقافية ثم السياسية التي تزعمها التيار الوطني بقيادة النائب أحمد ولد حرمة الذي دعاإلى الاستقلال و الوحدة المغاربية و مساندة القضايا العربية , وهذا ما أثار سخط الفرنسيين حتى نفوه إلى القاهرة ثم إلى الرباط التي واصل فيها نضاله ضد الاحتلال , ومنها عمل على تنظيم حرب العصابات ضد الدولة مدعوما من التيار العربي (حزب النهضة) وبقي الوضع على حاله حتى نيل موريتانيا الاستقلال في 28 نوفمبر 1960 .[1]

وعرفت الدولة الجديدة في البداية معارضة شديدة من حزب النهضة المدعوم من جيش التحرير الوطني و المملكة المغربية التي سعت بكل الطرق لعدم دخول موريتانيا للجامعة العربية , ومن هنا ظهرت إشكالية الشرعية لأن التيار الحاكم وصل إلى السلطة بتخطيط وتدبير من الاستعمار الفرنسي , وظل مرتبطا به عن طريق المعاهدات والاتفاقيات[2].

وبما أن ضرورة بناء الدولة حتم على إنشاء مشروع يتخلى فيه الجميع على العوائق البيئية والثقافية و التصدي للأخطار الخارجية , فاجتمعت جميع الاتجاهات في حزب واحد جامع أطلق عليه اسم حزب الشعب الموريتاني سنة 1960 ومن هنا بدأ المجتمع الموريتاني يعرف نوعا من الحداثة و التخلي عن البداوة , والزحف نحو المدن خاصة بعد جفاف سنة 1986 , كما استطاع حزب الشعب استقطاب كل الطوائف باختلاف توجهاتها مثل حزب النهضة ذو التوجه القومي العربي وحزب الكادحين ذو التوجه اليساري الماركسي وكل المجموعات القومية الأخرى.[3]

و بعد التعديل الدستوري لسنة 1965 الذي ينص على أن الحزب الشعب هو الحزب الوحيد للدولة مما احدث تحولا في فلسفة الحكم , وبعد ظهور الثنائية القطبية في العالم انعكس هذا على موريتانيا كغيرها من الدول في العالم , ما جعل الرئيس ولد داداه يسمح بالتعددية الحزبية , لكن سرعان ما ظهر صراع سياسي بين الأحزاب , مما جعل السلطة تعقد مؤتمر " الوضوح " لتوحيد الآراء السياسية ,لكن

[1] هاجر رزقي, المرجع السابق ، ص 55-56
[2] نفسه, ص ص 56-57
[3] نفسه، ص ص 58-59

المؤتمر فشل فنتج عن ذلك أول انقلاب ناجح في موريتانيا ضد السلطة في 10جوان1978 , ومن هنا بدأت مرحلة الحكم العسكري في البلاد الموريتانية[1].

فسيطر العسكر على السلطة داخليا و خارجيا وأعلن ولد السالك أنه ضد سياسة المختار ولد داداه المؤيد للمغرب في حرب الصحراء , واتفق قادة الانقلاب إنهائها لكن ولد داداه أصر على المواصلة ولو بالعصي على حد قوله , فلم يجد الانقلابيين بدا من تنفيذ خطتهم ضد الرئيس و نظام حكمه، ومع استيلاء ولد السالك والعسكر على الحكم حتى تأسس المجلس العسكري الوطني, لكن كان مصيره الفشل بسبب الصراعات السياسية بين الجناح العسكري السياسي من جهة و بعض قادة مجلس الإصلاح الوطني من جهة أخرى و هذا ما جعل موريتانيا تدخل في مرحلة عدم الاستقرار السياسي , فأصبح بعده الباب مفتوحا أمام الانقلابات العسكرية في موريتانيا[2] .

2–الأسباب السياسية:

من العوامل الرئيسية في الانقلابات العسكرية في موريتانيا بعد الاستقلال هي ظهور صراع سياسي كبير بين الحكومة بقيادة المختار ولد داداه و المعارضة بمختلف أطيافها , رغم محاولات الرئيس تغيير النظام السياسي في البلاد من النظام البرلماني الذي أقره دستور 1956 إلى نظام رئاسي معدل , كما عمل على إجراء العديد من الاتصالات خاصة مع الأحزاب من أجل فض النزاعات ومحاولة الانصهار في حزب واحد , ونجح مع البعض للضغط على حزب النهضة الذي يعتبر أكبر معارض للرئيس و النظام , فانضم إليه الاتحاد الوطني الموريتاني و الاتحاد الاشتراكي للمسلمين الموريتانيين , وهذا دليل على أن الرئيس ولد داداه أراد أن يضع موريتانيا ضمن الدول الشيوعية ذات الحزب الواحد.[3]

و في الوقت الذي بدأ نظام ولد داداه يفرض نفسه و يحقق الوفاق الوطني حتى جاءته الضربات الغير متوقعة ؛ خاصة من حكومته التي حاولت الاستجابة للمطالب الشعبية وفض إضراب العمال الزنوج و الطلاب , خاصة بعد التمييز الكبير في الوظائف بين البيض و الزنوج سنة1961 , هذا ما جعل فكرة تأسيس حزب خاص بالزنوج تراود العديد منهم وهو ما تحقق سنة 1973 حين أنشأ حزب الكادحين

[1] نفسه, ص ص 59-60

[2] هاجر رزقي, المرجع السابق، ص 61

[3] المكان نفسه

الموريتاني الذي ينتمي إلى الفكر الإيديولوجي اليساري المعادي للامبريالية , فتوسعت دائرة المعارضة ضد ولد داداه[1].

كما أن الأحزاب السياسية الأخرى التي كانت تسعى للوصول إلى السلطة , خاصة التيار القومي الذي تمكن من التأثير على الجيش بهدف تحقيق أهدافه والتحالف مع الانقلابات العسكرية , كما أن التيار اليساري كان له دور في الاضطرابات الداخلية لموريتانيا , لكن ورغم مساعدة هذه الأحزاب للانقلابات العسكرية إلا أنها لم تستطع التحكم في مسار الأحداث لأن الجيش انفرد بالقرارات وحده وأقصى تلك الأحزاب [2].

وأمام هذا الوضع غير المستقر سعى الرئيس ولد داداهإلى تنفيذ إصلاحات المؤتمر العام لسنة 1971 , وقرر مراجعة العلاقات مع فرنسا في جويلية 1972 , وفي سنة 1973 تقرر قطع العلاقات نهائيا بسبب جور فرنسا.[3]

وما زاد من غضب الشعب هو الصراع حول الصحراء الغربية وتمسك الرئيس بها , خاصة بعد اكتشاف الفوسفات فيها سنة 1963 من طرف الإسبان وتأييد الجزائر للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب عام 1984 , هذا الصراع نقل القضية إلى أروقة الأمم المتحدة سنة 1975, ونتج عن ذلك إرسال بعثة أممية لتقصي الحقائق في الصحراء الغربية وإرسال تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة , وتتكون اللجنة من :

- الممثل الدائم لكوديفوار : سيمون أكي
- الدبلوماسية الكورية : ماري جيمينار
- الدبلوماسي الإيراني : مانو سهاربينسفة

ويرافق البعثة موظفين من الأمم المتحدة , وبقيت مدة خمسة أيام من 12إلى 17 ماي 1975 , و الهدف من هذه اللجنة الأممية هو : دراسة وضعية الإقليم من كل الجوانب، ومعرفة طموحات ومستقبل السكان، ومحاولة تحديد موقف دول النزاع.[1]

---

[1] المكان نفسه

[2] مصعب عطية ذنون الزبيدي, المرجع السابق, ص 396

[3] هاجر رزقي, المرجع السابق, ص 64

و قدمت اللجنة الأممية تقريرها للجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 أكتوبر 1975 وكان لها آراء مختلفة حول دول النزاع و أهدافها في المنطقة [2] .

***إسبانيا:** من خلال التقرير النهائي للجنة اعترفت اسبانيا بحق تقرير المصير للصحراويين و تطبيق لوائح الأمم المتحدة , كما أعربت عن استعدادها لمساعدة الأمم المتحدة في تنظيم استفتاء تقرير المصير .

***المغرب:** "رفض المغرب فكرة الاستفتاء لأنه يقول أن الصحراء تمثل جزءا منه , كما دعا المغرب إلى حل مشكل اللاجئين ورحيل الإدارة و القوات الاسبانية وحضور للقوات الأممية في المنطقة مؤقتا , وأكدت الرباط أن نتيجة الاستفتاء في حال حدوثه وجب أن تكون هي بقاء الصحراء تحت سيطرت اسبانيا أو ضمها للمغرب , حل مشكلة اللاجئين يكون بمساعدة موريتانيا .

***الجزائر:** كان موقفها مساندا للأمم المتحدة ؛ والمتمثل في تصفية الاستعمار و تأييد حق تقرير المصير , كما أن الجزائر بنفيها لأي مطامح في الإقليم و احترامها للشعب الصحراوي الحر , وعبرت عن مساندتها للشعوب المستعمرة التي تريد تحقيق مصيرها بنفسها , وهذا نابع من تجربة الثورة التحريرية و ما تنص عليه مواثيق الدولة.[3]

***موريتانيا:** أعلنت موريتانيا أنه وجب تقسيم الصحراء إلى منطقتين وهي : الشمال وهو من نصيب المغرب و الجنوب من نصيب موريتانيا , وأن الشعب الصحراوي و الموريتاني هما شعب واحد.[4]

لكن ما جاء في تقرير اللجة الأممية أن موريتانيا فيها تناقض في الرأي , فجزء مع ضم الإقليم و جزء أخر مع حق الصحراويين في تقرير مصيرهم، وهذا رغم الاتفاق المسبق بين الرئيس ولد داداه و الملك الحسن الثاني على تقاسم الصحراء الغربية بعد انسحاب اسبانيا سنة 1975 , وهذا ما ولد صراعا مع الجزائر ورئيسها هواري بومدين , وكانت موريتانيا هي الطرف الأضعف في هذا الصراع وتملك جيشا هزيلا ومواد محدودة ضد البوليساريو المدعوم من طرف الجزائر , لكن سرعان ما تدخلت فرنسا ودعمت موريتانيا و المغرب ضد الجزائر , ونتيجة لذلك زادت قوة الجيش وعظمته وهذا ما ساعد الانقلابيين

---

[1] نفسه، ص 65

[2] هاجر رزقي, المرجع السابق, ص 65

[3] نفسه، ص 66

[4] المكان نفسه

لتنفيذ خطتهم , وهو ما كان في 10 جوان 1978 بقيادة المقدم ولد محمد السالك و الاستيلاء على السلطة , وبهذا انتهت حقبة الحزب الواحد و الحكم المدني و حرب الصحراء مرة واحدة[1] .

3–الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية:

إن المشاركة في حرب الصحراء أنهك قوة الاقتصاد الموريتاني , وهذا ما أدخله في أزمة كبيرة خاصة و أن الاقتصاد الموريتاني كان يعتمد على مصدر واحد و هو الزراعة دون وجود دعم من القطاعات الأخرى , و هذا ما سمح لفرنسا بتقديم الدعم و التدخل , إضافة إلى الجفاف الذي ضرب البلاد في السبعينيات و الصراع مع السنغال حول حوض نهر السنغال , فخرج الشعب في مسيرات مطالبا بإصلاحات اقتصادية , وهو ما قام به النظام بسبب ما تملكه موريتانيا من إمكانيات أهمها :

– الموارد الزراعية و الرعوية: يعتمد الموريتانيون في هذا القطاع بالدرجة الأولى على الريف و ما ينتجه,لكن الجفاف الذي حل بالبلاد جعل سكان الريف ينزحون نحو المدن وتغيير مهنهم.[2]

وتشير الإحصائيات لسنة 2002 أن موريتانيا تملك 16950 ألف رأس من البقر و ألف رأس من الإبل و 13759ألف رأس من الغنم و الماعز , لكن بعد الجفاف حدث نقص كبير في أعداد الماشية وصل إلى 15% من البقر و 19% من الماعز و 7% من الإبل،كما خسر قطاع الزراعة 80% من الأراضي الزراعية , وتتميز الزراعة الموريتانية كالتالي:

أ. الزراعة: كانت بدائية تعتمد على الوسائل البدائية وهي ثلاث أقسام :

– الزراعة المطرية: وتعتمد على الأمطار التي تنزل في منطقة نهر السنغال , والذي كان ينتج 60% من الإنتاج الوطني للحبوب , لكنه تناقص إلى 38% .

– الزراعة المروية: هي الأراضي المجاورة لنهر السنغال , وهي مناطق استثمار تقدر بحوالي 40 ألف هكتار من جهة إقليم موريتانيا , لكن تستغل منها 21386هكتار فقط , و أغلبها ذات استغلال

[1] كمال احمد خليل هماش, المرجع السابق, ص 88
[2] هاجر رزقي , المرجع السابق , ص 67

مشترك مثل : مزرعة سها أمبوري المشتركة مع الصين , ومع الأمم المتحدة المزرعة النموذجية غوغل و منها من هو رأس مال وطني [1].

– **الزراعة الموسمية:** و توجد في الواحات و الوديان ,إلا أنها تستعمل الوسائل التقليدية مما أنتج العديد من المشاكل أهمها :

– ضعف الموارد المحلية و التمويل و كثرة الديون الخارجية

– نقص اليد العاملة وهروبها إلى المدن بسبب الجفاف, وقلة خبرتها

– عدم التحكم في التكنولوجيات الحديثة الخاصة بالزراعة .

– عدم مساهمة القطاع الخاص للنهوض بالزراعة .[2]

ب. الثروة المعدنية: تمتلك موريتانيا كغيرها من الدول الافريقية ثروة معدنية معتبرة وكانت هي المصدر الأول في الصادرات , لكن سرعان ما غيرت الدولة من خطتها الاستثمارية بالاعتماد على الصيد البحري في الثمانينات , وأهم هده المعادن نجد :

– **الحديد:** يقدر احتياط الحديد ب 2465 مليون طن أي 14% من الاحتياط العالمي , ومن أهم مراكز المعادن موجود في منطقةكديةالجلالواقع شمال غرب البلاد , ويضم المناطق التالية : شرق نزادبت90 مليون طن من الاحتياط الوطني , و منطقة أفرديك37 مليون طن من الاحتياط الوطني , ومنطقة ارويصات125 مليون طن من الاحتياط الوطني .

بدأ استغلال الحديد في موريتانيا سنة 1963 من طرف شركة موريتانية ذات شراكة فرنسية MIFARMA بنسبة 55.8% و شراكة ايطالية بريطانية بنسبة 5% , ورغم أن موريتانيا أممت المعادن في 28نوفمبر 1974 إلا أن هذه الشركات لا تزال تستغل في معادن موريتانيا [3].

ج. الثروة السمكية: تعتبر شواطئ موريتانيا من أغنى شواطئ العالم بالسمك , وتقدر طاقة الإصدار فيها ب 500 إلى 800ألف طن سنويا , ومر استغلال هذه الثروة بمراحل : بدأت بالضعف في التسيير ثم

[1] نفسه، ص ص67 . 68

[2] هاجر رزقي, المرجع السابق، ص 68

[3] نفسه, ص ص 69.. 70

الهشاشة و الاستنزاف ؛ حيث أبرمت الدولة اتفاقيات مع فرنسا تنص على أنه يجوز للدولتين الصيد في مجالهما الإقليمي.[1]

وفي الستينات أنشأت الدولة شركة التجهيزات و الصناعات السمكية لكن مصيرها كان الإفلاس , وهذا ما جعل الدولة تلجأ إلى إبرام اتفاقيات مع دول أجنبية من أجل الصيد في مجالها البحري مقابل دفع إتاوات, لكن السفن الأجنبية تهربت من دفع الإتاوات ولم تحترم شروط الاتفاقية مما جعل الحكومة الموريتانية تقوم في أغلب الأحيان بتفريغ حمولة السمك في ميناء نواذيبوبدلا من اسبانيا , وإنشاء شركة وطنية موريتانية تسوق السمك .

لكن قلة خبرة الموريتانيين وضعف مراكب الصيد (خشبية) جعل الدولة تلجأ إلى الأجانب في الصيد الذين لم يحترموا الاتفاقيات المبرمة إضافة إلى قلة كفاءة هيئات الرقابة .

ومما نستخلصه أن العمود الفقري للدولة هو الاقتصاد الذي عرف سوء تسيير, وهذا ما جعل الحكومة تستنجد بالخبرات الأجنبية التي استنزفت ثروات البلاد ومازال بعضها لحد الآن يستغل في ثروات الموريتانيين دون القدرة على التخلص منها [2] .

ثانيا– فترة الحكم العسكري 1978–1991:

بعد أن اجتمعت مجموعة من الظروف التي هيئة للانقلاب على الرئيس ود داداه, بدأ عهد جديد في موريتانيا يختلف عن سابقه تحت السيطرة و القيادة العسكرية, استمر إلى سنوات طويلة, ومن أهم الفترات و مميزاتها نذكر:

1– فترة حكم مصطفى ولد محمد السالك 1978–1980:

في ساعة مبكرة من يوم 10جوان 1978(الخامسة صباحا) اعتقل الرئيس المختار ولد داداه ونقله إلى مقر الهندسة العسكرية, كما اعتقل معه وزراء حكومته و أعضاء من المكتب السياسي, ثم أذيع بيان تسلم السلطة للقوات العسكرية التي أطاحت بالرئيس[3].

[1] نفسه، ص 70

[2] هاجر رزقي, المرجع السابق, ص ص 71 . 72

[3] مصعب عطية ذنون الزبيدي , المرجع السابق , ص 398

ثم أعلنت قيادة الجيش عن القيادة الجديدة المتكونة من 17ضابطا و اختيار العقيد مصطفى ولد محمد السالك رئيسا للدولة و رئيسا للجنة الإنقاذ الوطني وأول ما قام به الرئيس الجديد هو توقيف العمل بدستور 1961 وحل كل المؤسسات الدستورية الناتجة عنه وحل محلها ميثاق جديد وضعه الجيش , كما أوقف الجيش كل العمليات العسكرية في الصحراء , ثم الانسحاب منها وتوقيع معاهدة السلام في 5 أوت 1979 مع البوليساريو برعاية الجزائر[1] .

و من جملة القرارات التي اتخذها الجيش هي إعادة تسمية الولايات بأسمائها القديمة بدلا من تسميتها بالأرقام التي أقرها نظام ولد داداه و المستوحاة من النظام الفرنسي , لكن هذا الأمر فتح مجالا واسعا لإحياء العصبيات و النزاعات الجهوية فيم بعد[2].

بعد مرور تسع أشهر من تولي اللجنة العسكرية للإنقاذ حتى ظهرت العديد من الانقسامات السياسية داخل اللجنة وهيإنذار بداية لانقلاب في الأفق, و لحل هذا الخلاف بادرت اللجنة بمراجعة الدستور في 20 مارس 1979 , وهو الذي أعطى لرئيس الحكومة صلاحيات كبيرة آنذاك , كما ظهر تباين و انقسام حول السلطة بين المدنيين والعسكريين , وطبيعة العلاقات الخارجية مع المغرب و الجزائر , وهذا ما جعل الرئيس ولد محمد السالك إلى تشكيل مجلس استشاري وطني.[3]

و في ضل هذا الوضع المتأزم و المشحون تزعم المقدم أحمد ولد يوسف عملية إعادة هيكلة اللجنة العسكرية يوم06أفريل1979, و أطلق عليها اللجنة العسكرية للخلاص الوطني , واحتفظت بالرئيس ولد محمد السالك* كرئيس للبلاد و استحداث منصب رئيس الحكومة الذي شغله المقدم أحمد ولد يوسف , وعلى هذا الأساس تم توزيع المناصب الوزارية على أعضاء اللجنة و إضافة ثلاث ضباط[4] .

---

[1] السالك ولد أحمد, المرجع السابق, ص 62

[2] احمد محمد الأمين انداري, الدولة و البنى التقليدية في موريتانيا "صراع الفصل و الوصل"، مجلة دراسات, د .م.ن، ص 104

[3] السالك ولد أحمد، المرجع السابق، ص 73

*مصطفى ولد محمد السالك : ينحدر من ولاية لعصابة جنوب شرق موريتانيا من مواليد 1936م بكيفة , درس في مدينة دكار حتى أصبح معلما و بعد الاستقلال سنة 1960م كان من أوائل الضباط الذين شكلوا نواة الجيش الموريتاني , تلقى تكوينه العسكري في فرنسا , تولى قيادة الجيش ما بين 1968م و1969م خلفا للعقيد امبارك ولد بون مختار , وفي سنة 1970م عين واليا لولاية أدرار شمال البلاد و بقي في هذا المنصب حتى مارس سنة 1978م حيث عين للمرة الثانية قائدا للجيش ليقود مع مجموعة من الضباط انقلابا على الرئيس المختار ولد داده , تولى رئاسة البلاد لكنه فشل فشلا ذريعا في ادارة الأزمة التي خلفتها حرب الصحراء لبستقبيل في أفريل1979م من رئاسة الوزراء ليخلفه العقيد ولد أحمد ولد بوسيف , تم الاطاحة به من طرف زملائه في لجنة الخلاص الوطني فتعرض للسجن مابين1981م و1984م , وفي سنة 1991م ومع أول انتخابات حرة في موريتانيا ترشح ولد السالك ضد الحاكم العسكري ولد الطايع و حصل على 4.25% من الأصوات. "الرؤساء السابقون"، https://www.presidence.mr. تم الاطلاع عليه 21أفريل 2024 على الساعة 14:30 .

[4] السالك ولد أحمد , المرجع السابق , ص 63 .

ومن الأعمال التي قام بها رئيس الحكومة أحمد ولد يوسف هو إطلاق صراح وزراء الرئيس السابق ولد داداه , لكن حكم أحمد ولد يوسف لم يدوم طويلا بسبب وفاته حين عائدا من دكار السنغالية , حيث تحطمت طائرته في المحيط الأطلسي في 27 ماي 1979.

وفي 31 ماي 1979 عقدت اللجنة العسكرية للخلاص اجتماعا لانتخاب رئيس جديد للحكومة عبر التصويت , وكانت النتيجة لصالح المقدم محمد خونة ولد هيدالة , و الذي اشترط استقالة الرئيس ولد محمد السالك , فقبل الرئيس وحل محله محمود ولد أحمد لولى [1] .

2- فترة حكم محمد محمود ولد أحمد لولى 1979-1980:

بعد استقالت الرئيس مصطفى ولد محمد السالك و اختيار المقدم محمد ولد أحمد لولى *لتولي منصب الرئيس وفق البيان الختامي للدورة الطارئة للجنة العسكرية في 3 جوان 1979 , لكن بحلول العام الجديد و بالضبط في 04 جانفي 1980 انقلب الجيش على الرئيس وسيطر على مؤسسات الدولة و أعفى الرئيس ولد أحمد لولى من منصبه كرئيس لموريتانيا , وعين محمد خونا ولد هيدالة نفسه رئيسا للدولة ورئيسا للجنة العسكرية , و أضاف المنصبين إلى منصبه الأصلي كوزير للدفاع و رئيس الحكومة , ومن جهة أخرى رفض ولد أحمد لولى الاستمرار في الحكم لأنه رفض ا يكون دمية في يد غير حسب قوله . وبهذا انتهت سريعا فترة حكم الرئيس محمد محمود ولد أحمد لولى.[2]

3-فترة حكم محمد خونا ولد هيدالة 1980-1984:

[1] مصعب عطية ذنونالزبيدي, المرجع السابق، ص 339

*محمد محمود ولد أحمد لولى : هو من مواليد 1جانفي 1943 في مدينة تجكجة , دخل الجيش في نوفمبر 1960م حيث تكون كضابط من القوات الفرنسية العاملة في موريتانيا , وتولى عدة حقائب في الجيش الموريتاني في فترة الرئيس ولد داده , لم يكن أحد الأعضاء المؤسسين للجنة الوطنية للإنقاذ الوطني التي انتهت بالإنقلاب على ولد داده , وانضم اليها لاحقا ليصبح أحد أنشط أعضائها .

تولى عدة حقائب في الحكومة بعد انقلاب 6أفريل1979م , و أنشأ مع كل من أحمد ولد بوسيف و محمد خونة ولد هيدالة ما يعرف باللجنة العسكرية للخلاص الوطني , ليتولى في 3جوان 1979م رئاسة موريتانيا بعد ولد محمد السالك بسبب تبعات أزمة حرب الصحراء , ولكنه تنازل على الحكم لولد هيدالة , و منذ ذلك الوقت عاش في عزلة تامة عن السياسة و عن الحياة العامة , توفي في 16 مارس 2019م. "الرؤساء السابقون" .https://www.presidence.mr. تم الاطلاع عليه 21أفريل 2024 على الساعة 14:35 .

[2] هاجر رزقي , المرجع السابق , ص 82 .

بعد أن أزيح الرئيس السابق ولد أحمد لولى من منصبه عين محمد خونا ولد هيدالة* نفسه رئيسا للبلاد , و بدأ بالتخلص من معارضيه بشتى الوسائل وصلت حتى التصفية الجسدية , كما عمل على منح بعض الشخصيات مناصب هامة في الدولة تحت سيطرته مثل :

- اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني المكونة من 24 ضابطا تحت قيادة ولد هيدالة
- تعيين الرائد مولاي بوخريص كالرجل الثاني في الدولة , وهو من أصل عربي ومن أكثر المساندين للبوليساريو .
- تعيين المقدم يال عبد الله كرئيس أركان الجيش , وهو من أصل زنجي يتميز بقوة الشخصية وتقريب الزنوج من السلطة .
- تعين العقيد معاوية ولد الطايع كرئيس للوزراء ووزيرالدفاع , يتميز بالبساطة والزهد.[1]
- تعيين النقيب مولاي هاشم مفوض الأمن الغدائي , وعرضت عليه حقيبة وزارية لكنه رفض بسبب ما يذر عليه منصبه من أموال خاصة من المساعدات المقدمة لموريتانيا .
- تعيين المقدم أحمد ولد عبد الله وزيرا للتجهيز والنقل , وهو المعروف بميوله لفرنسا و السعودية .
- تعيين العقيد محمود ولد الحسن مفتش عام للجيش , وهو أكبر الضباط سنا ومحترم من الجميع .
- رجال الدين الذين كان دورهم هام في مساندة القرارات السياسية , فأثروا فيها بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- التجار وهم عماد الاقتصاد الموريتاني يتحكمون في الأزمات بشكل جيد و علاقتهم قوية بالرئيس و السلطة .
- الشيوعيون و القذافيون الذين لهم شأن في الدولة خاصة بعد وصول بعهم الى مناصب هامة في الدولة كالوزارة , فساهموا في العلاقات الخارجية للبلاد.[2]

*ولد هيدالة :هو ضابط موريتاني من مواليد 1940, ينتمي الى قبيلة العروسين في شمال موريتانيا , درس بمدينة روسو وتحصل على البكالوريا سنة 1961تم التحق بالجيش في السنة الموالية حتى تخرج من الكلية العسكرية الفرنسية سانسير , وتدرج في الرتب العسكرية الى أن وصل الى رتبة جنرال , تولى رئاسة الجمهورية اثر انقلاب 1980 , و أطيح به بعد انقلاب سنة 1984. "الرؤساء السابقون"https://www.presidence.mr. تم الاطلاع عليه 21أفريل 2024 على الساعة 14:48.

[1]حسين جبار شكر و كاظم حسن الأسدي , الأوضاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979- 1982 , مجلة جامعة كربلاء العلمية , مج 13 , ع 2 , 2015 , ص 312

[2]نفسه، ص 313

- الزنوج و ساهموا في الحركة السياسية للبلاد فأيدوا كل القرارات التي لا تضرهم و التي تخلو من القومية العربية .
- المقاول فتن الركيبي من البوليساريو وهو من عشيرة ولد هيدالة غيره تولوا مناصب قريبة من الرئيس , وكان مؤثر في قرارات الرئيس السياسية [1].

بعد مساندة الرئيس ولد هيدالةللبوليساريو ودعمهم , جعلوا من موريتانيا قاعدة خلفية لمقاتليهم مما سبب العديد من الخلافات والاضطرابات الإقليمية لموريتانيا , وعرفت البلاد داخليا أيضا اضطرابات بسبب إقصاء ولد هيدالة الحزب الشيوعي اليميني و إعادة التحالف مع البعثيين و الشيوعيين اليساريين , ونتيجة لهذه الجاذبات الداخلية و الخارجية تعرض نظام ولد هيدالةإلى محاولة انقلاب في 16 مارس 1981من طرف مجموعة من الكومندوز المدعومين من المغرب , لكن كان مصيره الفشل و ألقي القبض على قادة الانقلاب و أعدم ثلاثة منهم بحكم قضائي وهم : أباه ولد عبد القادر، العقيد أحمد سالم ولد سيدي، العقيد انبييغ.[2]

هذا الأمر أدى بالرئيس ولد هيدالة يصدر قرارات هامة تخص طريقة المشاركة في الحياة السياسية , فشكل هياكل تهذيب الجماهير للتعبئة و التهذيب السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ... , كما قطع العلاقات مع المغرب الداعم للمعارضة.ومن جهة أخرى قام الرئيس ولد هيدالة بتصفية التنظيمات السياسية المرتبطة بالخارج كحزب البعث مع العراق و الحركة الناصرية مع ليبيا [3].

كما تصادم مع حركة جديدة تدعو لمناهضة العبودية و تسمى بحركة الحر, و أمام هذا الضغط اضطر الرئيس إلى إصدار قانون جديد سنة 1981 و المعروف بمرسوم رقم 234/18 الذي ينص على إلغاء الرق [4].

و أمام هذا الوضع المتردي الذي جاء كنتيجة حتمية لسياسة ولد هيدالة, دفع خصومه من الداخل و الخارج إلى تدبير انقلاب عسكري جديد و خاصة من المغرب وفرنسا , فقام الرئيس الفرنسي فرونسوا

---

[1] المكان نفسه

[2] هاجر رزقي , المرجع السابق , ص83 .

[3] المكان نفسه

[4] محمد عبد الله ولد المرواني , الانقلابات العسكرية في موريتانيا : دورها في انحصار الديمقراطية و عرقلة التنمية عشرية الجنرال(عزيز) نموذجا2009 . 2019 , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية , برلين , 2022 , ص 14 .

ميتران بدعوة الرئيس الموريتاني ولد هيدالةإلى مؤتمر يجمع بعض الدول الإفريقية ببورندي , وهنا كانت النهاية لولد هيدالة حين خرج من البلاد فاستولى العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع على الحكم بعد انقلاب عسكري ناجح في 12 ديسمبر 1984[1].

4–فترة حكم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع 1984–1991:

بعد الانقلاب الناجح في موريتانيا تولى مقاليد الحكم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع* فأقر العديد من الإجراءات , بدأها بإقصاء بعض أعضاء اللجنة العسكرية ذو التوجه الناصري و مؤيدي الرئيس السابق ولد هيدالة , خاصة بعد توتر العلاقات الليبية الموريتانية , كم السلطة تمكنت من إفشال محاولة انقلاب عسكري من طرف ضباط ذو توجه ناصري في بدايته [2] .

وقام الرئيس الجديد بإعادة فتح المطارات و الحدود كما اعتقل ولد هيدالة بعد عودته مباشرة من بوروندي في 14 ديسمبر 1984 , وشكل ولد الطايع حكومة جديدة تضم خمسة عشرة وزيرا (تسعة مدنيين و ستة عسكر) واحتفظ بمنصبه كوزير للدفاع ورئيس الوزراء , كما أطلق صراح المعتقلين السياسيين , أما خارجيا فأعاد ربط العلاقات مع المغرب في 14أفريل1985 و مع ليبيا في 23 ماي 1985 وفتح سفارتيهما في العاصمة نواكشوط.[3]

أما الشعب الموريتاني فقد فرح بوصول ولد الطايع إلى الحكم , خاصة أنهم عاشوا وضعا مستبدا في عهد ولد هيدالة , كما أن ولد الطايع أعطى للشعب وعودا بنشر الأمن و السلم في البلاد وتحقيق الديمقراطية وإصلاح الاقتصاد و تكريس الهوية العربية الإسلامية لموريتانيا , و أقام أول انتخابات بلدية في البلاد في 19جانفي 1986 وهي بداية الانفتاح السياسي في العهد العسكري بموريتانيا رغم محدوديتها و انحصارها في المدن فقط [4].

---

[1]هاجر رزقي , المرجع السابق , ص 85 .

*معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : ولد سنة 1941 بمدينة اطال شمال موريتانيا درس فيها المرحلة الابتدائية ثم انتقل الى روسو في المرحلة الثانوية , اما الدراسة العسكرية اتمها في فرنسا , يعتبر أحد أعضاء اللجنة التي أطاحت بالرئيس ولد داده , شغل مناصب سياسية وعسكرية كوزير أول و رئيس أركان الجيش ثم رئيس للدولة , استمر حكمه 21 سنة و أطيح به اثر انقلاب عسكري في 3 أوت 2005. أحمد توفيق المدني , اتحاد المغرب العربي بين الأحياء و التأجيل , دراسة تاريخية سياسية , منشورات اتحاد الأدباء العرب , دمشق , 2006 , ص 289 .

[2]هاجر رزقي , المرجع السابق , ص 86

[3]مصعب عطية ذنون الزبيدي, المرجع السابق, ص ص 402 . 403 .

[4]نفسه, ص 403

في 14مارس 1983 ظهرت حركة جديدة تسمى حركة جبهة تحرير الأفارقة الموريتانيين و التي تعرف باسم (أفلام)* وهي حركة زنجية معارضة للحكومة لأنهم يعتبرون أنفسهم مقصيين من مناصب الحكم في البلاد , وتعتمد سياستهم على قطع الطريق أمام التعريب و مقاطعة كل ما هو عربي , كما كانت هذه الحركة تخطط في الخفاء للانقلاب على السلطة ورئيسها ولد الطايع الذي طرد وزير الداخلية من أصل زنجي (أن أمدو زكريا) سنة 1986 , لكن كشف أمر هذا الانقلاب من حركة أفلام في 12 أكتوبر1987 قبل تنفيذه بساعات , علما أن الحركة كانت تريد إقامة دولة زنجية تحت أسم (والو ـ والو) وهو اسم مشتق من اللهجة البولارية[1].

بعد كشف الانقلاب تفككت الحركة وما بقي منها عمل مواصلة التخطيط من أجل الإطاحة بالرئيس ولد الطايع لكن كشف أمرهم مرة أخرى مما جعل الرئيس يعمل على تطهير الجيش وتنقيته من المعارضين[2] .

بعد الجو السياسي الداخلي الموريتاني المشحون و الصراع مع السنغال حول الحدود الجنوبية , والتغيرات الكبيرة في العالم أعلن الرئيس ولد الطايع سنة 1991 سلسلة من المقترحات لدستور جديد يسمح بالتعددية الحزبية، وهذا ما أكده الرئيس في خطابه يوم 14أفريل1991 حيث يقول (... إننا مصممون على المضي قدما في إشراك كل مواطن في بناء موريتانيا حرة مستقلة ...) وعليه طرحت اللجنة العسكرية دستور 1991 على الاستفتاء , وتمت المصادقة عليه بعد نجاح استفتاء يوم 12جويلية 1991 وبدأ العمل به في 20 جويلية 1991 , ويتكون من 103 مادة , ووسع الدستور الجديد من دائرة الأحزاب السياسية و أعطى حرية للصحافة و التعبير الحر و التجمع , واقترح الدستور إنشاء مجلس نواب منتخب و مجلس للشيوخ منتخب عن طريق الاقتراع الغير مباشر.[3]

ومنح هذا الدستور للشعب الموريتاني هويته العربية الإسلامية و الإفريقية , و بفضله تأسست مجموعة من الأحزاب السياسية الجديدة مثل : الحزب الجمهوري الديمقراطي برئاسة ولد الطايع , و حزب

*فلام : هي اختصار للاسم الرسمي قوات تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا , تأسست في 14 مارس 1983م , تكونت من اندماج عدة تنظيمات زنجية (الاتحاد الديمقراطي الموريتاني , منظمة الدفاع عن حقوق الأفارقة السود في موريتانيا , الحركة الشعبية الافريقية الموريتانية , و حركة التلاميذ والطلاب السود) وانصهرت جميعا في حركة سياسية سمية فلام , و التي تمثل الطموح الزنجي الموريتاني و الدفاع عن حقوقهم . عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي , المرجع السابق , ص 218 .

[1]هاجر رزقي , المرجع السابق , ص 86 .

[2]كمال أحمد خليل هماش , المرجع السابق , ص 90 .

[3]محمد علي داهش , المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير) , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2014 , ص 315

اتحاد القوى الديمقراطية بزعامة أحمد ولد داداه وهو حزب معارض , و حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية و التقدم بزعامة مجموعة الشخصيات أبرزهم عدي ولد مكناس , وحزب التحالف الشعبي التقدمي بزعامة ولد جدو وهو امتداد للاتحاد القومي الناصري , وغيرها من الأحزاب السياسية.[1]

وبعد الانتخابات التي جرت في 24جانفي 1992 تحصل ولد الطايع على منصب الرئاسة بعد تنافسه مع أربع مرشحين , كما فاز الحزب الجمهوري بانتخابات 13مارس 1992 وكان للحزب النصيب الوافر من المقاعد وهو نفس الأمر الذي حصل في انتخابات البلدية , وهو ما يدل على شعبية الرئيس ولد الطايع و حزبه.[2]

ومما سبق فإنه منذ سنة 1991 عرفت موريتانيا تطورات سياسية و تحولا كبيرا في ساحتها حيث تشكل حوالي 17 حزبا سياسيا وبقي الوضع حتى سنة 1994 حين رفضت الحكومة الترخيص لتشكيل أي حزب سياسي إسلامي في موريتانيا , وبقي ولد الطايع رئيسا للبلاد حتى تم الإطاحة به في 13 أوت 2005.[3]

ثالثا– المؤسسات السياسية فترة الحكم العسكري:

بعد مرور حوالي عقدين من الزمن ونظام الحزب الواحد في موريتانيا , أعلنت اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني عن انقلابها على الرئيس ولد داداه , وإلغاء العمل بدستور 1961 في 10 جويلية 1978, فعرفت الدولة العديد من المواثيق الدستورية الى غاية 20 جويلية 1991حين وضع الدستور الجديد مؤسسات جديدة في البلاد , ومن أهم المؤسسات التي أنشأتها هذه المواثيق الدستورية نذكر :

1–السلطة التنفيذية :نص أخر دستور للبلاد في مادته التاسعة على أن من يمارس السلطة التنفيذية هو رئيس الدولة و هو نفسه رئيس اللجنة العسكرية و ينشر باسمها القوانين , وهو من يعين أعضاء الحكومة ويقيلهم دون الرجوع الى اللجنة العسكرية , و مما جاء في المادة الحادية عشر من الدستور أن الرئيس هو من يوقع المعاهدات و يستقبل السفراء.[4]

---

[1] نفسه، ص 316

[2] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 316

[3] المكان نفسه

[4] سيدي محمد بن سيد أب, المرجع السابق, ص 31

كما نصت المادة الثاني عشر من نفس الدستور على أن الرئيس هو قائد القوات المسلحة , و يكون الوصول الى منصب الرئيس عن طريق الانتخابات , ويكون الفائز بالأغلبية هو الرئيس أي 3/2الأعضاء وهو ما جاء في المادة الرابعة منالنظام الداخلي للجنة العسكرية , ويكون المتصدر فائزا بغض النظر عن رتبته العسكرية أو أقدميته في الجيش[1].

2–اللجنة العسكرية :

تتكون اللجنة العسكرية حسب ما جاء في الميثاق الدستوري من :

- رئيس اللجنة العسكرية وهو الرئيس
- الأمين الدائم للجنة
- مساعد الأمين الدائم
- المراقب العام للدولة
- المدير العام للأمن الوطني
- أعضاء القوات المسلحة
- مفتشي القوات المسلحة
- قائد أركان الجيش الوطني الشعبي
- قائد الدرك الوطني
- قائد أركان الحرس الوطني
- قائد المدرسة العسكرية للأسلحة المختلفة
- مدير سلاح الجو
- مدير البحرية الوطنية

[1] نفسه، ص 32

- قائد المنطقة العسكرية.[1]

كما انبثقت من اللجنة العسكرية لجنة مختصة بممارسة السلطة التشريعية , ومن مهامها تحديد توجه السياسة العامة للبلاد و تصادق على المعاهدات الدولية , وهذا حسب المادة الثالثة من ميثاق 9 فيفري 1985[2] .

ويمكن للجنة الدائمة أن تعقد دورة عادية كل خمسة عشرة (15) يوم , كما لها أن تعقد دورة استثنائية بطلب من الرئيس أو بطلب من ثلث (1/3) الأعضاء , أما اللجنة العسكرية فتجتمع كل ثلاث أشهر وبحضور كل هيئاتها .[3]

وبسبب الفراغ السياسي الذي أحدثته اللجنة العسكرية بوصولها للحكم حاولت أن تسده بإصدارها مجموعة من الإجراءات قصد التحكم في الشارع السياسي وإضفاء الشرعية على الحكم , وكان هذا في عهد ولد هيدالة ثم في عهد ولد الطايع , ومن هذه الإجراءات نذكر :

أ.الحركة الوطنية للتطوع لسنة 1979:

بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها موريتانيا قامت اللجنة العسكرية بتشكيل لجان التطوع لمكافحة الكسل و الإتكالية , وهذا لدفع المواطنين للعمل وتطبيق سياسة الغذاء مقابل العمل تحت إشراف اللجنة الوطنية للتطوع و اللجان الفرعية التابعة لها, وتمثل نشاطها في تشكيل ورشات عمل , ثم تحول عملها إلىأداة في يد النخبة لكن سرعان ما فقدت مصداقيتها بعد أعمال التجسس وتتبع سلوك المواطنين[4].

ب.هياكل تهذيب الجماهير:

بعد إلغاء مشروع الدستور سنة 1981 و المحاولة الفاشلة للانقلاب على الحكم , تم إنشاء هياكل التهذيب الجماهيري , وهو أداة لتعليم الجماهير أصول الممارسة الديمقراطية بعيدا عن التخريب , ويترأس هذه الهياكل رؤساء المناطق العسكرية وفقا للقانون , لكن أفرغ هذا التنظيم من محتواه بعد أن واجه

[1] غنية بوخرص, المرجع السابق, ص 50 .
[2] المكان نفسه
[3] غنية بوخرص, المرجع السابق, ص 50 .
[4] سيدي محمد بن سيد أب , المرجع السابق, ص ص 33-34

صعوبات وتشدد في المعاملة , وبعد تولي ولد الطايع رئاسة السلطة لم يعد لهذا الهيكل أي عمل لكن دون إصدار قرار إلغائه.[1]

ج.التنظيم الجماعي (البلديات) 1986:

عند وصول معاوية ولد سيدي أحمد الطايع إلى السلطة أراد أن يضفي نوع من الديمقراطية , فأصدر الأمر القانوني رقم 134 . 86 الذي نص على إنشاء البلديات في عواصم الولايات واختيار أعضاء المجلس البلدي , ثم صدر الأمر القانوني رقم 289 . 87 الذي القرار السابق , ونص على توسيع المجال إلى المقاطعات و القرى فأنشأت 208 بلدية وجددت سنة 1991[2] .

3.المحكمة العليا:

بتاريخ 23 جوان 1983 صدر الأمر القانوني رقم 144. 88 الذي ينظم المحكمة العليا وأقر هذا المرسوم بأن تتكون المحكمة العليا من رئيس ونائبين له , ومستشارين من القضاء المهني ومستشارين ماليين , ويقوم رئيس الدولة لتعيين رئيس المحكمة العليا لمدة خمسة (5) سنوات.[3]

وتقوم المحكمة العليا بمجموعة من المهام القضائية و الإدارية و الدستورية وحتى المالية

وخلاصة القول أنه رغم كل المحاولات للعودة بالبلاد إلى الحياة الدستورية , إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك بسبب عدم الاستقرار و انتشار الاضطرابات , وبمجيء الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع وإعلانه عن الإعداد لمشروع جديد في 14أفريل1991 يعود بالبلاد إلى التعددية الحزبية و الحياة الدستورية , وعرضه على الاستفتاء في 12 جويلية 1991 , وحصد 97,97% من الأصوات , وأصبح أول دستور للجمهورية الإسلامية الموريتانية[4] .

رابعا– تأثير الانقلابات العسكرية سياسيا في موريتانيا:

[1] نفسه, ص, 34

[2] سيدي محمد بن سيد أب، المرجع السابق، ص 34

[3] غنية بوخرص, المرجع السابق, ص 51

[4] المكان نفسه

لقد أثرت الانقلابات العسكرية كثيرا في النظام السياسي الموريتاني خاصة في طريقة الوصول إلى السلطة , مما سبب فسادا في السياسة العامة للبلاد وعدم قدرت الرئيس على التحكم في زمام الأمور.[1]

فالعمل العسكري من 1978م إلى 1992م أدى إلى عودة العمل السري ضد السلطة خاصة من الحركة الناصرية و البعثية , وتغلغل الحركة الزنجية في الإدارة و الجيش , أما الحركة الإسلامية فكانت ضعيفة رغم نشاطها الكبير في أواخر عهد الرئيس معاوية [2].

على اثر فشل محاولة الانقلاب العسكري في 16 مارس 1981م قام الرئيس ولد هيدالة بضرب التنظيمات السياسية السرية التي لها ارتباط بالخارج لأنها كانت تهدد كيان البلاد , لكنه لم يعلن على أسماء الانقلابيين أو الجهة التي قامت بالانقلاب حتى قال البعض أن هذا الأمر هو ذريعة لاعتقال بعض الشخصيات التي لا تروق للنظام , كما أن الانقلابات أثرت على القبيلة حتى تحولت إلى السمة العسكرية أي المحرك الأول للمؤسسة العسكرية , لكن أدى هذا الأمر إلى انقسامات في اللجنة العسكرية الرافضة لسياسة ولد هيدالة خاصة بعد اعترافه بالصحراء الغربية كجمهورية , كما ساهم تردي الأوضاع السياسية و الاقتصادية عهد ولد هيدالة في ظهور تنظيمات و أحزاب ضد الرئيس و سياسته مثل : التحالف من أجل موريتانيا الديمقراطية الذي تأسس في 2 مارس 1980م في باريس والدي كان يهدف إلى الإطاحة بالحكم العسكري ووضع حد للانقلابات في البلاد و أقامت نظام سياسي جديد مبني على التعددية الحزبية و الحرية البرلمانية وإتباع نظام الاقتصاد الحر , وعين محمد ولد جدو منسقا للتنظيم وهو سفير موريتانيا في السعودية سابقا , لكن كان مصير هذا التنظيم الفشل بسبب عدم التجانس بين عناصره التي تحمل إيديولوجيات مختلفة.[3]

و كانت سياسة ولد هيدالة محل انتقادات داخلية وخارجية حتى جعل الكثيرين يخططون للإطاحة به , وهو ما تحقق بوصول ولد سيدي أحمد الطايع لسدة الحكم .

[1] عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي, المرجع السابق, ص 217 .
[2] حماه الله ولد السالم , المرجع السابق , ص 114 .
[3] عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي, المرجع السابق, صص 217-218

ولعبت الأحزاب السياسية دورا كبيرا في انقلاب ولد الطايع مثل الانتفاضات المتكررة للحركة الناصرية ضد ولد هيدالة و مساندة المعلمين للحركة مما أثر على الطلبة في البلاد .[1]

بوصول ولد الطايع للرئاسة حتم عليه الاستفادة من أخطاء الحكام السابقين , فوعد بتنفيذ سياسة إصلاحية هيكلية اقتصادية وفق برنامج البنك الدولي و صندوق النقد الدولي[2].

كانت علاقة ولد الطايع بالأحزاب السياسية علاقة ودية تجسدت في أول انتخابات

في البلاد بالولايات في 19 جانفي 1986م فتنافست العديد من الشخصيات بألوان سياسية مختلفة , وكان لنجاح هذه التجربة سببا في ظهور بعض التجمعات الدينية أو السياسية أو الاجتماعية و التي قمعت سابقا عهد ولد هيدالة , حيث تعتبر هي المتنفس للشعب الموريتاني فبدأ من هنا عهد الانفتاح السياسي في البلاد متدرجا[3].

وقد نشأت الأحزاب السياسية في موريتانيا على روح القبلية و الجهوية والولاء مع ظهور البداوة في هذه الأحزاب حتى البعض ينتقل من حزب إلى أخر حسب المصلحة , و خضعت هذه الأحزاب لرئيس واحد فهو الزعيم الأوحد للحزب , فغابت الشفافية في انتخابات القيادة الحزبية مما أنتج أحزابا فقيرة هشة ليس لها أي تأثير , خاصة أن الغموض الإيديولوجي يكتنفها غياب أهداف سياسية واضحة فكان لهذه الأحزاب نفس البرنامج حيث أن الحزب ينسخ عن الحزب الأخر فظهر التجوال السياسي بين الأحزاب و بين المولاة و المعارضة [4]. وكانت أغلب القيادات الحزبية تفتقر إلى الحنكة و الخبرة السياسية بسبب ضعف المؤهلات العلمية وظهر هذا جليا في خطاباتهم و أرائهم , كما ظهرت العديد من التحالفات السياسية للقضاء على أحزاب أخرى مختلفة معها في الإيديولوجية , و بسبب غياب مشروع سياسي وطني جامع بقي الجيش و القبيلة هما من يسيطر على الحياة السياسية في موريتانيا [5].

---

[1] نفسه، ص 218

[2] نفسه, ص ص 219-218

[3] عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي, المرجع السابق,, ص 218

[4] حماه الله ولد السالم , المرجع السابق , ص ص 115. 116

[5] نفسه, ص 117

خلاصة الفصل:

تجمع كل التعريفات على أن الانقلابات العسكرية هي استعمال القوة للإطاحة بالنظام السائد في البلاد و يحل مكانها نظام عسكري.

تعتبر موريتانيا أكبر دليل على توالي الانقلابات التي ظهرت منذ سنة 1978م، و كانت هناك العديد من الأسباب التي كانت سببا في هذه الانقلابات، تمثلت في أسباب تاريخية، سياسية، و أسباب اجتماعية و اقتصادية.

فقد بدأت فترة الحكم العسكري في موريتانيا بعد الإطاحة بالرئيس المختار ولد داداه سنة 1978م، و تولي مصطفى ولد محمد السالك الحكم، ليبدأ بعدها مسلسل الانقلابات العسكرية

عرفت موريتانيا فترة 1978-1991 تولي أربع رؤساء وصلوا للحكم عن طريق الانقلابات، مصطفى ولد محمد السالك، محمد ولد أحمد لولى، محمد خونا ولد هيدالة، معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.

عرفت موريتانيا خلال هذه الفترة بالاستقرار السياسي، غير أن فترة حكم ولد الطايع شهدت بوادر الانفتاح السياسي، فظهرت العديد من الأحزاب السياسية، و بالرغم من ذلك عرفت فترته العديد من الانقلابات العسكرية الفاشلة.

ما يميز فترة الحكم العسكري في موريتانيا اعتماد السلطة على الرئيس الذي يمثل السلطة التنفيذية و رئيس اللجنة العسكرية.

كما استحدثت الرئاسة عديد اللجان المساعدة في الحكم مثل الحركة التطوعية979م، و هياكل تهذيب الجماهير، كما عرفت الفترة العسكرية باحتكار الرئيس للسلطة مما ساهم في ظهور العديد من المعارضين ضد كل من يتولى الرئاسة، كما عرفت ظهور تنظيمات سرية تعمل ضد السلطة و لكن كان مصير أعلبها الفشل.

الفصل الرابع : التنظيم الإداري في موريتانيا

1960-1991م

المبحث الأول: التنظيم الإداري في موريتانيا فترة الحكم المدني

1960-1978م

المبحث الثاني: التنظيم الإداري في موريتانيا فترة الحكم العسكري

1978-1991م

المبحث الأول : التنظيم الإداري في موريتانيا فترة الحكم المدني1960–1978م

بالرغم من نيل البلاد لاستقلالها التام 28 نوفمبر 1960، و بروز موريتانيا كدولة مستقلة في ظل ظروف تميزت بانعدام المقومات الضرورية لبناء الدولة الوطنية، كالبنى التحتية الكفيلة إضافة إلى غياب جهازالإداري وطني متكامل، بقيت التشريعات الموروثة عن الإدارة الفرنسية قائمة حتى منع صدور دستور جديد20ماي 1961 إلا في أول إصلاح إداري 1968 تبدلت جذريا، لهذا فقد أقر دستور 20 ماي 1961 على النمط الرئاسي وكرس صلاحيات للأمين العام للحزب الواحد، الظروف و الأزمات عاشتها البلاد في هذه المرحلة من الجفاف و حرب الصحراءانعكست بشكل سلبي ومباشر على طبيعة تعامل الإدارة المركزية.

جاءت التنظيمات الإدارية في هذه الفترةللسيطرة التي فرضها حزب الشعب الموريتاني على كافة الفعاليات السياسية وهيئات الدولة على الازدواجية من خلال وجود المركزية واللامركزية في الولايات، بقيت المجالس استشارية أكثر من كونها مستقلة التي خلقت جنبا إلى جنبا مع الوحدات المركزية، حيثً أقيمتمن جديد البلديات لتمثل النظام اللامركزي بشكل مستقل فيمنتصفالثمانينات . وعلى هذا الأساسعرفت الولايات والبلديات إضافة إلى مجالس شعبية كأهم معالم للتنظيمالإداري[1].

أولا– التقسيم الإداري الإقليمي في موريتانيا:

تعتبر موريتانيا الحديثة العهد بالاستقلال ككل الدول الإفريقية إلى محاولة الإبقاء على التقسيمات الإدارية التي وضعها المستعمر، وتجسد ذلك في أول إصلاح إداري موريتاني سنة 1968 ، ولمحاولة تفادي الوقوع في المشاكل التييطرحها كل تقسيم حديث للدولة عملت على السير بنظام البلدي الموروث عن المستعمر، من حيث تحديد عدد ومستويات وحجم الوحدات المحلية والعلاقة بينهما.

تعتبر تجانس المجتمعات المحلية، المشاركة الشعبية ، توافر العمالة، القوة الحالية من العوامل المؤثرة والتي كانت موضع اعتبار أساسا في ماهية النظام المركزي[2].قبل البدء في الأسلوب التي انتهجته موريتانيا لبد لنا من معرفة ثلاثة أساليب تأخذ بها الدولة عند تقسيم أقاليمها وهي :

[1]جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 25
[2]نفسه، ص 26

- التقسيم على أساس كمي: ويعني أن تقسم الدولة إلى وحدات لكل وحدة منها حجم ثابتوالأخر بهذا الأسلوب يحقق ملائمة المجتمعات لنظام الإدارة المحلية.
- التقسيم على أساسه وظيفي: يقوم على تقسيم الدولة إلى وحدات وظيفية تختلف فيما بينها باختلاف الخدمات التي تمتلكها ولعلى من بين أهم العيوب لهذا الأسلوب تتجلى في صعوبة التنسيق بينا الوحدات.
- التقسيم على أساس طبيعي و جغرافي: وهو التقسيم القائم من المجتمعات في المدن والقرى، ويحقق قيام وحدات اجتماعية حقيقية. ولكن يعيبه تفاوت الوحدات المحلية سواء في أحجامها أو ماليتها[1] .

أ.الولاية:

ثم تقسيم البلاد بموجب القرار رقم 162 بتاريخ 23 / 12 / 1959 إلى سبع دوائر وهي: (دائرة الحوض الشرقي، دائرة الحوض الغربي، دائرة لعصابة،دائرة كركول،دائرةلبراكنة،دائرةأدرار،دائرةالترارزة).

بموجب القانون رقم242-68بتاريخ30 يوليو 1968 الخاص بالتنظيم العام للإدارة الإقليمية استبدلت الدوائر بالولايات . سواء في النظام المركزي أو في النظام اللامركزي تعتبر الولاية أكبر وحدة يتم إنشاء الولاية بموجب مرسوم رئاسي انطلاقا من نص الدستور نفسه، الذي يعطي للرئيسزمام السلطة التنظيمية ويتم الإلغاء بنفس الطريقة التي يتم بها الإنشاء، ويعين والي الولاية بمرسوم بناء على اقتراع وزير الداخلية وتوضع الولاية تحت إشرافه إذ يتمتع بسلطة مزدوجة فهو ممثل للسلطة التنفيذية وممثل للولاية في داخلها، وإلى جانبه يوجدولاة مساعدون في المجالين الإداري والاقتصادي ويختلف عدد هم باختلاف الولايات. إبان الإصلاح كانت سبع ولايات دوائر لكان في حيث وصلت إلى 13 ولاية، إضافة إلى منطقة انواكشوطالتي تتمتع بنظام خاص حسب المرسوم 344 الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1986. تكون الولايةمن والي الولاية والجمعية المحلية يلقب أعضاؤها بالمستشارين المحليينيتراوح أعضاؤها بين 20 – 30 عضوا وظلت هذه الجمعياتقائمة ولكن بأوضاع مختلفة كما أن الولاية كانت تتمتع باستقلال مالي من وقت إنشائها ولها ميزانية خاصة ومستقلة عن ميزانية الدولة.[2]

[1] كامل بربر، نظم الإدارة المحلية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1996، ص 8

[2] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 29.27

لكن بعد صدور القانون رقم 012-87 بتاريخ 5 ديسمبر 1987 أزيلت عنها تلك الصفة. وقد تم تعميم هذا الإجراء على سائر ولايات الوطن ابتداء من جانفي 1988[1].

ب.المقاطعات:

المقاطعة هي دائرة إدارية للدولة وليست الشخصية القانونية ، نص الأمر القانوني 242 -68على أن الولاية تقسم إلى مقاطعات، أما الدوائر الإدارية المحدثة داخل المقاطعات فهي المراكز والبلديات ، ويتم تحديدها وإحداثها وعاصمتها بناء على المرسوم، وقد اختلف الوضع القانوني للمقاطعة تبعا للتغيرات التي عرفها التنظيم الإداري بشكل عام، و يرأس المقاطعة حاكم يمثل همزة وصل بين المستوى الجهوي وسكان المقاطعة، فهو ممثل للدولة وخاضع لسلطة وزير الداخلية و للحاكم صلاحيات عديدة نص عليها المرسوم 346 بتاريخ 24 ديسمبر 1968، و المرسوم 166 - 80 بتاريخ 18 جويلية 1980 وهي :

- تأمين إمداد عمل الحكومة.
- يسهر على التطبيق الحازم التعليمات المركزية.
- يمثل الحاكم الدولة أمام العدالة.
- يراقب التصرف بالمصالح التابعة لدائرته[2] .

كما أن سلطاته في مجال الشرطة الإدارية يمارسها تحت إشراف الوالي، والحاكم يمتلك سلطة الوصاية على المجلس وذلك منذ 1990م، طبقا للقانون 002 - 90 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1990 و المنظم للإدارة الإقليمية أصبحت المقاطعة تضم بلديات ريفية.

تشهد بين الحين والآخر المقاطعات والمراكز الإدارية نوعا من المحاولات أو المقترحات التي تهدف إلى تغيير معالمها وفقا للمعايير التالية :

1.معيار إستراتيجي: ويقوم على جعل المقاطعة متوازية مع مقاطعة في دولةمجاورة

[1] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 29
[2] نفسه، ص 31

2.معيار اقتصادي: ويقوم على أن تلعب المقاطعة دور ملتقى اقتصادي، وأن تتوفر على الإمكانيات الزراعية والبنية الأساسية

3.معيار اجتماعي و سياسي: ويقوم على المحافظة على درجة من التوازن التقليدي و الاستقطاب السكاني وأنا تحوي المقاطعة من 3 إلى 10 بلديات[1].

ت.المراكز الإدارية:

المركز هو دائرة إدارية ينص مرسوم على إحداثها و اختصاصها الإقليمي وعاصمتها وتنظيمها كل هذا صدرفي قانون رقم 242-68 الصادر في 30 جانفي 1968.

يعتبر المركزالإداري وسيلة لنشر نشاط الدولة والتحكم في معابر الحدود، والاتصال بسكان المناطق البعيدة عن عواصم الولاياتوالمقاطعات، طبقا لقانون الإصلاح فقد كان المركز الإداري إلى جانب البلديات من أهم الأقسام التابعة للمقاطعة، في سنة 1986 أصبح لهذه المراكز دور كبير في معالجة كثير من المشاكل، ومساعدة المواطنين على تحسين ظروفهم التعليمية والصحية و المهنية وأصبحتاختصاصات رئيس المركز الإداريتتزايد على عكس ما كان عليه الوضع سابقا، ومن أهم مهامه في النواحي نلخصها في :

- يساعد الحاكم في مهامه المتعلقة بحفظ النظام والأمن.
- يتلقى التعليمات والأوامر من الحاكم على شكل مذكرات عمل.
- يمارس الرقابة على الأفراد ويثبت من هوياتهم .
- يعيش ضابطا للحالة المدينة
- يتمتع بنفس الصلاحيات المتمثلة في توزيع المواد الغذائية[2].

يتكون المركز الإداري من خلايا إدارية أساسية وقد كانت هذه الخلايا هي المستوى الذي يتبع المركز الإداري في التنظيم العام، وكانت الزعامات التقليدية بإدارتها وهي زعامات معينة من طرف الحكومة لهذا

[1] يحفظ ولد محمد يوسف، الإدارة المحلية في موريتانيا بين الكفاءة و النيابة " دراسة ميدانية " رسالة ماجستير ، معهد البحوث و الدراسات العربية، مخطوطة، 1996، ص 25

[2] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 33

الغرض . بموجب المرسوم رقم 083 بتاريخ 29 مارس 1973 تم الاستغناء عن هذه الزعامات عندما لاحظت الدولة أنها تزيد من تقسيم المجتمع أكثرمن إدارته للأصلح.[1]

ج.البلديات:

لقد تم إنشاء البلديات قبل الحصول على الاستقلال، إلى أنه في فترة الاستقلال الذاتيتمت إعادة تنظيمها من جديد كنوع من إثبات الإدارة الوطنية بعد أن أخذ بها الدستور الموريتاني لمجموعة إقليمية إلى جانب الدوائر.

والبلدية هي مجموعة محلية خاضعة للقانون العام ولها شخصية قانونية و استقلال مالي تتمتع بميزانية وموظفين وممتلكات خاصة لممارسة الصلاحيات التي يخولها القانون يمكن القول أن نظام البلديات الجديد يقوم على أسس ملية قادرة على تحريك عجلة النمو في البلاد، كما بعكس اتجاها ديمقراطيا في مكوناته . وتسيير البلدية بجهاز إداري محليينقسم إلى جهازين :

1.العمدة: يخضع للرقابة الرئاسية المباشرة من طرف الوالي أو الحاكم ويمثلالسلطة التنفيذية داخل المجلس البلدي و يقوم بتسيير أمور البلدية .**ب.المجلس البلدي:** يتشكل منه جميع الأعضاء الدين يختلف عددهم تبعا للسكان الدائرة الانتخابية بحيث أنه يلعب دورا مهما داخل الجهاز الإداري لأنه يعتبر السلطة التقريرية*.[2]

مع ظهور البلديات من جديد سنة 1986 كوحدة محلية نستخلص أن التنظيم الإداري العام في موريتانياستكمل نضجه واستعادتوازنه وأصبح شاملا لكل ما يثور من مشاكل وحاجيات، لكن التنظيم الإداري الموريتاني لم يساير نظيره الفرنسي في ذلك تماما إذ أن اللامركزية في فرنسا تقوم على المحافظات و

[1] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 33

*السلطة التقريرية:يرجع مفهومها و مجالها بالدرجة الأولى إلى المشرع عند سنة للقوانين ، بحيث قد يصبغها في قواعد مرنة وفقا لحرية وإرادة الإدارة ، وهذا معناه أن تباشر اختصاصها التقديري وفقا لتلك القواعد . فروق جمال، مجال السلطة التقديرية الإدارة في القرار الإداري، مجلة البحث القانوني والسياسي، مج 3، ع 4، 24-12-2021، ص 59

[2] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 33

المدن، أما القانون الموريتاني فإنه لم يعرف ذلك التزامن بينا الولاية والبلدية، بل كان كلما أخد بواحدة تخلى عن الأخرى في نفس الوقت [1].

ثانيا– المجالس الشعبية المحلية في موريتانيا:

منذ قيام الإدارة المحلية في موريتانيا تعددت المجالس الشعبية المحلية في البلاء ويؤرخ على ذلك الإصلاح الإداري سنة 1986م لكن البعض ينظر إلى البلاد أنها محكومة بقوانين فرنسية رغمأنها عرفت مجالس بلدية، إذ لم تكن بعد قد تبلورت سلطة تشريعية وطنية بعد صدور أول دستور للبلاد في 22 مارس 1959، حيث يعتبر أنه الأساس الذي يبنى عليه أي استقلال ووجوده ينفي تلك الادعاءات صدرت تلك القوانين البلدية، مهما غابت السلطة في ذلكالوقت.[2]

وفي سنة 1986م تمت إقامة مجالس بلدية في الولايات فقد تدرجت بمستويات مختلفة لتعم جميع المدن، أما فيما يخص المجالس الإقليمية والمجالس الاستشارية تتشابه في أنها لكانت على مستوىعواصم الولايات مما يجعلها محدودة الانتشار. يوجد في إقليم موريتانيا 13ولاية و 35 مقاطعة و 38 مركزا إداريا، انتخبت فيها مجالس بلدية يصل عددها إلى 45 مجلس بلديا حضري، و 163 مجلس بلديا ريفي ، و توجد المجالس الشعبية المحلية ثلاثة أنواعوهي :

أ.المجالس الإقليمية الجهوية (الجمعيات المحلية) 1968–1978 :

من خلال القانون رقم 243 – 68 الصادر بتاريخ 30 جويلية 1968 الخاص بتنظيم الولايات ومنطقة انواكشوط، نظمت المجالس هذه بحيثيتراوح أعضائها المبين 20–30 مستشار عن كل 6000 ساكن، ويعينون باقتراح من حزب الشعب الموريتاني لمدة خمسة سنوات بشرط أن يكونالمترشح ضمن القائمة الوحيدة المقدمة من الحزب . عند الاطلاع على القانون المنظم لهذه المجالس نجد أنها تمتلك الأساس القانوني للسير في اتجاه تعزيز النظام اللامركزي ، لكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حالت دون لعب الدور الذي كان ينتظرها.[3]

[1] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص ص 33–34

[2] نفسه، ص 39

[3] نفسه، ص 40

فالمجلس الإقليمي يترأسه الوالي والممثل الأول للسلطان المركزية في الولاية ويحدد الأعمال إضافة إلى أن هذه الجمعيات المحلية قد لا يعرض عليها ولا تعالج إلى ما تخططه السلطات المركزية ، بالرغم أنه في الباب الثاني من المادة 14تحمل على عنوان صلاحيات الجمعيات المحلية لكن دون النظر إلى متطلبات السكان المحليين[1] .

ب.المجالس الجهوية الاستشارية 1979 – 1986:

لم يعد للولاية جهاز استشاريلامركزي بعد أن، تم إلغاء جميع رموز النظام المدني السابق التي كان من بينها المجالس الإقليمية، كل هذا راجع إلى تقل العسكر بين السلطة في الجمهورية الموريتانية من يوم العاشر مايو 1979 . نظم الأمر القانوني رقم 26 - 79 الصادر بتاريخ 20فيفري 1979 إعادة المجالس من جديد كذلك اتخذ قرار فيما يخص عدد الأعضاء وفترة انتدابهم على أنا لا يقل عددهم عن 10 ولا يزيد على 20وحدة الانتداب سنوات كل هذا صادر عن مجلس الوزراء.

أصبح المجلس بصدور الأمر القانوني رقم 128 - 83 بتاريخ 5 جوان 1983 يتكون من 12 عضوا منتخبين من اللجنة الجهوية لهياكل تهذيب الجماهير ومسئولي الإنعاش ، وقد تمت إقامة على كافة التراب الوطني بصدق إشراك كل المواطنين في الممارسة الفعلية المتعلقة بالحياة الإدارية والسياسية ، مدة الانتداب في هذه المجالس سنتين، ويتم انتخابهابالأغلبية البسيطة، وعلى كل ولاية تتكون لجنة جهوية برأسها قائد المنطقة العسكرية في الولاية أوالوالي[2]. أما من ناحية الصلاحيات فلا تختلف عن صلاحيات المجالس الإقليمية و يلاحظ أن المجلس أصبح يجمع بينالانتخاب و التعيين . وبشكل عام فإن نظام مجالس الولايات في موريتانيا عرف بأنه مأخوذ مباشرة من النظام الإداري الفرنسي . أما في موريتانيا فقد تأثر بشكل كبير بالنظام السياسي مما جعله غير قادر على الوقوف على أرضية صلبة أمام تعقيدات السلطات والاتجاهات التي تحكم الإدارة المركزية[3] .

3– المجالس البلدية 1986 – 1991:

من خلال الأمر القانوني 134-86 بتاريخ13 أوت 1986 ، و الذي تم تعديله لاحقا بالقانون

[1] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص ص 39-40

[2] نفسه، ص 40

[3] يحفظ ولد محمد يوسف، المرجع السابق، ص 34

289 - 87 بتاريخ20 أكتوبر 1987 - كانت المجالس البلدية في موريتانيا ليست غريبة على التنظيمات الإدارية ، ولذلك فإنها كانت بعيدة تدور في الأذهان ونطمح إلى إقامتها جميع فئات الشعب. ابتداء من عواصم الولايات إلى غاية الأحياء الريفية عمت هذه المجالس في جميعأنحاءالوطن بنوع من التدرج. تنتخب هذه المجالس لمدة خمس سنوات، وبعقد المجلس البلدي أربع دوراتإلزامية في السنة مع إمكانية إقامة دورات استثنائية ، ويفتح الترشيح لتقلد منصب مستشار في المجالس لكل مواطن لايقل عمره عن 25سنة ، إضافة إلىمنع الترشيح في لوائح قائمة على أساس عرقي أو قبلي أو طائفية أو اعتبارات خصوصية، كما نلاحظ أن أعضاء المجالس البلدية جعلوا من أنفسهم أبطالا في نظر سكانهم ، من خلال ما يقومون به في بعض الولايات وهو التدخل من حيث حفر الآبار، وبناء المدارس، ويعبدون الطرق وذلك من أموالهم الخاصة دون مساعدة من الدولة. وفي نفس الوقت نجد في بعض البلديات غياب أبسط خدمات السلطة المركزية [1].

ثالثا–الإدارة المحلية في دستور 1964:

منذ حصول إعلان موريتانيا عن استقلالها في 28 نوفمبر 1960 ،أخذتتعرف وضعا جديد مؤسسات سياسية جديدة . يعتبر ولد داداه المهندس الرئيسي لكل المراحل والسمات العامة التي طبعت مرحلة تأسيس الجمهورية الأولى .[23] لكن في جوان 1961 تمكن ولد داداه من تجميع الأحزاب السياسية المختلفة تحت حزب وطني واحدوهو حزب الشعب الموريتاني[2].

فقد عمل على وضع دستور جديد و هودستور20 ماي 1961 ، وقد مثل هذا الدستور مرحلة جديدة في طريق إضفاء الصبغة الموريتانية على المؤسسات السياسية للبلاد وقد أكد هذا الدستور في ديباجته على تعلق موريتانيا بالمبادئ الديمقراطية. وقد احتوى هذا الدستور على ديباجةو سبعة أبواب في 61مادة تنظم مختلف الأحكام اللازمة لإقامة مؤسسات دستورية لدولة حديثة[3] .

أ. أنواع المجموعات الإقليمية:عند صدور الدستور كانت هي البلديات لكنها في أول تعديل أضيفت الولايات إلى جانب البلديات، ثم في التعديل الثاني حذفت البلديات و أصبحت انواكشوط في مكانها

[1] سيدي محمد بن سيد آب، المرجع السابق، ص 25
[2] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 56
[3] سيدي محمد بن سيد آب، المرجع السابق، ص ص 25-26

بحيث أنها تخضع لنفس القوانين تتصف بنفس الصفات، تعتبر أنواع المجموعات الإقليمية للدولة من أهم الأسس التي تحرص الدساتير المختلفة على النص عليها وتبينها لما في ذلك من تحديد ماهية هذه المجموعات[1] .

ب.الولايات: لم يعرف التنظيم الإداري في موريتانيا الوقاية إلا بموجب الإصلاح الإداري سنة1968م (القانون رقم 242-68 الصادر بتاريخ30 جويلية 1968)نتيجة لكثير من المتغيرات السياسية والاقتصاديات والاجتماعية. تعتبر الولاية هي المستوى الأول من أنواع المجموعات الإقليمية طبقا لنص المادة 53 من دستور 20 ماي 1961 . فكان من المهم صور القوانين من أجل تجسيد الاستقلال، و سد الفراغ الذي ملأ بالقوانين الفرنسية، توضع الولاية تحت إشراف رئيس يعرف بوالي الولاية، وأن ممثل السلطة التنفيذية، وممثل الولاية داخلها وأعضاء الولاية، فهي بذلك دائرة إدارية ومجموعة إقليمية لامركزية وتمتع بالشخصية المعنوية كل هذا يتضح في القوانين المنظمة للإدارة الإقليمية 242-68 و 243 - 68 ينتخب أعضاء الولاية انتخابا عاما مباشرا ، ولكن أصبح الأعضاء يعينون بمرسوم في لائحة بقدمها حزب الشعب الموريتاني الحاكم وهذا نتيجة العزوف .

فإذا ما خرجنا عن هذا النطاق وكان المجلس مدينا أغلبيته فإنه لا يمكن التحدث من اللامركزية الإدارية. ذلك أن الإدارة المحلية هي التي تساعد نظام الحكم على تثبيت نفسه، وذلك بسد كل المسافة عن طريق إشباع حاجات المواطنين كافة و بدون تميز وفي أصعب الأوقات .

ج.منطقة أنواكشوط:طبقا للدستور الموريتاني 1961 تمثل منطقة أنواكشوط الحشوة المستوى الثاني من المجموعات الإقليمية، فعند تصفح القانون رقم 243 - 68 الصادر في 30 جوان1968 (الخاص بتنظيم الولايات ومنطقة أنواكشوط)، نجد أنه لا يوجد اختلاف بين منطقة انواكشوط والطبيعة القانونية الولاية إلا في أن عدد أعضاء الجمعية المحلية في المنطقة محدد، غير الولايات الأخرى يكون على أساس محل مستشار واحد عن كل 6000 ساكن و هو على العموم لا يقل عن 20 ولا يزيد عن 30 على الأكثر[2] .

[1] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 59

[2] نفسه، ص 61

أ.تنظيمات الإدارة المحلية:

1.الإبقاء على قوانين صادرة قبل الدستور: لم تهتم موريتانيا بعد استقلالها بإصدار قوانين خاصة للظروف التي كانت تعيشها (الصعبة) ، حيث أبقت الدولة على نظام البلديات وبقيت الأنظمة الإدارية التي تأخذ بنظام الدوائر القديم، لقد بقي المشرع الموريتاني وهو يعالج الإدارة المتعلمة على الجوانب الفرنسية التي كانت تحكم البلاد.إن القوانين التي صدرت قبل الاستقلال ، حتى ولو أنها لم تكن في مصلحة المواطن لكن مقارنة مع القوانين التي صدرت لاحقا كانت أكثر تحررا ووعيا[1] .

كان النظام السياسي الذي يحكم البلاد آنذاك يتيح الفرصة للفعاليات السياسية التي واكبت الاستقلال ، في يوم 18 فيفري 1962 في جلسة الجمعية الوطنية أقر النواب الطابع الرئاسي مقابل تعهد رئيس الجمهورية بتمديد الجمعية القائمة إلى غاية ماي 1964 ، و أصبح حزب الشعب الموريتاني هو الحزب الوحيد الحاكم ، فبسط نفوذه على كل من "الحركة الوطنية النسائية "، "حركة الشبيبة الوطنية "، " إتحاد العمال " وعلى "القوات المسلحة وقوات الأمن"كذلك أضيفت الولايات في التعديل الأول إلى البلديات ، ثم أزيلت في التعديل الثاني من الواجهة.[2]

أدى كل هذا إلى بسط نظام الحزب الواحد ، ومن الأسباب التي كانت في إبقاء القوانين الفرنسية .

2.إصدار القوانين الجديدة:

أُجلت سن القوانين الجديدة حتى صدور أول إصلاح إداري موريتاني الخاص بالتنظيم العام للإدارة الإقليمية والقانون الخاص بتنظيم الولايات ومنطقةانواكشوط 243 - 68 بتاريخ30 جويلية 1968 ،بحيث أنهأعطىخصوصية الإدارة المحليةمن خلال القوانين تجلت لنا الملاحظات والاستنتاجات:

- خلقت هذه القوانينازدواجية في الوحدات الإقليمية
- ثم تقسيم الوحدة الإقليمية إلى وحدات إدارية صغيرة لا تمتلك مجالس محلية.
- الاختصاصات التي نصت عليها القوانين المنظمة الإدارة الإقليمية شاملة لكل الأنشطة.

[1] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 59

[2] نفسه، ص 62

- تعين أعضاء هذه المجالس من قبل السلطة المركزية.[1]

كل هذه الملاحظات كانت نتيجة مباشرة متوقعة لعدم النص، في الدستور على أسس شاملة[2] .

رابعا– مشروع 1968 و نظام الولايات:

في شهر جوان 1968 قدم مشروع جديد وهو استبدال نظام البلديات بنظام الولايات الجديدة بعد انعقاد المؤتمر الثالث لحزب الشعبالموريتاني في انواكشوط، في 30 جويلية 1968 ثم المصادقة على المشروع بعد عرضه على الجمعية الوطنية.وبهذا قسمت البلاد إلى عدة وحدات إقليمية تتمتع بالشخصية القانونية و تسمى الولايات تذكرها في النقاط التالية :

– الوالي يتم تعينه في مجلس الوزراء ، و يمثل السلطة التنفيذية في ولايته كما أنه يمثل المنطقة

التي يوجد فيها .

– نقسم الولاية إلى مقاطعات يرأس كل واحد منها حاكم يتم تعينهكذلك في مجلسالوزراء و يخضع لسلطة والي الولاية .

– المراكزالإدارية تخضع رؤسائها في ممارستهم لصلاحياتهم الرقابة الحاكم، وهي أصغر الوحدات في التنظيم الإدارة الجديد

– البلديات الحضرية أصبحت بموجب القانون الجديد مقاطعات إدارية وتجمعات إقليمية وظلت تخضع في نظامها لما حدده القانون الصادر بتاريخ 16 جانفي 1960.[3]

تحولت بلدية نواكشوط الحضرية وأصبحت منطقة نواكشوط ذات الوضع الخاص ، بحيث أنها تشبه الولايات في نظامها .

[1] جمال ولد حمزة، المرجع السابق، ص 63

[2] نفسه، ص 64

[3] سيدي محمد بن سيد آب، المرجع السابق، ص 48

في المرحلة الأولى تم تقسيم التراب الوطني إلى سبع ولايات بالإضافة إلى منطقة نواكشوط (النعمة ، عيون العتروس ، كيفه، كيهيدي ، روصو ، اطار) نظرا للنمو الاقتصادية و الاجتماعي لبعض المناطق ازداد عدد الولايات حتى وصل إلى 13 ولاية[1].

أصبحت الولاية أهم دائرة إدارية من خلال التنظيم الإداري الجديد، حيث تمثل مصالح الجهاز المركزيللدولة على مستوى الولاية ، عن طريق الوالي الذي يمثل الوقت الطبيعة المزدوجة والذي يتولى رعاية تلك المصالح . يمثل الوالي السلطة التنفيذية وبعين عن طريق مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء باقتراح من وزير الداخلية، وبالتالي عبارة عن سلطة مركزية ، وهو بمثابة حلقة وصل بين الإدارة المركزية و السلطات الجهوية والمحلية ، يتلقى التعليمات و التوجيهات الخاصة بالسياسة العامة الدولة في كافة المجالات ليتولى نقلها وشرحها إلى السلطات الجهوية والمحلية التابعة له ، تنتهي مهام الوالي بنفس طريقة تعيينه.[2]

تعددت صلاحيات الوالي في مختلف الميادين نذكر منها :

1-تنفيذ القوانين والنظم: للوالي سلطات تنظيمية محدودة تمكنه من اتخاذ بعض القرارات التي يستلزم تطبيق القوانين والنظم، و بعد اتخاذ القرار يرسله مباشرة إلى سلطة الإشراف الذي يبقى الحق لها في التعديل والإثبات أو الإلغاء ،كما يكلف الوالي بالسهر على تطبيق القوانين الصادرة عن الإدارة المركزية .

2- سلطات الوالي في المجال القضائي: يتمتع الوالي بحق القيام بتصليح الإجراءات الخاصة بمعاينة ومتابعة القضايا الإجرامية أو التي تمس الأمن الداخلي والخارجي للدولة وإحالتها للسلطات القضائية المختصة[3] .

3-الحفاظ على الأمن والنظام العام: للوالي سلطة في منح الحق في عقد الاجتماعات واستعمال القوة ضد من يحاول المساس بالأمن العام ، إذ يعتبر رجل شرطة إدارية مسؤولا عن حفظ النظام العام داخل الولاية.

4-التنسيق بين عمل المصالح الفنية المتواجدة في الولاية: يدعوا الوالي رؤساء المصالح الجهوية إلى اجتماعات دورية من أجل التنسيق بين هذه المصالح ، وضبط نشاط الموظفين ، وبهذا يتم إطلاعهم على

[1] سيدي محمد بن سيد آب، المرجع السابق، ص 48

[2] محمد محمود الطالب أحمد، التنظيم الإداري في موريتانيا، مذكرة متريز، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية، جامعة نواكشوط، مخطوطة، 1991-1992، ص 40

[3] المكان نفسه

التوجهات العامة للدولة والتوصيات والإرشادات الواردة من قبل الوزراء ، كما يقتمون نشاطاتهم السابقة وبرامجهم المستقبلية ، وللوالي حق التغيير والتعديل فيها .

5-الإشراف على السلطات الإدارية وتسيير العمال: يمارس الوالي السلطة الإدارية على كافة الموظفين و أعوان الدولة المدنيين وعلى المؤسسات العمومية العاملة في الولاية، كما يشرف.

على الحكام ورؤساء المراكز الإدارية ، وله سلطة في مجال تسيير الأشخاص ، من حيث مواقع خدمة الموظفين ومتابعة منحهم للإجازات والعطل المرضية، كما أن الوالي سلطان في تأديبية العمال وتوجيه الإنذارات والتوبيخ لهم وحتى الفصل المؤقت لفترة تزيد على شهرواحد[1] .

أما فيما يخص اختصاصات الوالي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي الصرف لفائدة المصالح العمومية والإشراف على الخدمات العمومية وتوزيع المساعدات والتدخل في الأسعار و جميع الإعانات. إذن واجهت الإدارة الموريتانية غداة الاستغلال مشاكل عديدة وكانت في الدقيق التحية في البلاد، بحيث أنها تعتمد ورد على أبسط البنى التحتية، إذ يتشكل سكانها من البدو الرحل ووسائلهمالمحدودة.رغم وضع العديد من القوانين إلى أن البلاء لم تتمكن من أداء دورها ومحاولة الإصلاح المتكررة ساهم في تعقيد الوضع، خلال مرحلة ما بعد الاستقلال معان الجهاز الإداري من نقصه في العنصر البشري المؤهل على رفع التحديات ، إذ أن الإصلاحات التي ظهرت والخاصة بالوظيفة العمومية، اقتصرت فقط على بعض الجوانب الشكلية كالتعيين وتحديد الأجور ... في حين أهملت الجوانب الأساسية والمتمثلة في إعداد الموظفين وتأهيلهم قبل ممارستهم لوظائفهم، و تطويرهم على القدرات خلال مسارهم الوظيفي.[2]

إن فشل الإصلاحات في الوصول إلى الهدف المطلوب يعود إلى أنها جاءت في مناخ سياسي أحادي

مركزي، إضافة إلى أن الإصلاحات افتقرت للنظرة الشمولية والأساليب العلمية للإدارة الحديثة، مما أدى إلى ظهور العديد من القوانين الإصلاحية المتداخلة المعدلة والمكملة لبعضها[3]

[1] محمد محمود الطالب أحمد،، المرجع السابق، ص ص 43.40

[2] سيدي محمد ولد محفوظ، المرجع السابق، ص 51

[3] المكان نفسه

لدينا بعض العوامل عجلت بنهاية الحكم المدني على يد الجيش إثر الانقلاب العسكري في العاشر من جويلية 1978 و المتمثلة في : الجفاف الذي ضرب المنطقة خلال السبعيناتحرب الصحراء السنة، 1975 وما تلاها من تداعيات خطيرة على المستوى الأمني والاقتصادي[1].

[1] سيدي محمد ولد محفوظ، المرجع السابق، ص 52

المبحث الثاني– التنظيم الإداري في موريتانيا فترة الحكم العسكري 1978–1991م:

إن الحركة الانقلابية 10 جويلية 1978 على يد اللجنة العسكرية للتقويم الوطني ، لم تكن تجسيد النوازعثورية ولم تصلها شروط سياسيا أو حزبيا . تميزت هذه الفترة بالعديد من الصراعات داخل المجموعة العسكرية، ومحاولات انقلابية متكررة ، عرفت البلاد بالعديد من المواثيق دستورية كانت الطابع المميز لهذه الفترة ومن بينها :

- ميثاق الدستوري 20 جويلية 1978
- ميثاق الدستوري 06 أفريل 1979
- ميثاق الدستوري 4 جانفي 1980
- ميثاق الدستوري 12 ديسمبر 1980
- ميثاق الدستوري 25 أفريل 1981
- ميثاق الدستوري 9 فيفري 1985[1].

في هذه الحقبة منع وجود الحزب الواحد نفسه، وكان من أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطة العسكرية إعادة التسمية التقليدية لولايات التي كان النظام المدني تداول أرقامها مكانها في مسعى لمناهضة القوى التقليدية[2].

أولا– المجالس الإقليمية في موريتانيا 1980:

لقد نص الأمر القانوني رقم 80–144 الصادر بتاريخ5 جويلية 1980 ، على تنظيم الإدارة الإقليمية منطقة نواكشوط ، لكن الجديد الذي جاء به هذا القانون فهو تشكيل المجالس الإقليمية في مختلف الولايات خاصة في القانون 68–242 ، إلى جانب الوالي الذي أصبح بمثابة العضو التنفيذ في المجلس الإقليمي ويتولى دراسته القضايا وتنفيذ القرارات الصادرة عنه في تلك القضايا.[3]

للمجلس الإقليمي دورتان عاديتان سنويا .أما تشكيلة المجالس تضم 15 عضو على الأقل و 20 عضو على الأكثر، وأن يكون من مواليد المنطقة، و حدد الأمر القانوني رقم 83 – 128 الصادر

[1] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق، 53

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا، دراسة في الإصلاح السياسي، دراسات دولية، ع 43، ص 25

[3] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 55

بتاريخ5 جوان 1983 ، طريقه تعيين المجلس ورئيسه و قواعد عمله وصلاحياته ، يدرس المجلس قضايا الولاية، ونص على أن المجلس الإقليمي هيئة تشريحية على مستوى الوحدة الإقليمية اللامركزية ، ويمكن تصديق صلاحيات المجالس الإقليميةإلى نوعين :

1-الصلاحيات المالية: يتولى المجلس دراسة الميزانية والمصادقة عليها بعد أن يتولها الوالي إعدادها ، كما يصادق عليها المجلس الإقليمي في نهاية كل سنة مالية على الحسابات الإدارية وحسابات السبيل و يبدى أيه في قبول الهبات وإبرام الفروض، على أن تعرض الحسابات والمعاملات التي تتجاوز مليوني أوقية على وزير الداخلية قصد المصادقة عليها.[1]

2- الصلاحيات الإدارية:تعتبر المجالس الإقليمية صاحبة القرار في المجالينالاقتصادي والاجتماعي من خلال الخطط والبرامج التنموية في المنطقة ، كما يعمل المجلس على إبرام صفقات عموميته وفتح الطرق ذات المصلحة الجهوية و استغلال الأراضي ... وتبقى قرارات المجلس غير خاضعة لمصادقة سلطة الوصايا على عكس وزير الداخلية تبقى القرارات مرتبطة به، فينبغي البت في المصادقة عليها أو رفضها في أجل لا يتعدى شهرين .

نص القانون رقم 80 -144 ، على وجود دوائر إدارية لا تتمتع بالشخصية المعنوية داخل الولاية وذلك تبعا المساحة الجغرافية لكل ولاية والكثافة السكانية فيها والتي تتمثل في المقاطعات والمراكز الإدارية [2].

حدد مرسوم 80-166، صلاحيات كل من الحاكم ورئيس المركز الإدارية حيث يعمل الأول كممثل السلطة المركزية في المقاطعة ويخضع لسلطة وزير الداخلية في ممارساته لمهامه عن طريق الوالي،

أما رئيس المركز الإداري فهو بمثابة مساعد الحاكم يتلقى منه الأوامر وتكاد صلاحياته لاتخرج عما يتلقاه من تلك الأوامر من قبل الحاكم [3].

[1] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 56

[2] المكان نفسه

[3] المكان نفسه

إن إنشاء المجالس الإقليمية في هذه المرحلة لم يتعدى كونها مجرد مجالس ذات دوار فرنسي، لنصنع بصلاحيات محدودة للغاية ، في ظل الوصاية شبه الكاملة عليها من طرف الإدارة المركزية متمثلة في وزارة الداخلية واللجنة العسكرية للخلاص الوطني من ورائها.[1]

ثانيا–هياكل تهذيب الجماهير1982:

لقد تم إعلان عن إنشاء هياكل تهذيب الجماهير سنة 1981 بعد إلغاء مشروع الدستور و ذلك بهدف الاستعاضة عن التطلعات على الديمقراطية ، بهذا التنظيم الغامض الأهداف التي تم التأكيد على أنها لا تشكل حزبا سياسيا ، وإنما تعتبر أداة لتلقين الجماهير أصول الممارسة الديمقراطية ، بعيدا عن أيما تحزب[2].

أ.التنظيم: شرج بنية هياكل تهذيب الجماهير بدء من الخلايا على مستوى الأحياء والقرى والأرياف مرورا للجان المقاطعات واللجان الجهوية انتهاء بالكتاب التنفيذيين[3] .

1.على المستوى الوطني: تشكل هياكل تهذيب الجماهير جزء لا يتجزأ من الأمانة الدائمة للجنة العسكرية، حيث يتولى قيادتها ومراقبة عملها لجنة تنفيذية مكونة من :

*الرئيس: الأمين الدائم للجنة العسكرية للخلاص الوطني

*نائب الرئيس:الأمين الدائم المساعد.[4]

أما فيما يخص اللجنة التنفيذية وهيا مواصلة التنظيم المحاضرات والملتقيات والمهرجانات ذاتالعلاقة مع المكان، وذلك تحت إشراف الأمين الدائم للجنة العسكرية، حيث بتشكل أعضاءها من: (أمين التوجيه ،أمين التنظيم، أمين الاقتصاد والعمل التطوعي، أمين الثقافة والأخلاق الإسلامية والعمل الاجتماعي) .

[1] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق، ص ص56-57

[2] سيدي محمد بن سيد آب، المرجع السابق، ص 34

[3] السيد ولد أباه و آخرون، موريتانيا الثقافية و الدولة و المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 122

[4] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 58

2.على مستوى الولايات: يتولى رئاسة هذه اللجنة قائد المنطقة العسكرية، وفي حالة عدم وجود القائد يتولى الواليرئاستها ، أما الأعضاء الباقون فينتخبون حسب الأغلبية منطرف لجان المقاطعات ، وتتولى هذه اللجان المهام التالية :

- تنسيق وتنظيم نشاط اللجان .
- تنظيم المؤتمر الجهوي .
- رسم و تحقيق برامج التهذيب الجماهيري في إطار خطة العمل الجهوي
- تنفيذ توجيهات الأمانة الدائمة للجنة العسكرية الخلاص الوطني[1].

3.على مستوى المقاطعات: شكل لجنة المقاطعة من نفس الأعضاء المكونين للجنةالجهوية باستثناء نائب الرئيس .

4.على مستوى المنطقة: يتم تحديد المناطق من طرف اللجان الجهويةوتصادق عليها اللجنة التنفيذية ، وعلى مستوى كل منطقة بشكل مكتب لها، ويعتبر رؤساء المراكز الإداريةبمثابة منسقين المناطق و ينتخب أعضاء مكتب المنطقة – باستثناء المنسق إذا كان رئيس المركز الإداري – من طرف أعضاء مكاتب الأحياء التابعة للمنطقة .

5.على مستوى الحي: تتكون الحي من 10خلايا ويمكن أن يصل لحدا على إلى 13خلية و 7 خلايا كحد أدنى ، ويتكون مكتب الحب من أعضاء الخلايا و يتولى مهمة تأطير الجماهيروتعبئتها.[2]

6.على مستوى الخلية:تتكون الخلية من10 عائلات ويمكن أن تصل لوحد أعلى إلى 13 عائلة وكحد أدنى يمكن أن تهبط إلى7 عائلات، ويعين رؤساء هذه العائلات مسؤول الخلية ، ويتولى أعضاء الخلية في إنجاز واجباتهم المدنية .

ب.الهيئات:تتمثل الهيئات التابعة لهياكل تهذيب الجماهير في المؤتمر الوطني المؤتمر الجهوي والجمعيات العامة.

[1] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 58
[2] نفسه، ص 59

1.المؤتمر الوطني:يعقد المؤتمر الوطني دورة كل سنة ، يتم تحديد تاريخها و جدول أعمالها من طرف اللجنة الدائمة باقتراح من الأمين الدائم، حيث يستطيع المؤتمر تقديم اقتراحات تعرض على اللجنة العسكرية البت فيها واتخاذ القرارات التي تراها مناسبة[1].

2.المؤتمر الجهوي: يدرس ويعطي رأيه حول تقرير والى الولاية حول النشاط

الحكومي مستوى الولاية بالإضافة إلى تقرير حول رئيس اللجنة عن نشاط هياكل تهذيب الجماهير، ويضم أعضاء اللجنة الجهوية وأعضاء لجنة المقاطعة ، ويعقد دورته مرة كل سنة[2].

3.المؤتمر على مستوى المقاطعة: بدرس و يعطي رأيه حول نشاط الهياكل وحول تقرير الحاكم عن النشاط الحكومي على مستوى المقاطعة، ويجتمع مرة كل سنة و يضم أعضاء لجنة المقاطعة وأعضاء مكاتب المناطق، وترفع أعمال المؤتمر إلى المؤتمر الجهويلاتخاذ القرارات

4.الجمعيات العامة: يشارك فيها جميع أعضاء مكاتب الأحياء وكذا العائلات وتنعقد على مستوى المناطق والأحياء، حيث يتم من خلالها انتخاب مكاتب الأحياء ورؤساء الخلايا.

إن هياكل تهريب الجماهير لم تكن هيئات سياسية تهدف إلى إعداد المواطنينللمساهمة في تسيير شؤون العامة للبلاد . بل ساهمت بشكل فعال في تثبيت أركان النظام العسكري و متابعة خصومه في كل مكان[3] .

ثالثا– البلديات والمجالس المحلية 1986:

وفقا للمرسوم رقم 87 – 289 الصادر في 20 ديسمبر 1987 الذي يلغي و يحل محل المرسوم رقم 86-131 الصادر في 13 أوت 1986يلاحظ أن الوحدة الإدارة، التي تتمثل مجتمعا محليا إقليما من مجتمعات القانون العالم والتي تتميز بشخصية معنوية و استقلال إداري ، تنهض بإدارة مصالحها المحلية

[1] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 60
[2] نفسه، ص 61
[3] سيدي محمد ولد سيد آب، المرجع السابق، ص 35

و بعد صدور ثم تعميم التجربة على مستوى المقاطعات والتجمعان القروية، وهكذا تم إنشاء 208 بلدية ، وتم تجديدها جميعا سنة 1990 ، ولذلك اعتبرت إقامة المجالس البلدية خطوة في طريق الديمقراطية[1].

أ.المجلس البلدي وصلاحيات: يتكون المجلس البلديمن مجموعة من الأعضاء يتحدد عددهم من خلال عدد سكان البلديات و يعتبر المجلس البلدي الإدارة التنفيذية للبلدية ويمثل السلطة العليا في البلدية، حيث يتمتع بصلاحيات هامة في إدارة الشؤون المحلية . ومن بين هذه الصلاحيات :

- المصادقة على ميزانية البلدية .
- تحديد موارد البلدية .
- يمتلك المجلس سلطة الترخيص للعمدة .
- كما يدرس ويصادق على حسابات الإدارية وحسابات التسيير .

يعقد المجلس البلدي أربع مرات دورات عادية سنويا ولا تتجاوز مدة الدورة 10 أيام، ويمكن أن تمدد أيام الدورة بمصادقة السلطة الوصية بطلب من العمدة، كما يمكن للعمدة أن يستدعي المجلس ويوجه استدعاءللأعضاء[2].

ب.العمدة وصلاحياته:

1.العمدة كأداة تنفيذية في البلدية والممثل لها: حيث يسهر العمدة على توفير الشروط الضرورية لتقيد ماورد في مداولات المجلس البلدي، وهو كذلك الممثل الشرعي أمام العدالة فيما يخص القضايا المدنية والإدارية ،كما أنه يدير شؤون البلدية تحت رقابة المجلس البلدي ووصاية وزير الداخلية .

2.العمدة كوكيل للدولة: يعتبر العمدة ونوابه ضباطا للحالة المدينة ومسؤولين عن المصالح المتعلقة بها في البلدية ، وهو ضابط للشرطة القضائية ، كما أنه يمتلك سلطة الشرطة البلدية ، كما أنه يسهر على القيام بالإجراءات الضرورية للرفع منه المستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدية . وفي حالة غياب العمدة ينوبعنه أحد نوابه في سير شؤون البلدية، ويساعد العمدة في

أداء مهامه أمين عام البلدية[1].

[1] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 65

[2] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق، ص ص ، 66-67

ت.النظام المالي للبلديات:

تتضمن ميزانية البلدية كل سنةمالية كافة الإيرادات والنفقات التابعة للبلدية ويتولى العمدة إعداد الميزانية وعرضها على المجلس البلدي، ومن ثم عرضها على السلطات الإدارية المحلية التي تنقلها بدورها مرفوقةبآرائها وملاحظاتها إلى وزير الداخلية المصادقة عليها.[2]

1.إيرادات البلدية: تتشكل ميزانية البلدية من إيرادات عادية تشمل مداخيل الضرائب الوطنية التي تتم جبايتها داخل البلدية ، أن الإيرادات غير العادية تتضمن الهدايا المساعداتوالهبات[3].

2.نفقات البلدية: تتمثل هذه النفقات في القيام بأعمال البلدية من تغطية مصاريف الإدارات و المصالح البلدية ، وتغطية تكاليف دراسات و انجاز المشاريع التربوية و الصحية والحضرية ، وجميع المشاريع التي ستدفع بعجلة التنمية داخل البلدية.

ج.النظام الانتخابي للبلديات:

ينتخب المجلس البلدي عن طريق الاقتراع العام الحر و السري لمدة 5 السنوات، أما حق الانتخاب فيشمل كل موريتاني أتم 21 السنة، و يتمتع بكامل حقوقه السياسية والمدنية، لكن يجب أن يكون مسجلا في اللوائح الانتخابية، وأن يثبت إقامة علترابالبلدية . ويتم تشكيل اللوائح الانتخابية على أساس الإحصاء الإداري.[4]

يتم الترشح في إطار لائحة تضم مجموعة من المرشحين يختارون لأنفسهم اسما للائحتهموألوان لأوراقهم الانتخابية، أما المترشح فيحق لكل مواطن أكمل 27 سنة لا تتوفر فيه إحدى. الشروط التي تمنع ذلك. يفتح المجال للمترشحين لخوض غمار الحملة الانتخابية لمدة 21 يوما قبل موعد الاقتراع في حالة لم تتحصل اللائحة الأولى على الأغلبية يتم اللجوء إلى دور ثاني تشارك فيه اللائحتان الحاصلتان،

---

[1]نفسه، ص 67

[2]سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق،، ص 68

[3]المكان نفسه

[4]المكان نفسه

على أكبر عدد من الأصوات، وبناء على النتائج تقسم هاتان اللائحتان مقاعد المجلس البلدي حسب عدد الأصوات المتحصل عليها منه كل طرف[1] .

1.العلاقة بين البلديات والسلطة الوصية:

من خلال الصلاحيات المنظمة في قانون البلديات للبلاد، نظمت العلاقة بين هذه الهيئات المحلية والإدارية المركزية ومنع الوصاية عليها لوزير الداخلية، من خلال المقرر الصادر عن وزير الداخلية رقم 87/031 ثم تأكيد على ممارسة وزير الداخلية للسلطة على البلديات وتفويضه صلاحيات سلطة الإدارة المحلية منذ سنة 1986م خاضت موريتانيا تجربة في مجال البلديات، إذ تعتبر خطوة هامة نحو إتاحة الفرصة للمواطنين في كامل البلاد لمواجهة مشاكلهم والبحث عن حلول لها، و التحقيق عن الإدارة المركزية من أعباء تجميع كافة السلطات وإدارة مجموع القطر الوطني الشاسع الواسع انطلاقا من مركز واحد.

في إطار القانون الجديد في إدارة الشؤون المحلية ورغم ما تمتعت به البلديات من صلاحيات لكن ظلت البلديات مرتبطة بالسلطات المركزية، وظل التنسيق بين الجهات المركزية والمحلية تطبعه التبعية أكثر من الاستقلالية[2].

[1] نفسه، ص 69

[2] سيدي ولد محمد محفوظ ، المرجع السابق، ص 69

خلاصة الفصل :

إن الإدارة المحلية في موريتانيا بعد الاستقلال لم تكن وليدة الصدفة بل كانت نتيجة لعدة أسباب أهمها تنظيمات الاحتلال الفرنسي و ذلك من خلال نقل النموذج الفرنسي.

إن إنشاء المجالس الإقليمية في هذه المرحلة لم يتعدى كونها مجرد مجالس ذات دور التشريعيتمتع بصلاحيات محدودة ، في ظل الوصاية شبه الكاملة عليها من طرف الإدارة المركزية .

إن التجربة التي خاضتها موريتانيا منذ1986 في مجال البلديات، تعتبر بحق خطوة هامة في تلك المرحلة نحو إتاحة الفرصة للمواطنين في كامل أنحاء التراب الوطني لمواجهة مشاكلهماليومية والبحث عن حلول ملائمة .

هياكل تهذيب الجماهير لم تكن هيئات سياسية إدارية تهدف إلى إعداد المواطنين للمساهمة في تسييرالشؤون العامة للبلاد، بقدر ما كانت إحدى المؤسسات العسكرية التي ساهمت بشكل فعال في تثبيت أركان النظام العسكرة ومتابعة خصومه في كل مكان .

و قد اتضح لنا أن المتغيرات السياسية التي عاشتها موريتانيا انعكست بشكل كبير على التنظيم الإداري في جانبيه المركزي و اللامركزي، في شكل إصلاحات لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

خـاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه و في اطار الإشكالية التي طرحناها و المتمثلة في:فما طبيعة نظام الحكم في موريتانيا و شكل النظام االسياسي و الإداري و تطور كل منهما خلال فترة الحكم المدني و العسكري (1960-1991م) ؟

خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات و الاستخلاصات يمكن حصرها في النقاط التالية:

أن موريتانيا عرفت التنظيم السياسي و الإداري قبل قيام الدولة الوطنية من خلال القبائل و الإمارات.

- عرفت موريتانيا التنظيم االسياسي من خلال اشراكها في تنظيم إقليمي استعماري و هو تنظيم غرب إفريقيا الفرنسية، كما عرفت التقسيم الإداري، كما صارت تحكم بوالي عام ابتداء من 1920م
- بدأت الدولة الوطنية في موريتانيا خطواتها الأولى بإعلان الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي 28 نوفمبر 1960م، كما شهدت البلاد الموريتانية عدة دساتير من أهمها دستور 1961م، الذي كان من أهم نقاطه تكريس الأحادية الحزبية و رفض التعددية، و تقديم صورة جديدة للحكم، كالسلطة التشريعية، السلطة التنفيذية و الرئيس هو السلطة العليا في البلاد، أما السلطة القضائية هي هيئة تابعة للدولة تكمن مهمتها في تحقيق العدالة، لتمر بعدها بمراحل متباينة من حيث التنظيم السياسي، و يمكننا تمييز مرحلتين رئيسيتين من التنظيم السياسي للدولة الوطنية في موريتانيا، و ذلك من خلال فترة الدراسة للموضوع، هي الفترة المدنية أو الجمهورية الأولى 196-1978، ثم الفترة العسكرية 1978-1991.
- إن حزب الشعب الموريتاني ظل طيلة فترة حكم ولد داداه الأداة الوطنية الوحيدة التي تملك التدخل و إحداث عملية التغيير على هرم السلطة في البلاد، حيث عمل و نجح في ذلك على استخدام مبدأ الاحتواء أو الإقصاء.
- عمد الرئيس ولد داداه إلى إجراءات هزت الوصاية الفرنسية من خلال مراجعة الاتفاقيات مع فرنسا سنة 1972م، و إنشاء العملة الوطنية سنة 1973، بالإضافة إلى تأميم شركة الحديد الموريتانية ميرفا سنة 1974.

- كانت السياسة الخارجية فترة الحكم المدني مبنية على الحياد و إقرار السلام العالمي.
- تعددت الأسباب حول الانقلاب على ولد داداه بين سياسية و اقتصادية و اجتماعية، و قد مثلت حرب الصحراء القشة التي قسمت ظهر البعير، ذلك أن تأثيرها المباشر كان وراء القيام بانقلاب عسكري على نظام الرئيس المختار ولد داداه 10جويلية 1978.
- بعد الانقلاب على ولد داداه قامت اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني بإلغاء العمل بدستور 1961م، و استبداله بالمواثيق الدستورية العسكرية، و إنشاء هياكل تهذيب الجماهير، لكي تكون أداة لممارسة الديمقراطية.
- لعبت المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في تغيير النظام السياسي للدولة.
- شهدت المرحلة الثانية من فترة الحكم العسكري عدم الاستقرار في الهرم السلطوي للجنة العسكرية و ذلك بسبب تنافس العسكر فيما بينهم على السلطة.
- عرفت فترة الحكم العسكري وصول أربعة رؤساء إلى السلطة بعد انقلاباتهم الناجحة، حيث أصبحت الانقلابات في موريتانيا أسلوبا جديدا للوصول إلى السلطة.
- كان للانقلابات العسكرية تأثيرا كبيرا في التنظيم السياسي الموريتاني خاصة من ناحية الوصول للسلطة، ما أدى إلى انتشار الفساد في السياسة العامة للبلاد و عدم قدرة الرئيس التحكم في البلاد.
- أما بالنسبة للتنظيم الإداري، و بعد دراستنا للتطور التاريخي للتنظيم الإداري في موريتانيا بدءا من التنظيم القبلي و الأميري، و ما عرفاه من غياب الدولة المركزية و سيطرة القيادات التقليدية، و مرورا بالتنظيم الاستعماري الذي كرس مفهوم الخضوع و التبعية، و انتهاء بالتنظيم فترة الاستقلال و ما شهد من محاولات لبناء الدولة الوطنية التي لازلت نشأتها منذ سنة 1960م حتى الآن تعاني من عدم الاستقرار نتيجة الانقلابات العسكرية.
- كان التنظيم الإداري في موريتانيا المعمول به بعد استقلالها موروث عن الاحتلال الفرنسي، و تجسد ذلك في أول إصلاح إداري شهدته البلاد سنة 1968م
- شهد التنظيم الإداري في موريتانيا فترة الحكم العسكري تغييرا حيث تم إنشاء المجالس الإقليمية في مختلف الولايات الموريتانية سنة 1980، بالإضافة إلى إعلان إنشاء هياكل تهذيب الجماهير سنة 1981م، كما شهدت سنة 1986م إنشاء 208 بلدية.

الملاحق

ملحق (1)

خريطة موريتانيا السياسية بعد الاستقلال

المرجع = https://arabic.mapsofworld.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:06

ملحق (2)

صورة الرئيس المختار ولد داداه

المرجع = "رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (3)

صورة الرئيس مصطفى ولد السالك

المرجع ="رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (4)

صورة محمد محمود ولد أحمد لولي

المرجع ="رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (5)

صورة محمد خونا ولد هيدالة

المرجع ="رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (6)

صورة معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

المرجع ="رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (7)

أولا: الحقبة المدنية 1960-1978

الرئيس	الحقبة	طبيعة الحكم	تداول السلطة
المختار ولد داداه	من 28 نوفمبر 1960	نظام سياسي شديد المركزية	أول رئيس في موريتانيا المستقلة عن طريق الانتخاب
	إلى 10جويلية 1978	يقوده حزب واحد منذ سنة 1964	حزب الشعب الموريتاني

ثانيا: الحقبة العسكرية 1978-1991

الرئيس	الحقبة	طبيعة الحكم	تداول السلطة
مصطفى ولد محمد السالك	من جويلية 1978 إلى جانفي 1980	نظام عسكري تميز بالضعف و سلطة مطلقة	انقلاب عسكري
محمد محمود ولد أحمد لولي	جانفي 1980	نظام حكم عسكري، و عدم استقرار سياسي	استولى على الحكم بعد استقالة الرئيس محمد السالك
محمد خونا ولد هيدالة	من جانفي 1980 إلى ديسمبر 1984	نظام عسكري	انقلاب عسكري
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع	من ديسمبر 1984 إلى 1991	نظام حكم عسكري شديد المركزية	انقلاب عسكري

رؤوساء دولة موريتانيا بعد الاستقلال و طبيعة تداول الحكم فيها (1960-1991م)

المرجع =خيري عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات دولية، ع 43، ص 28

ملحق (7)

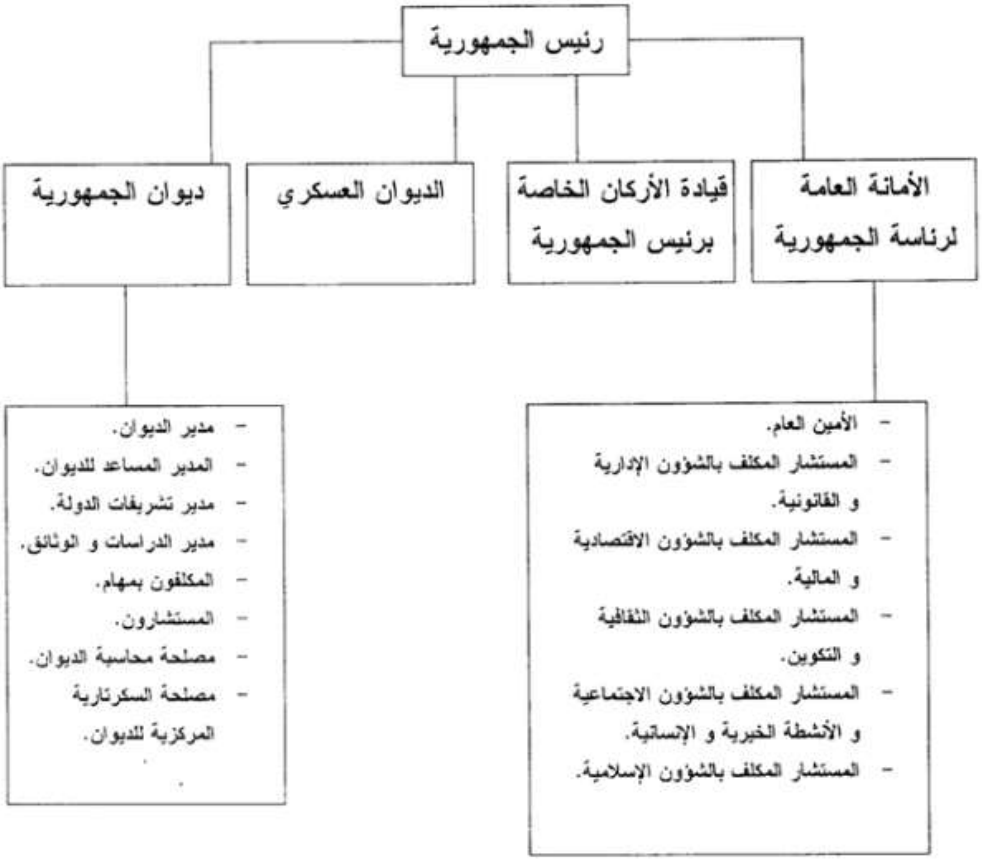

شكل يبين الهيكل التنظيمي لرئاسة الجمهورية

المرجع =سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق ص 76

ملحق (8)

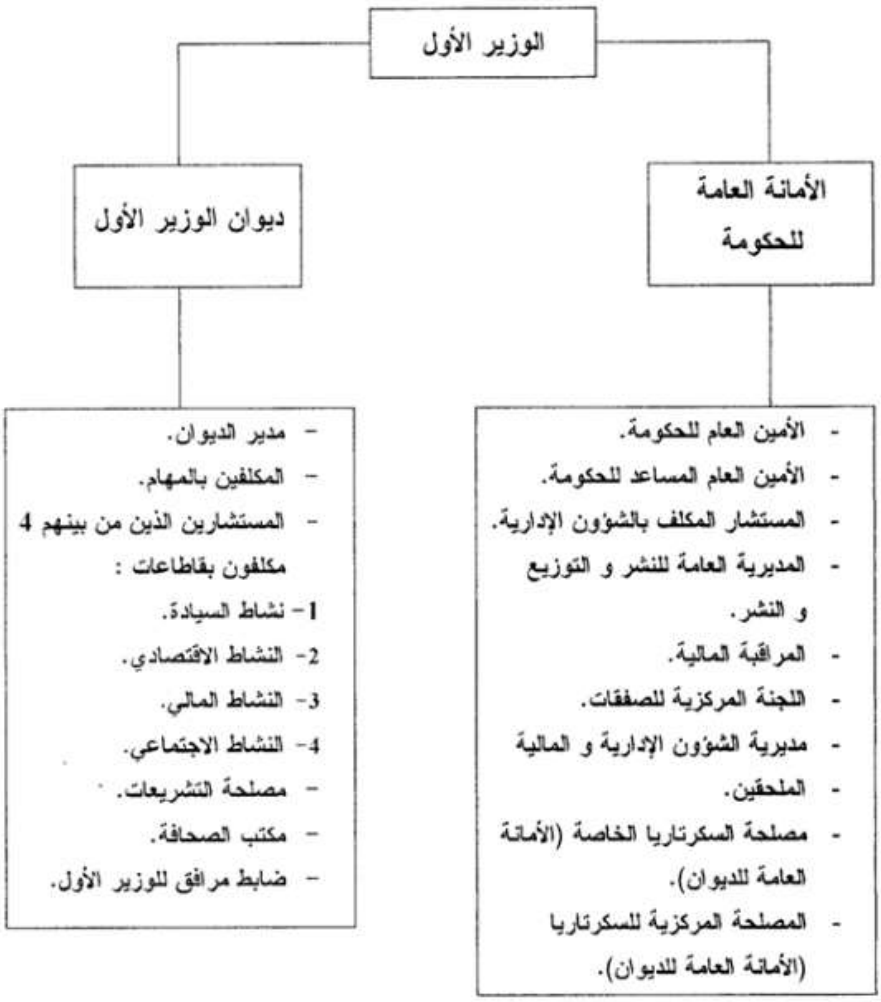

الهيكل التنظيمي للوزارة الأولى

المرجع =سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق ص 79

ملحق (9)

شكل يبين الترتيب الهرمي للسلطة في تنظيم هياكل تهذيب الجماهير

المرجع =سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق ص 63

ملحق (10)

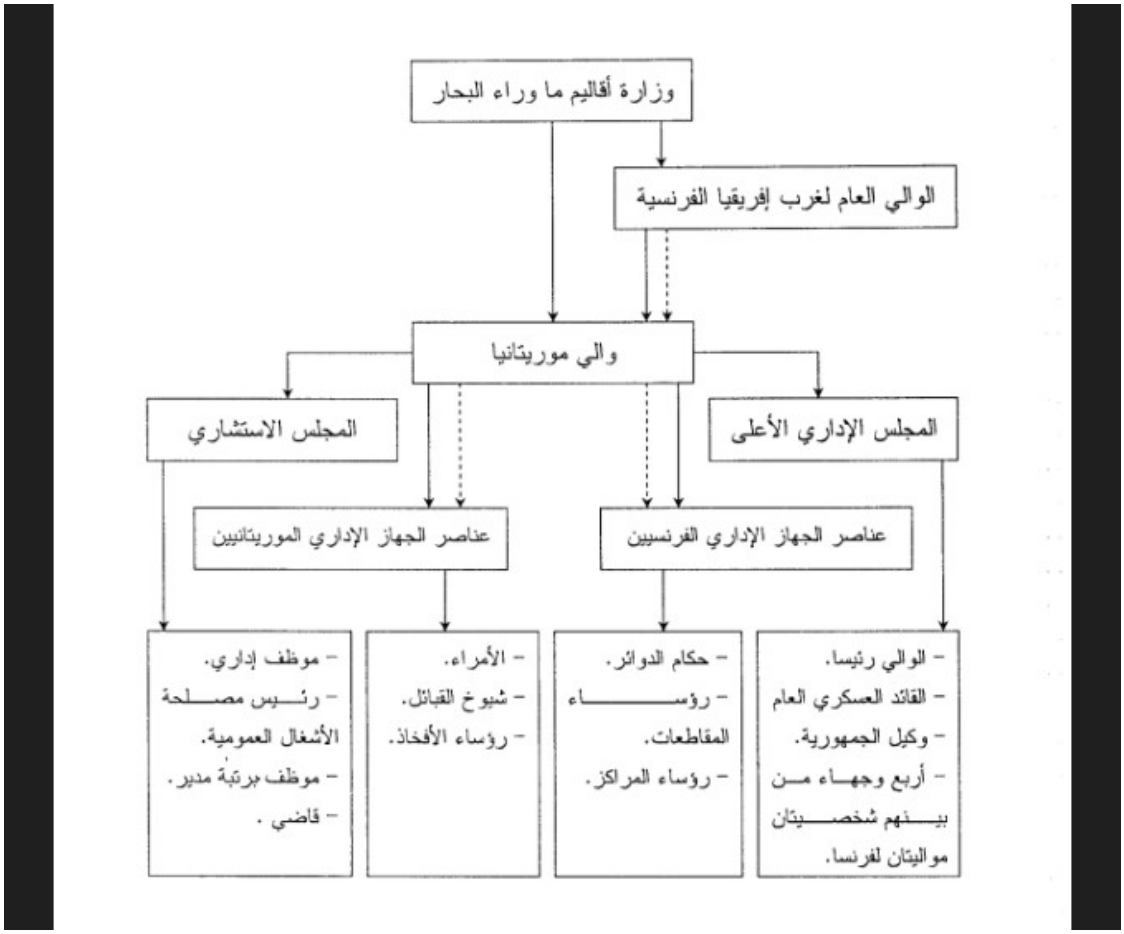

شكل يبين هيئات الإدارة الاستعمارية و العلاقة ما بينهما

المرجع =سيدي محمد ولد محمد محفوظ، المرجع السابق ص 40

ملحق (11)

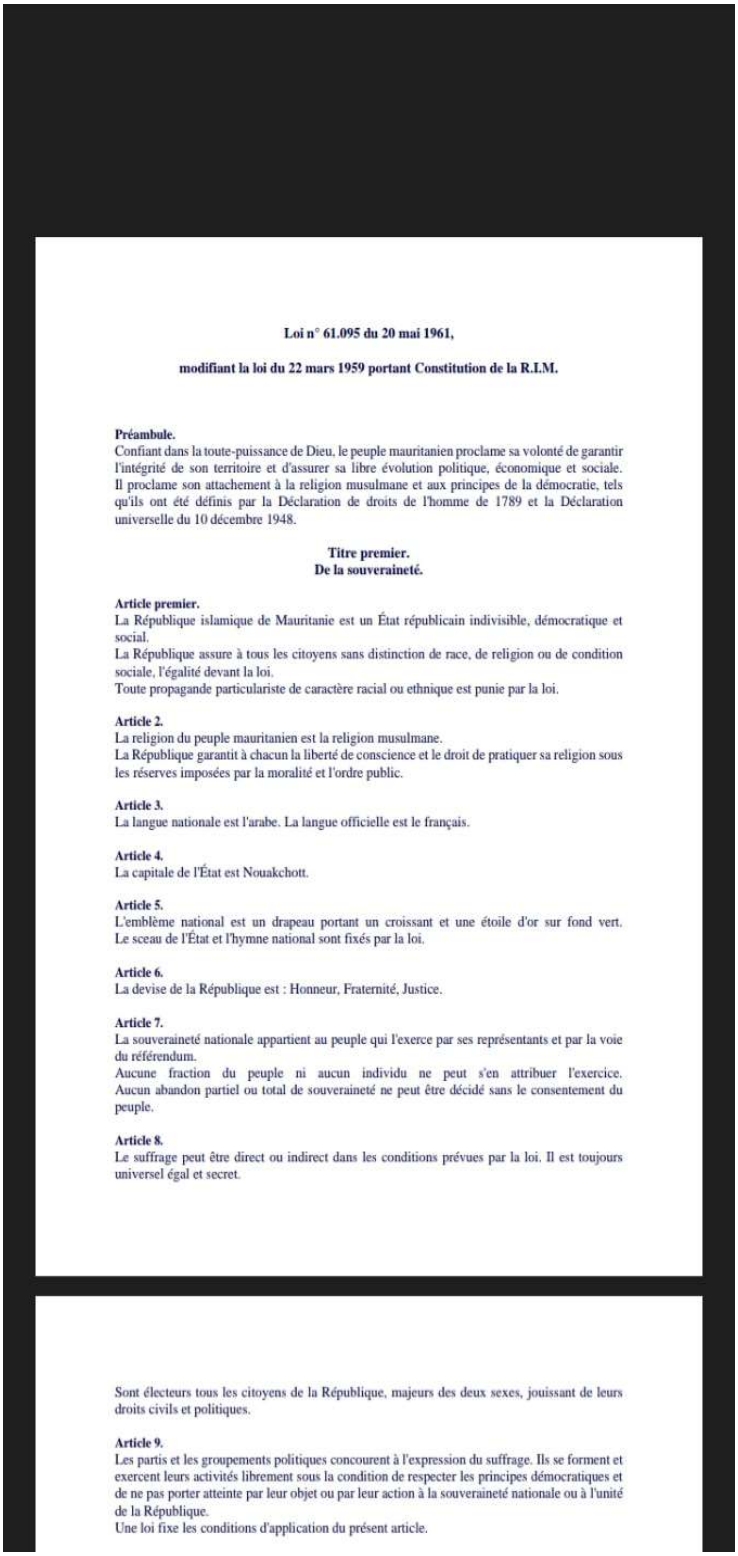

Loi n° 61.095 du 20 mai 1961,

modifiant la loi du 22 mars 1959 portant Constitution de la R.I.M.

Préambule.
Confiant dans la toute-puissance de Dieu, le peuple mauritanien proclame sa volonté de garantir l'intégrité de son territoire et d'assurer sa libre évolution politique, économique et sociale. Il proclame son attachement à la religion musulmane et aux principes de la démocratie, tels qu'ils ont été définis par la Déclaration de droits de l'homme de 1789 et la Déclaration universelle du 10 décembre 1948.

Titre premier.
De la souveraineté.

Article premier.
La République islamique de Mauritanie est un État républicain indivisible, démocratique et social.
La République assure à tous les citoyens sans distinction de race, de religion ou de condition sociale, l'égalité devant la loi.
Toute propagande particulariste de caractère racial ou ethnique est punie par la loi.

Article 2.
La religion du peuple mauritanien est la religion musulmane.
La République garantit à chacun la liberté de conscience et le droit de pratiquer sa religion sous les réserves imposées par la moralité et l'ordre public.

Article 3.
La langue nationale est l'arabe. La langue officielle est le français.

Article 4.
La capitale de l'État est Nouakchott.

Article 5.
L'emblème national est un drapeau portant un croissant et une étoile d'or sur fond vert. Le sceau de l'État et l'hymne national sont fixés par la loi.

Article 6.
La devise de la République est : Honneur, Fraternité, Justice.

Article 7.
La souveraineté nationale appartient au peuple qui l'exerce par ses représentants et par la voie du référendum.
Aucune fraction du peuple ni aucun individu ne peut s'en attribuer l'exercice.
Aucun abandon partiel ou total de souveraineté ne peut être décidé sans le consentement du peuple.

Article 8.
Le suffrage peut être direct ou indirect dans les conditions prévues par la loi. Il est toujours universel égal et secret.

Sont électeurs tous les citoyens de la République, majeurs des deux sexes, jouissant de leurs droits civils et politiques.

Article 9.
Les partis et les groupements politiques concourent à l'expression du suffrage. Ils se forment et exercent leurs activités librement sous la condition de respecter les principes démocratiques et de ne pas porter atteinte par leur objet ou par leur action à la souveraineté nationale ou à l'unité de la République.
Une loi fixe les conditions d'application du présent article.

دستور موريتانيا 20 ماي 1961م

المرجع = "رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (12)

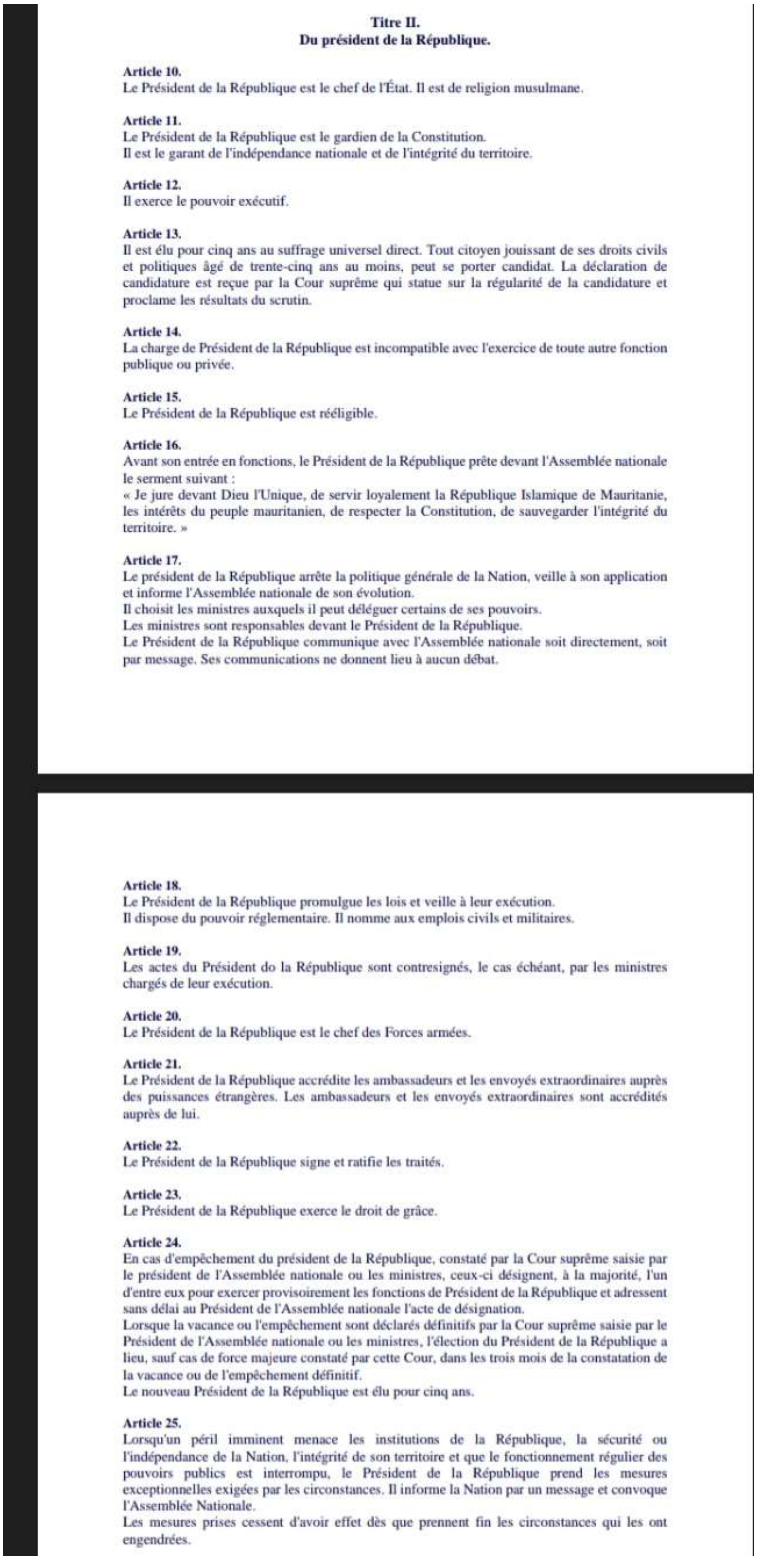

Titre II.
Du président de la République.

Article 10.
Le Président de la République est le chef de l'État. Il est de religion musulmane.

Article 11.
Le Président de la République est le gardien de la Constitution.
Il est le garant de l'indépendance nationale et de l'intégrité du territoire.

Article 12.
Il exerce le pouvoir exécutif.

Article 13.
Il est élu pour cinq ans au suffrage universel direct. Tout citoyen jouissant de ses droits civils et politiques âgé de trente-cinq ans au moins, peut se porter candidat. La déclaration de candidature est reçue par la Cour suprême qui statue sur la régularité de la candidature et proclame les résultats du scrutin.

Article 14.
La charge de Président de la République est incompatible avec l'exercice de toute autre fonction publique ou privée.

Article 15.
Le Président de la République est rééligible.

Article 16.
Avant son entrée en fonctions, le Président de la République prête devant l'Assemblée nationale le serment suivant :
« Je jure devant Dieu l'Unique, de servir loyalement la République Islamique de Mauritanie, les intérêts du peuple mauritanien, de respecter la Constitution, de sauvegarder l'intégrité du territoire. »

Article 17.
Le président de la République arrête la politique générale de la Nation, veille à son application et informe l'Assemblée nationale de son évolution.
Il choisit les ministres auxquels il peut déléguer certains de ses pouvoirs.
Les ministres sont responsables devant le Président de la République.
Le Président de la République communique avec l'Assemblée nationale soit directement, soit par message. Ses communications ne donnent lieu à aucun débat.

Article 18.
Le Président de la République promulgue les lois et veille à leur exécution.
Il dispose du pouvoir réglementaire. Il nomme aux emplois civils et militaires.

Article 19.
Les actes du Président do la République sont contresignés, le cas échéant, par les ministres chargés de leur exécution.

Article 20.
Le Président de la République est le chef des Forces armées.

Article 21.
Le Président de la République accrédite les ambassadeurs et les envoyés extraordinaires auprès des puissances étrangères. Les ambassadeurs et les envoyés extraordinaires sont accrédités auprès de lui.

Article 22.
Le Président de la République signe et ratifie les traités.

Article 23.
Le Président de la République exerce le droit de grâce.

Article 24.
En cas d'empêchement du président de la République, constaté par la Cour suprême saisie par le président de l'Assemblée nationale ou les ministres, ceux-ci désignent, à la majorité, l'un d'entre eux pour exercer provisoirement les fonctions de Président de la République et adressent sans délai au Président de l'Assemblée nationale l'acte de désignation.
Lorsque la vacance ou l'empêchement sont déclarés définitifs par la Cour suprême saisie par le Président de l'Assemblée nationale ou les ministres, l'élection du Président de la République a lieu, sauf cas de force majeure constaté par cette Cour, dans les trois mois de la constatation de la vacance ou de l'empêchement définitif.
Le nouveau Président de la République est élu pour cinq ans.

Article 25.
Lorsqu'un péril imminent menace les institutions de la République, la sécurité ou l'indépendance de la Nation, l'intégrité de son territoire et que le fonctionnement régulier des pouvoirs publics est interrompu, le Président de la République prend les mesures exceptionnelles exigées par les circonstances. Il informe la Nation par un message et convoque l'Assemblée Nationale.
Les mesures prises cessent d'avoir effet dès que prennent fin les circonstances qui les ont engendrées.

دستور موريتانيا 20 ماي 1961م

المرجع = "رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (13)

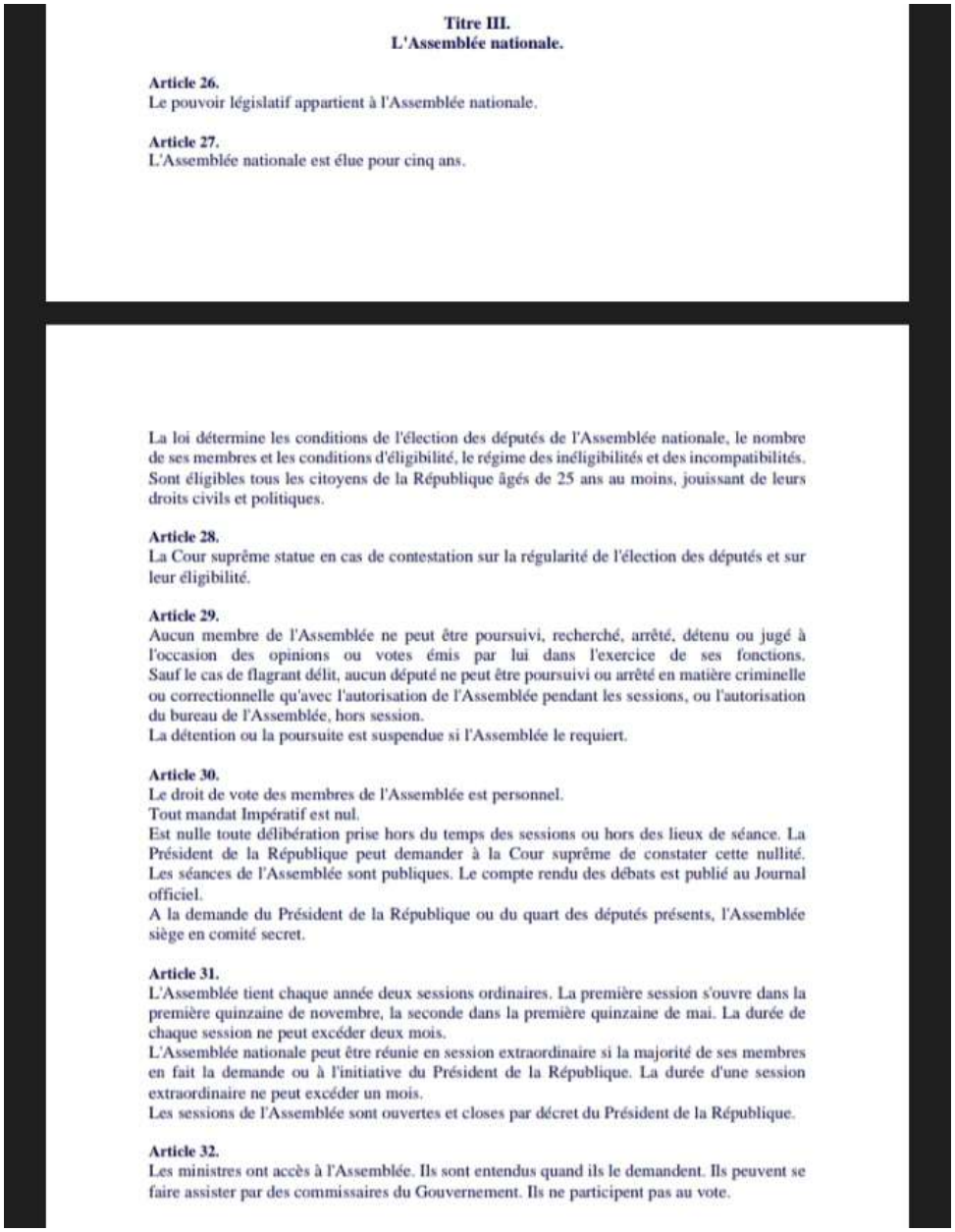

Titre III.
L'Assemblée nationale.

Article 26.
Le pouvoir législatif appartient à l'Assemblée nationale.

Article 27.
L'Assemblée nationale est élue pour cinq ans.

La loi détermine les conditions de l'élection des députés de l'Assemblée nationale, le nombre de ses membres et les conditions d'éligibilité, le régime des inéligibilités et des incompatibilités. Sont éligibles tous les citoyens de la République âgés de 25 ans au moins, jouissant de leurs droits civils et politiques.

Article 28.
La Cour suprême statue en cas de contestation sur la régularité de l'élection des députés et sur leur éligibilité.

Article 29.
Aucun membre de l'Assemblée ne peut être poursuivi, recherché, arrêté, détenu ou jugé à l'occasion des opinions ou votes émis par lui dans l'exercice de ses fonctions. Sauf le cas de flagrant délit, aucun député ne peut être poursuivi ou arrêté en matière criminelle ou correctionnelle qu'avec l'autorisation de l'Assemblée pendant les sessions, ou l'autorisation du bureau de l'Assemblée, hors session.
La détention ou la poursuite est suspendue si l'Assemblée le requiert.

Article 30.
Le droit de vote des membres de l'Assemblée est personnel.
Tout mandat Impératif est nul.
Est nulle toute délibération prise hors du temps des sessions ou hors des lieux de séance. La Président de la République peut demander à la Cour suprême de constater cette nullité. Les séances de l'Assemblée sont publiques. Le compte rendu des débats est publié au Journal officiel.
A la demande du Président de la République ou du quart des députés présents, l'Assemblée siège en comité secret.

Article 31.
L'Assemblée tient chaque année deux sessions ordinaires. La première session s'ouvre dans la première quinzaine de novembre, la seconde dans la première quinzaine de mai. La durée de chaque session ne peut excéder deux mois.
L'Assemblée nationale peut être réunie en session extraordinaire si la majorité de ses membres en fait la demande ou à l'initiative du Président de la République. La durée d'une session extraordinaire ne peut excéder un mois.
Les sessions de l'Assemblée sont ouvertes et closes par décret du Président de la République.

Article 32.
Les ministres ont accès à l'Assemblée. Ils sont entendus quand ils le demandent. Ils peuvent se faire assister par des commissaires du Gouvernement. Ils ne participent pas au vote.

دستور موريتانيا 20 ماي 1961م

المرجع = "رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (14)

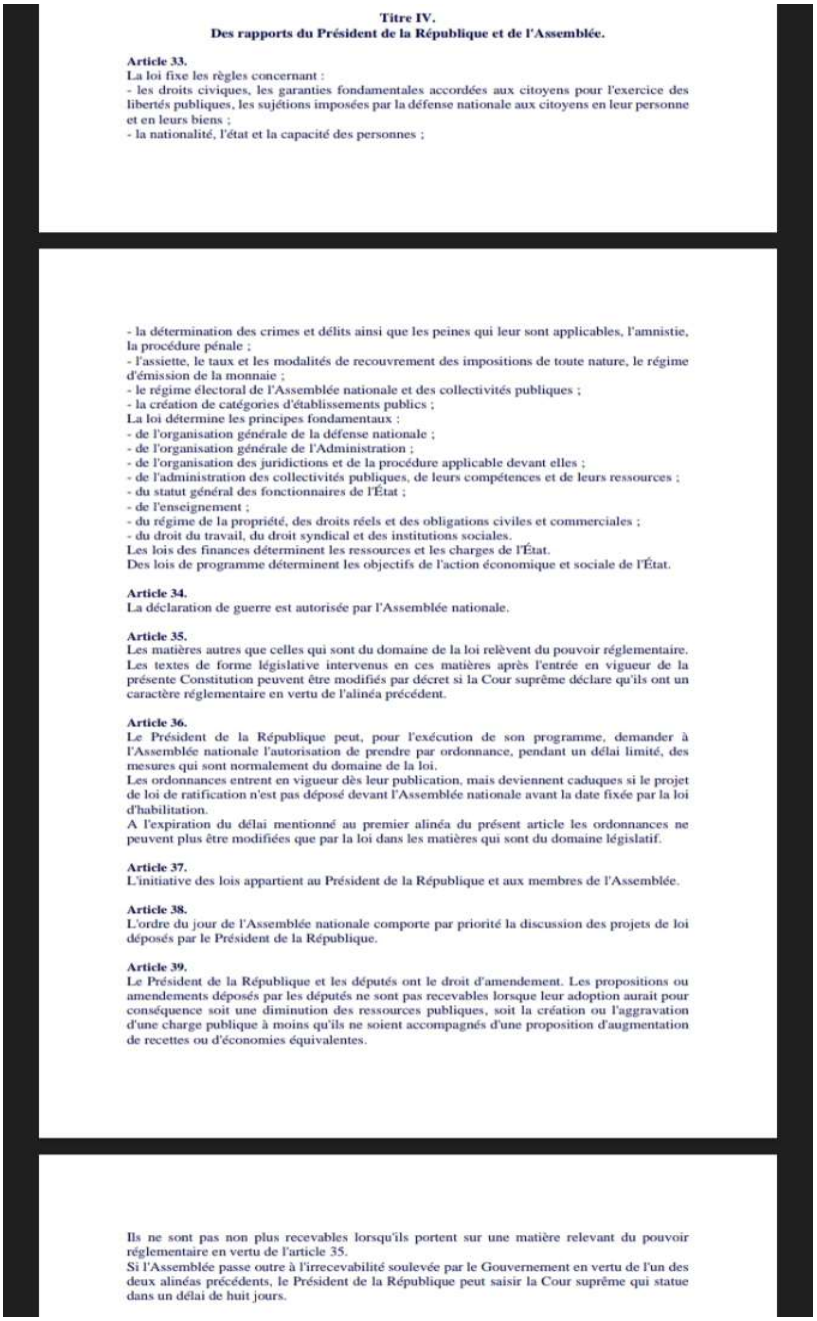

Titre IV.
Des rapports du Président de la République et de l'Assemblée.

Article 33.
La loi fixe les règles concernant :
- les droits civiques, les garanties fondamentales accordées aux citoyens pour l'exercice des libertés publiques, les sujétions imposées par la défense nationale aux citoyens en leur personne et en leurs biens ;
- la nationalité, l'état et la capacité des personnes ;

- la détermination des crimes et délits ainsi que les peines qui leur sont applicables, l'amnistie, la procédure pénale ;
- l'assiette, le taux et les modalités de recouvrement des impositions de toute nature, le régime d'émission de la monnaie ;
- le régime électoral de l'Assemblée nationale et des collectivités publiques ;
- la création de catégories d'établissements publics ;

La loi détermine les principes fondamentaux :
- de l'organisation générale de la défense nationale ;
- de l'organisation générale de l'Administration ;
- de l'organisation des juridictions et de la procédure applicable devant elles ;
- de l'administration des collectivités publiques, de leurs compétences et de leurs ressources ;
- du statut général des fonctionnaires de l'État ;
- de l'enseignement ;
- du régime de la propriété, des droits réels et des obligations civiles et commerciales ;
- du droit du travail, du droit syndical et des institutions sociales.

Les lois des finances déterminent les ressources et les charges de l'État.
Des lois de programme déterminent les objectifs de l'action économique et sociale de l'État.

Article 34.
La déclaration de guerre est autorisée par l'Assemblée nationale.

Article 35.
Les matières autres que celles qui sont du domaine de la loi relèvent du pouvoir réglementaire.
Les textes de forme législative intervenus en ces matières après l'entrée en vigueur de la présente Constitution peuvent être modifiés par décret si la Cour suprême déclare qu'ils ont un caractère réglementaire en vertu de l'alinéa précédent.

Article 36.
Le Président de la République peut, pour l'exécution de son programme, demander à l'Assemblée nationale l'autorisation de prendre par ordonnance, pendant un délai limité, des mesures qui sont normalement du domaine de la loi.
Les ordonnances entrent en vigueur dès leur publication, mais deviennent caduques si le projet de loi de ratification n'est pas déposé devant l'Assemblée nationale avant la date fixée par la loi d'habilitation.
A l'expiration du délai mentionné au premier alinéa du présent article les ordonnances ne peuvent plus être modifiées que par la loi dans les matières qui sont du domaine législatif.

Article 37.
L'initiative des lois appartient au Président de la République et aux membres de l'Assemblée.

Article 38.
L'ordre du jour de l'Assemblée nationale comporte par priorité la discussion des projets de loi déposés par le Président de la République.

Article 39.
Le Président de la République et les députés ont le droit d'amendement. Les propositions ou amendements déposés par les députés ne sont pas recevables lorsque leur adoption aurait pour conséquence soit une diminution des ressources publiques, soit la création ou l'aggravation d'une charge publique à moins qu'ils ne soient accompagnés d'une proposition d'augmentation de recettes ou d'économies équivalentes.

Ils ne sont pas non plus recevables lorsqu'ils portent sur une matière relevant du pouvoir réglementaire en vertu de l'article 35.
Si l'Assemblée passe outre à l'irrecevabilité soulevée par le Gouvernement en vertu de l'un des deux alinéas précédents, le Président de la République peut saisir la Cour suprême qui statue dans un délai de huit jours.

دستور موريتانيا 20 ماي 1961م

المرجع = "رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (15)

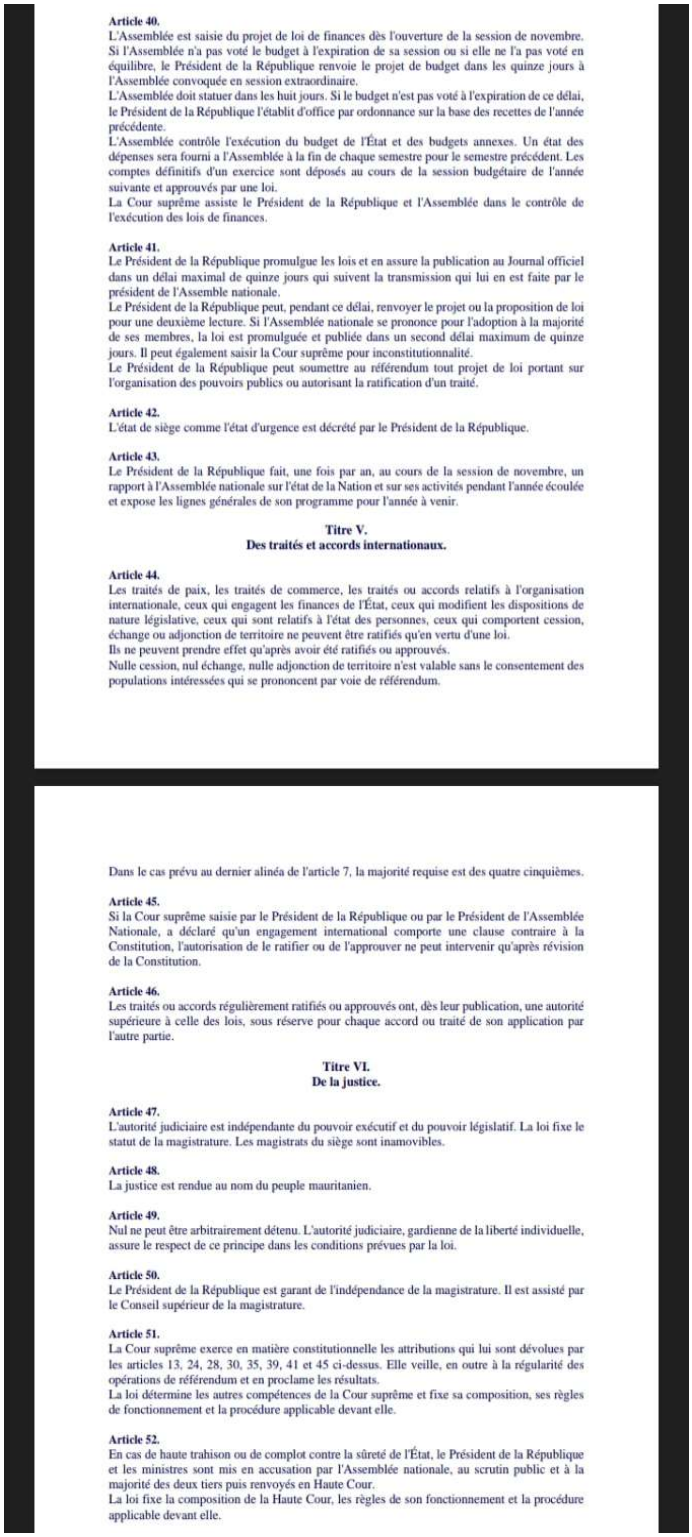

Article 40.
L'Assemblée est saisie du projet de loi de finances dès l'ouverture de la session de novembre. Si l'Assemblée n'a pas voté le budget à l'expiration de sa session ou si elle ne l'a pas voté en équilibre, le Président de la République renvoie le projet de budget dans les quinze jours à l'Assemblée convoquée en session extraordinaire.
L'Assemblée doit statuer dans les huit jours. Si le budget n'est pas voté à l'expiration de ce délai, le Président de la République l'établit d'office par ordonnance sur la base des recettes de l'année précédente.
L'Assemblée contrôle l'exécution du budget de l'État et des budgets annexes. Un état des dépenses sera fourni a l'Assemblée à la fin de chaque semestre pour le semestre précédent. Les comptes définitifs d'un exercice sont déposés au cours de la session budgétaire de l'année suivante et approuvés par une loi.
La Cour suprême assiste le Président de la République et l'Assemblée dans le contrôle de l'exécution des lois de finances.

Article 41.
Le Président de la République promulgue les lois et en assure la publication au Journal officiel dans un délai maximal de quinze jours qui suivent la transmission qui lui en est faite par le président de l'Assemble nationale.
Le Président de la République peut, pendant ce délai, renvoyer le projet ou la proposition de loi pour une deuxième lecture. Si l'Assemblée nationale se prononce pour l'adoption à la majorité de ses membres, la loi est promulguée et publiée dans un second délai maximum de quinze jours. Il peut également saisir la Cour suprême pour inconstitutionnalité.
Le Président de la République peut soumettre au référendum tout projet de loi portant sur l'organisation des pouvoirs publics ou autorisant la ratification d'un traité.

Article 42.
L'état de siège comme l'état d'urgence est décrété par le Président de la République.

Article 43.
Le Président de la République fait, une fois par an, au cours de la session de novembre, un rapport à l'Assemblée nationale sur l'état de la Nation et sur ses activités pendant l'année écoulée et expose les lignes générales de son programme pour l'année à venir.

Titre V.
Des traités et accords internationaux.

Article 44.
Les traités de paix, les traités de commerce, les traités ou accords relatifs à l'organisation internationale, ceux qui engagent les finances de l'État, ceux qui modifient les dispositions de nature législative, ceux qui sont relatifs à l'état des personnes, ceux qui comportent cession, échange ou adjonction de territoire ne peuvent être ratifiés qu'en vertu d'une loi.
Ils ne peuvent prendre effet qu'après avoir été ratifiés ou approuvés.
Nulle cession, nul échange, nulle adjonction de territoire n'est valable sans le consentement des populations intéressées qui se prononcent par voie de référendum.

Dans le cas prévu au dernier alinéa de l'article 7, la majorité requise est des quatre cinquièmes.

Article 45.
Si la Cour suprême saisie par le Président de la République ou par le Président de l'Assemblée Nationale, a déclaré qu'un engagement international comporte une clause contraire à la Constitution, l'autorisation de le ratifier ou de l'approuver ne peut intervenir qu'après révision de la Constitution.

Article 46.
Les traités ou accords régulièrement ratifiés ou approuvés ont, dès leur publication, une autorité supérieure à celle des lois, sous réserve pour chaque accord ou traité de son application par l'autre partie.

Titre VI.
De la justice.

Article 47.
L'autorité judiciaire est indépendante du pouvoir exécutif et du pouvoir législatif. La loi fixe le statut de la magistrature. Les magistrats du siège sont inamovibles.

Article 48.
La justice est rendue au nom du peuple mauritanien.

Article 49.
Nul ne peut être arbitrairement détenu. L'autorité judiciaire, gardienne de la liberté individuelle, assure le respect de ce principe dans les conditions prévues par la loi.

Article 50.
Le Président de la République est garant de l'indépendance de la magistrature. Il est assisté par le Conseil supérieur de la magistrature.

Article 51.
La Cour suprême exerce en matière constitutionnelle les attributions qui lui sont dévolues par les articles 13, 24, 28, 30, 35, 39, 41 et 45 ci-dessus. Elle veille, en outre à la régularité des opérations de référendum et en proclame les résultats.
La loi détermine les autres compétences de la Cour suprême et fixe sa composition, ses règles de fonctionnement et la procédure applicable devant elle.

Article 52.
En cas de haute trahison ou de complot contre la sûreté de l'État, le Président de la République et les ministres sont mis en accusation par l'Assemblée nationale, au scrutin public et à la majorité des deux tiers puis renvoyés en Haute Cour.
La loi fixe la composition de la Haute Cour, les règles de son fonctionnement et la procédure applicable devant elle.

دستور موريتانيا 20 ماي 1961م

المرجع = "رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (16)

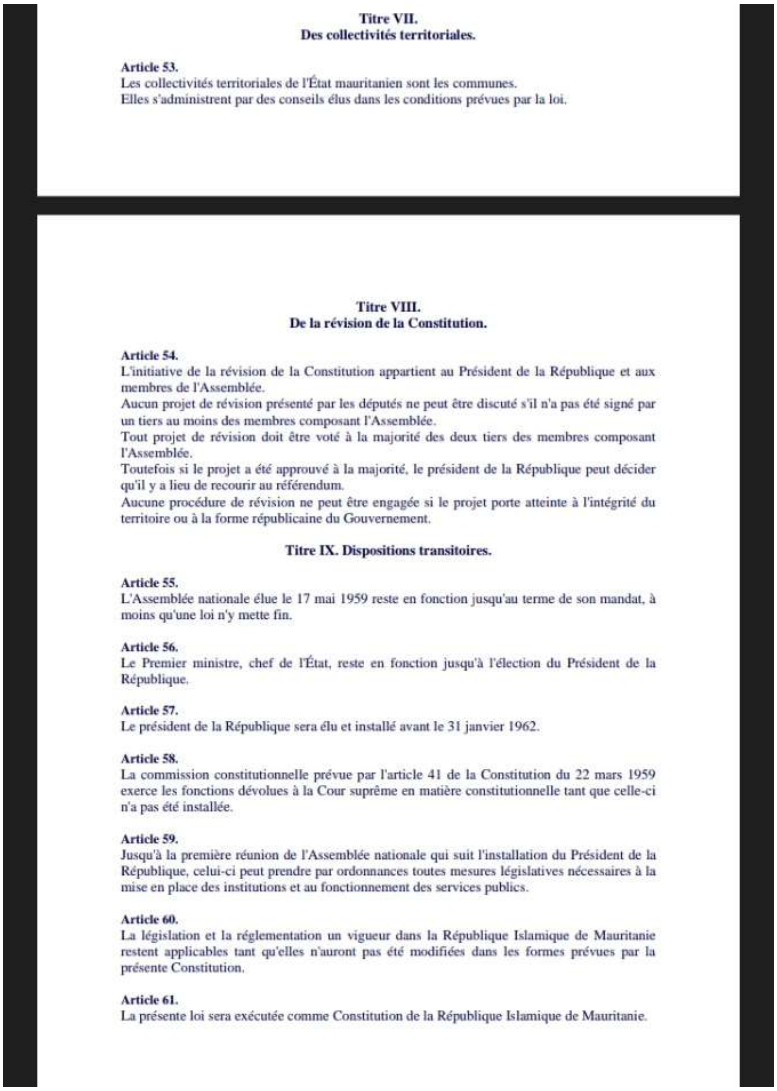

Titre VII.
Des collectivités territoriales.

Article 53.
Les collectivités territoriales de l'État mauritanien sont les communes.
Elles s'administrent par des conseils élus dans les conditions prévues par la loi.

Titre VIII.
De la révision de la Constitution.

Article 54.
L'initiative de la révision de la Constitution appartient au Président de la République et aux membres de l'Assemblée.
Aucun projet de révision présenté par les députés ne peut être discuté s'il n'a pas été signé par un tiers au moins des membres composant l'Assemblée.
Tout projet de révision doit être voté à la majorité des deux tiers des membres composant l'Assemblée.
Toutefois si le projet a été approuvé à la majorité, le président de la République peut décider qu'il y a lieu de recourir au référendum.
Aucune procédure de révision ne peut être engagée si le projet porte atteinte à l'intégrité du territoire ou à la forme républicaine du Gouvernement.

Titre IX. Dispositions transitoires.

Article 55.
L'Assemblée nationale élue le 17 mai 1959 reste en fonction jusqu'au terme de son mandat, à moins qu'une loi n'y mette fin.

Article 56.
Le Premier ministre, chef de l'État, reste en fonction jusqu'à l'élection du Président de la République.

Article 57.
Le président de la République sera élu et installé avant le 31 janvier 1962.

Article 58.
La commission constitutionnelle prévue par l'article 41 de la Constitution du 22 mars 1959 exerce les fonctions dévolues à la Cour suprême en matière constitutionnelle tant que celle-ci n'a pas été installée.

Article 59.
Jusqu'à la première réunion de l'Assemblée nationale qui suit l'installation du Président de la République, celui-ci peut prendre par ordonnances toutes mesures législatives nécessaires à la mise en place des institutions et au fonctionnement des services publics.

Article 60.
La législation et la réglementation un vigueur dans la République Islamique de Mauritanie restent applicables tant qu'elles n'auront pas été modifiées dans les formes prévues par la présente Constitution.

Article 61.
La présente loi sera exécutée comme Constitution de la République Islamique de Mauritanie.

دستور موريتانيا 20 ماي 1961م

المرجع = "رؤساء موريتانيا"https://www.presidence.mr، تم الاطلاع عليه بتاريخ 06 ماي 2024، على الساعة 00:13

ملحق (17)

الولاية
آدرار
العصابة
البراكنة
داخلة نواذيبو
كوركول
غيديماغا
الحوض الشرقي
الحوض الغربي
انشيري
نواكشوط
تكانت
تيرس زمور
الترارزة

جدول يمثل التقسيم الإداري المحلي في موريتانيا بعد الاستقلال

المرجع = إعداد الطلبة

بيبليوغرافية البحث

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر:

1. بول مارتي، القبائل البيضانية في الحوض و الساحل الموريتاني و قصة الاحتلال الفرنسي للمنطقة، تع ولد ودادي محمد محمود ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2001
2. داداه ولد المختار، مذكرات المختار ولد داداه، د.م.ن، http://www.almashhed.com/vb/shwthead.php?t=15864

قائمة المراجع:

1. بربر كامل، نظم الإدارة المحلية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1996
2. بلبشير عمامرة سعد, هواري بومدين الرئيس القائد 1932 . 1978 , قصر الكتاب , البليدة , 1997
3. بلخوجة الطاهر , الحبيب بورقيبة سيرة زعيم , الدار الثقافية للنشر , القاهرة , 1999
4. داهش محمد علي, المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير) , الدار العربية للموسوعات , بيروت , 2014
5. بن سيدي محمد الهادي محمد المختار ، الرحيل إلى الدولة "دراسة في تاريخ المجتمع و السلطة في موريتانيا"(1961-1978)،وزارة الثقافة و الصناعة التقليدية و العلاقات مع البرلمان، د. ب 2020
6. ضيف شوقي،عصر الدول والإمارات الجزائر-المغرب الأقصى-موريتانيا-السودان،ط1،دار المعارف،القاهرة،د.ت
7. بن محنض الحسين، تاريخ موريتانيا الحديث " من دولة الإمام ناصر الدين إلى مقدم الاستعمار" (1645-1905م)، نشره المؤلف، انواكشوط، 2010
8. المدني أحمد توفيق, اتحاد المغرب العربي بين الأحياء و التأجيل , دراسة تاريخية سياسية , منشورات اتحاد الأدباء العرب , دمشق , 2006

9. بن ناصر العبودي محمد، إطلالة على موريتانيا، د.م.ن، 1997
10. النحوي الخليل، بلاد شنقيط المنارة و الرباط، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس، 1987
11. ولد أباه السيد و آخرون، موريتانيا الثقافية و الدولة و المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995
12. ولد السالم حماه الله ، جمهورية الرمال حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014
13. ولد المرواني محمد عبد الله, الانقلابات العسكرية في موريتانيا "دورها في انحصار الديمقراطية و عرقلة التنمية عشرية الجنرال(عزيز) نمودجا"2009-2019 , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية , برلين , 2022
14. حماه الله ولد السالم، تاريخ بلاد شنكيطي (موريتانيا)، دار الكتب العلمية، لبنان، 2010
15. ولد السعد محمد المختار و عبد الحي محمد، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق-الوقائع-آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية، ع 149، ط 2، 2009

المقالات المنشورة:

1. انداري احمد محمد الأمين, الدولة و البنى التقليدية في موريتانيا "صراع الفصل و الوصل"، مجلة دراسات , د.م.ن
2. جاسم خيري عبد الرزاق ، التجربة الديمقراطية في موريتانيا، دراسة في الإصلاح السياسي، دراسات دولية، ع 43
3. جبار شكر حسين و حسن الأسدي كاظم, الأوضاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979- 1982 , مجلة جامعة كربلاء العلمية , مج 13 , ع 2 , 2015
4. بن سيد آب سيدي محمد،التطور الدستوري و السياسي في موريتاني، المجلة الجزائرية لعلوم القانونية و السياسية، مج 40، ع 4، 01https://www.asjp.cerist.dz/12/2003
5. عطية ذنون الزبيدي مصعب، دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى 1990، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع 19، مارس 2021

6. قروف جمال، مجال السلطة التقديرية الإدارة في القرار الإداري، مجلة البحث القانوني والسياسي، مج 3، ع 4، 24 ديسمبر
7. محمد شلاش عبد،أثر الأوضاع الداخلية و الخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا،مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، مج، 5، ع 15، 2013
8. مزعل بنيان الساعدي عبد الجليل،أثر الانقلابات العسكرية على الأوضاع الداخلية في موريتانيا 1978-1986،مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، ع السادس،2021
9. موريتانيا أرض الثقافة و الثروات،مجلة إفريقيا قارتنا، ع 21،ماي 2016، https://sis.gov.eg
10. نور الدين صابر، كزافي كبولاني و التوسع الفرنسي في المغرب العربي (1866-1905م)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م 12، ديسمبر 2017

الرسائل الجامعية:

1. أحمد خليل هماش كمال، موريتانيا:تكوين الدولة القطرية و دور الجيش في السياسة(1957-2005)، إشراف عبد الرحمن حاج ابراهيم، رسالة ماجستير، تخصص الدراسات العربية، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، مخطوطة،26-04-2009
2. بوخرصغنية، الانقلابات العسكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية الموريتانية 1978-2010، إشراف لشهب أحمد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص دراسات مغاربية،قسم الدراسات الدولية،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر -3-،السنة الجامعية، مخطوطة، 2014-2013
3. رزقي هاجر، تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا1967-2008، إشراف فؤاد جدو، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية-القطب شتمة-، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخطوطة، 2014-2015
4. الطالب أحمد محمد محمود ، التنظيم الإداري في موريتانيا، مذكرة متريز، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية، جامعة نواكشوط، مخطوطة، 1991-1992
5. محمد أحمدو أحمدوسيدي ،الدبلوماسية الموريتانية في المجالين الإفريقي و العربي 1960-1978،إشراف محمدو ولد أمين، بحث لنيل شهادة الماستر،تخصص الإسلام و الدولة و المجتمع في

المجال الصحراوي الساحلي خلال الفترتين الحديثة و المعاصرة،كلية الآداب و العلوم الانسانية،جامعة نواكشوط العصرية، مخطوطة، 2015-2016

6. ولد أحمد السالك، الدولة الوطنية في موريتانيا من 1960 إلى 2005م، إشراف محمد سعيد ولد أحمدو، مذكرةماستر، مسلك التاريخ والحضارة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، مخطوطة، 2018-2019
7. ولد حمزة جمال، النظام القانوني للإدارة المحلية في موريتانيا، إشراف يحي الجمل، رسالة ماجستير، منشورة، قسم البحوث والدراسات القانونية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، مخطوطة، 2000
8. ولد سيداتي زيدان، التنظيم الإداري وتطبيقاته في موريتانيا"دراسة حالة وزارة التهذيب الوطني" (1978-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف ضيف الله عقيلة، فرع التنظيم السياسي و الإداري، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، مخطوطة 2007-2008
9. ولد محفوظ سيدي محمد ، الإدارة و إشكالية التنمية في موريتانيا دراسة في مسار الإصلاح الإداري 1960-2000، إشراف عمار بوحوش، رسالة ماجستير،التنظيمات السياسية والإدارية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائرمخطوطة،2001-2002
10. ولد محمد محمدمحمود، ظاهرة التعددية السياسية في موريتانيا، إشراف عمار عوابدي، رسالة ماجستير، فرع الدولة و المؤسسات، قسم القانون، كلية الحقوق، بن عكنون ، الجزائر، مخطوطة 2006-2007
11. ولد محمد يوسف يحفظ، الإدارة المحلية في موريتانيا بين الكفاءة و النيابة " دراسة ميدانية " رسالة ماجستير ، معهد البحوث و الدراسات العربية، مخطوطة، 1996

المواقع الإلكترونية:

1. "أوقية موريتانية"، https://ar.m.wikipedia.org
2. تطور الحياة البرلمانية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، نشرة إلكترونية صادرة عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، https://www.mfnca.gov.ae، نشر في 2016/09/30

3. "جبهة البوليساريو" https://www.aljazeera.net. نشر في 21-09-2014

4. حسن ماهر، " انقلاب يطيح بالمختار ولد داداه رئيس موريتانيا"، https://www.almasryalyoum.com نشر يوم الخميس 2014/04/10

5. "حقائق عن أحد أطول النزاعات في القارة الأفريقية" https://www.bbc.com نشر في 17-11-2020

6. "الرؤساء السابقون"، https://www.presidence.mr

7. موريتانيا أ رض الثقافة و الثروات،مجلة إفريقيا قارتنا، ع 21،ماي 2016، https://sis.gov.eg

8. . "نظام الحزب الواحد تعريف و نشأة"، https://elearning.univ-msila.dz

9. "ولد أحمد امد، "انقلاب 10 يوليو 1978 الإصلاح المعاق". https://ichidou.net ، نشر يوم الجمعة 13 جويلية 2018 على الساعة 07:46

10. ولد لكبار محمد سالم ،"التنظيم الاداري الموريتاني: قراءة اكرونولوجية"، https://aqlame.com ، نشر يوم الجمعة 19 مارس 2021 على الساعة 10:49

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	///
الإهداءات	///
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: التنظيم السياسي و الإداري لموريتانيا ما قبل الدولة الوطنية	
المبحث الأول:نشأة و تاريخ التنظيم السياسي في موريتانيا قبل ظهور الدولة الوطنية	13
أولا– موريتانيا ما قبل الدولة الوطنية	13
ثانيا: دخول الاستعمار الفرنسي و بداية التحديث السياسي	17
ثالثا– موريتانيا في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة	18
رابعا–الاستقلال الداخلي و دستور 1959	19
المبحث الثاني:نشأة و تاريخ التنظيم الإداري في موريتانيا	21
أولا– التنظيم الإداري في موريتانيا ما قبل الاستعمار	21
ثانيا– تشكيل الجهاز الإداري لموريتانيا خلال الفترة الاستعمارية	23
ثالثا– نظام الدوائر	25
رابعا– نظام المحطات	27
خامسا– نظام البلديات	28
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: التنظيم السياسي لموريتانيا في الحقبة المدنية 1960–1978م	
المبحث الأول: فترة حكم المختار ولد داداه 1960–1978م	33
أولا–النظم السياسية في موريتانيا 1960–1979م	33
ثانيا–النظام السياسيومؤسسات الدولة	34
ثالثا – الإصلاحات السياسية 1972–1975م	45
رابعا – السياسة الخارجية لموريتانيا فترة حكم ولد داداه	46
خامسا – انقلاب 10 جويلية 1979	48
خلاصة الفصل:	56
الفصل الثالث : النظام السياسي في موريتانيا في الحقبة العسكرية 1991 – 1978م	

المبحث الأول: التحولات السياسية في الحقبة العسكرية 1991 _1978م	58
أولا– السياق التاريخي للمرحلة العسكرية و خصائص المرحلة	58
ثانيا– فترة الحكم العسكري 1978–1991م	67
ثالثا– المؤسسات السياسية فترة الحكم العسكري	76
رابعا– تأثير الانقلابات العسكرية سياسيا في موريتانيا	80
خلاصة الفصل:	83
الفصل الرابع: التنظيم الإداري في موريتانيا 1960–1991م	
المبحث الأول : التنظيم الإداري في موريتانيا فترة الحكم المدني1960–1978م	85
أولا– التقسيم الإداري الإقليمي في موريتانيا	85
ثانيا– المجالس الشعبية المحلية في موريتانيا	90
ثالثا–الإدارة المحلية في دستور1964م	92
رابعا– مشروع 1968م و نظام الولايات	95
المبحث الثاني– التنظيم الإداري في موريتانيا فترة الحكم العسكري 1978–1991م	98
أولا– المجالس الإقليمية في موريتانيا 1980م	99
ثانيا–هياكل تهذيب الجماهير1982م	100
ثالثا– البلديات والمجالسة المحلية 1986م	103
خلاصةالفصل	106
خاتمة	108
الملاحق	111
قائمة المصادر و المراجع	130
فهرس الموضوعات	136
الملخص	///

الملخص:

لقدأعطى دستور 1961 أساس النظام رئاسي مركزا لموريتانيا حيث أعاد ولد داداه صياغة النظام السياسي من جديد و تم تحويله من النظام البرلماني الذي أقره دستور 1959م إلى نظام رئاسي معدل، حيث السلطة التنفيذية فيه موضوعة في يد شخص واحد وهو رئيس الجمهورية الذي جمع بين يديه وظائف رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام للحزب الحاكم . وفي ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، و حرب الصحراء سنة1975، وما تلاها من تداعيات على المستويين الأمني والاقتصادي، عجلت كل هذه العوامل بنهاية الحكم المدني على يد الجيش إثر الانقلاب العسكري في 10 جويلية 1978.

لتشهد بعدها موريتانيا مسلسل من الانقلابات العسكرية و عدم الاستقرار السياسي، و عرفت هذه الفترة تغيير في التنظيم السياسي للبلاد، حيث تم إنشاء السلطة التنفيذية حيث يمارسها رئيس اللجنة العسكرية بنفسه، بالإضافة إلى اللجنة العسكرية و هياكل تهذيب الجماهير.

و بالنسبة للتنظيم الإداري في موريتانيا بعد قيام الدولة الوطنية، الذي ورثته عن الاحتلال الفرنسي بحيث لم تعرف موريتانيا التنظيم الإداري إلا مع دخوله، تم التركيز على المرحلة الأولى التي عاشت فيها البلاد تحت ظل نظام الحزب الواحد، و ما عرفته من إصلاحات عديدة مثل إصلاح سنة 1968م، و المرحلة الثانية كانت بعد استيلاء العسكر على السلطة، وقد عرف التنظيم الإداري عدة إصلاحات تمثلت في إنشاء هياكل تهذيب الجماهير 1982م، و كذلك إنشاء المجالس البلدية سنة 1986م.

الكلمات المفتاحية: موريتانيا – التنظيم السياسي – التنظيم الإداري – الانقلابات العسكرية.

Summary :

From the above, we conclude that the 1961 Constitution established a centralized presidential system, as OuldDaddah reformulated the political system again and converted it from the parliamentary system approved by the 1959 Constitution to a modified presidential system, where the executive authority is placed in the hands of one person, namely the President of the Republic, who brought together In his hands are the positions of head of state, head of government, and secretary-general of the ruling party. In light of the deteriorating economic and social conditions of the country, the 1975 Desert War, and its subsequent repercussions on the security and economic levels, all of these factors hastened the end of civilian rule at the hands of the army following the military coup on July 10, 1978.

Mauritania then witnessed a series of military coups and political instability, and this period witnessed a change in the country's political organization, as executive authority was established and was exercised by the Chairman of the Military Committee himself, in addition to the Military Committee and the structures for cultivating the masses.

With regard to the administrative organization in Mauritania after the establishment of the national state, which it inherited from the French occupation, such that Mauritania did not know the administrative organization until its entry, the focus was on the

first stage in which the country lived under the one-party system, and what it knew of many reforms, such as the reform of the year 1968 AD, and the second stage was after the military seized power. The administrative organization witnessed several reforms, represented by the establishment of structures for cultivating the masses in 1982 AD, as well as the establishment of municipal councils in 1986 AD.

key words: Mauritania - political organization - administrative organization - military coups.

résumé

1961 Le système politique est reformulé et il est transformé du système législatif de 1959 et placé entre les mains d'une seule personne, le Président de la République, qui combine les fonctions de chef de l'État, de gouvernement et de dette publique de le parti au pouvoir. À la lumière des conditions socio-économiques changeantes du pays et de la guerre du désert de 1975, ces facteurs ont conduit à un changement libéral aux mains du Front révolutionnaire militaire, le 10 juillet 1978.

La Mauritanie a ensuite connu une série de coups d'État militaires et d'instabilité politique, et cette période a vu un changement dans l'organisation politique du pays, puisque le pouvoir exécutif a été établi et exercé par le président du Comité militaire lui-même, en plus du Comité militaire et des structures. pour cultiver les masses.

En ce qui concerne l'organisation administrative de la Mauritanie après la création de l'État national, héritée de l'occupation française, de telle sorte que la Mauritanie n'a connu l'organisation administrative qu'à son entrée, l'accent a été mis sur la première étape dans laquelle le pays a vécu sous le système du parti unique, et ce qu'il a connu de nombreuses réformes, comme la réforme de l'année 1968 après JC, et la deuxième étape a eu lieu après la prise du pouvoir par les militaires. L'organisation administrative a connu plusieurs réformes, représentées par la mise en place de structures

pour cultiver. les masses en 1982 après JC, ainsi que la création de conseils municipaux en 1986 après JC.

les mots clés: Mauritanie – organisation politique – organisation administrative – coups d'État militaires.

تم بحمد الله